الأمم المتحدة

A/70/735/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: General
28 March 2016
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ١٦٠ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

ميزانية الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - الولاية والنتائج المقررة ٦
ألف - لمحة عامة ٦
باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة ٧
جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي ١٥
دال - الشراكات وتنسيق الفريق القطري والبعثات المتكاملة ١٦
هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٨
ثانيا - الموارد المالية ٩٦

290316 290316 16-05020 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة ٩٦

باء –التبرعات غير المدرجة في الميزانية ٩٨

جيم – المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة ٩٨

دال – عوامل الشغور ٩٨

هاء – المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي ٩٩

واو – التدريب ١٠٠

زاي – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ١٠١

حاء – خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها ١٠٢

طاء – المشاريع السريعة الأثر ١٠٣

ثالثا – تحليل الفروق ١٠٣

رابعا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما ١٠٩

خامسا – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته وطلبته الجمعية العامة في قراريها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٩/٦٩ ألف وباء، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية ١١٠

المرفقات

الأول – تعاريف ١٢٤

الثاني – خريطتان تنظيميتان ١٢٦

الثالث – معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ١٢٨

خريطة ١٣٢

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، البالغة ٢٠٠ ٥١١ ٩٤٥ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٤٠ من المراقبين العسكريين، و ٢٠٠ ١١ من الأفراد العسكريين، و ٣٢٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٢٠ ١ فردا من وحدات الشرطة المشكلة، و ٧٢٩ من الموظفين الدوليين، و ٨١٤ من الموظفين الوطنيين، بما في ذلك ١٤٤ موظفا وطنيا من الفئة الفنية ووظيفتان من الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وكذلك ١٨٢ من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٦ فردا مقدمين من الحكومات.

وقد تم ربط مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة للبعثة خلال الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بالهدف المحدد للبعثة وذلك عبر عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج والمبوّبة بحسب كل عنصر (المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام؛ وتحقيق الاستقرار الأمني، ورصد ترتيبات وقف إطلاق النار والإشراف عليها وحماية المدنيين في شمال مالي؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتوفير العدالة؛ والإنعاش المبكر في شمال مالي؛ والدعم). وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل.

أما الإيضاحات المتعلقة بالفروق في مستويات الموارد، سواء أكانت موارد بشرية أم موارد مالية، فقد رُبطت، حسب الاقتضاء، بنواتج محدّدة تزمع البعثة تحقيقها.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه).

الفئة	المصروفات (٢٠١٤/٢٠١٥)	المخصصات (٢٠١٥/٢٠١٦)	تقديرات التكاليف (٢٠١٦/٢٠١٧)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣١٦ ٠٩٤,٠	٣٣٥ ٢٤٩,٩	٣٨٠ ٢٤٩,٨	٤٤ ٩٩٩,٩	١٣,٤
الموظفون المدنيون	١٢٤ ٠٧٥,١	١٣٧ ٠١٥,٨	١٤٢ ٢٨٨,٦	٥ ٢٧٢,٨	٣,٨
التكاليف التشغيلية	٤٦٥ ٣٠٥,٩	٤٥١ ٠٤٠,١	٤٢٢ ٩٧٢,٨	(٢٨ ٠٦٧,٣)	(٦,٢)
إجمالي الاحتياجات	٩٠٥ ٤٧٥,٠	٩٢٣ ٣٠٥,٨	٩٤٥ ٥١١,٢	٢٢ ٢٠٥,٤	٢,٤

الفئة	المصروفات (٢٠١٤/٢٠١٥)	المخصصات (٢٠١٥/٢٠١٦)	تقديرات التكاليف (٢٠١٦/٢٠١٧)	الفرق المبلغ	الفرق النسبة المئوية
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٠ ١٣٥,٧	١٠ ٩٩٦,٨	١٢ ٣٣٦,٠	١ ٣٣٩,٢	١٢,٢
صافي الاحتياجات	٨٩٥ ٣٣٩,٣	٩١٢ ٣٠٩,٠	٩٣٣ ١٧٥,٢	٢٠ ٨٦٦,٢	٢,٣
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	٩٠٥ ٤٧٥,٠	٩٢٣ ٣٠٥,٨	٩٤٥ ٥١١,٢	٢٢ ٢٠٥,٤	٢,٤

الموارد البشرية[أ]

	المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون[ب]	الوظائف المؤقتة[ج]	متطوعو الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	—	—	—	٩٣	٧٧	—	٣٠	—	٢٠٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	—	—	—	٩٢	٨٠	—	٣٢	—	٢٠٤
العناصر										
المصالحة السياسية										
تنفيذ اتفاق السلام										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	—	—	—	٣٣	١٧	—	١٤	—	٦٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	—	—	—	٣٣	١٩	—	١٤	—	٦٦
تحقيق الاستقرار الأمني والرصد والإشراف على ترتيبات وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في شمال مالي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٤٠	١١ ٢٠٠	٣٢٠	١ ١٢٠	٥٥	٨٩	—	١١	—	١٢ ٨٣٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٤٠	١١ ٢٠٠	٣٢٠	١ ١٢٠	٥٦	٩١	—	١٣	—	١٢ ٨٤٠
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتوفير العدالة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	—	—	—	٣٧	٣٨	—	٢٣	—	٩٨

	المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون[ب]	الوظائف المؤقتة[ج]	متطوعو الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات	المجموع
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	–	–	٣٨	٣٩	–	٢٥	–	١٠٢
الإنعاش المبكر في شمال مالي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	–	–	٣٢	٣٠	–	١٥	١٠	٨٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	–	–	٣٢	٣٤	–	١٥	١٦	٩٧
الدعم										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	–	–	٤٨٨	٥٥٠	٢	٧٩	–	١ ١١٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	–	–	٤٧٦	٥٥١	٢	٨٣	–	١ ١١٢
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٤٠	١١ ٢٠٠	٣٢٠	١ ١٢٠	٧٣٨	٨٠١	٢	١٧٢	١٠	١٤ ٤٠٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٤٠	١١ ٢٠٠	٣٢٠	١ ١٢٠	٧٢٧	٨١٤	٢	١٨٢	١٦	١٤ ٤٢١
صافي التغيّر	–	–	–	–	(١١)	١٣	–	١٠	٦	١٨

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة .

(ج) وظائف مموَّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

أجريت عملية لتصنيف الوظائف غير المصنفة سابقا فيما يخص جميع البعثات ومراكز الخدمات خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتتجلى نتائج تلك العملية في تقرير الميزانية هذا عند تصنيف أي وظيفة برتبة مختلفة (سواء كانت رتبة أعلى أو أدنى).

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد أذن المجلس في قراره ٢٢٢٧ (٢٠١٥) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بأحدث تمديد لولاية البعثة وذلك إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٢ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في مالي.

٣ - وفي إطار هذا الهدف الشامل، ستُسهم البعثة المتكاملة خلال فترة الميزانية في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق إحراز النواتج الرئيسية ذات الصلة التي ترد في الأطر المبينة أدناه. وهذه الأطر منظمة حسب العناصر (المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام؛ وتحقيق الاستقرار الأمني ورصد ترتيبات وقف إطلاق النار والإشراف عليها وحماية المدنيين في شمال مالي؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتوفير العدالة؛ والإنعاش المبكر في شمال مالي؛ والدعم)، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.

٤ - وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق الهدف الذي يتوخاه مجلس الأمن ضمن الفترة الزمنية المحددة للبعثة، في حين تقيس مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها، التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل. أما الفروق في عدد الموظفين مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بما في ذلك عمليات إعادة التصنيف، فيرد تعليلها في إطار كل عنصر على حدة.

٥ - ويرأس البعثة المتكاملة، التي يقع مقر قيادتها في باماكو، الممثل الخاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائب ممثل خاص للأمين العام (للشؤون السياسية) ونائب ممثل خاص للأمين العام لتوطيد السلام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)، وكلاهما برتبة أمين عام مساعد. ويرأس العمليات العسكرية قائد قوة برتبة أمين عام مساعد ونائب لقائد القوة برتبة مد-٢، في حين أن مفوض الشرطة، برتبة مد-٢ أيضا، يرأس عنصر الشرطة المدنية بالبعثة، إلى جانب نائب مفوض الشرطة برتبة مد-١.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٦ - تمكنت البعثة منذ إنشائها من الإسهام بقدر كبير في المراحل الحاسمة التي شهدتها مالي، بما في ذلك عملية إعادة النظام الدستوري، واضطلعت بدور محوري في تيسير المفاوضات الصعبة بين الجماعات المسلحة وحكومة مالي، بما في ذلك إسهامها في إطار جهود الوساطة الدولية بقيادة حكومة الجزائر. وساعدت البعثة المتكاملة حكومة مالي والجماعات المسلحة والشركاء الإقليميين والدوليين من خلال جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وتقديم المساعدة التقنية واللوجستية، وتوفير تدابير بناء الثقة، والمشورة المتعلقة بالوساطة، والموارد. وبعد خمس جولات من المحادثات في الجزائر العاصمة، تناولت في جملة أمور طرائق تنفيذ الأهداف الواسعة النطاق والمعقدة في مجالات السياسة والأمن وأهداف المصالحة والتنمية، تم توقيع اتفاق السلام والمصالحة في منتصف عام ٢٠١٥. وبمجرد التوقيع في باماكو على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، شُرع في إنشاء إطار يهدف إلى رصد ومتابعة تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق ولجانها الفرعية.

٧ - ويعهد اتفاق السلام إلى البعثة بمهام إضافية، من أهمها إدارة أمانة لجنة متابعة الاتفاق والمشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن. وهذا الدور مبين في قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥) الذي يكلف البعثة المتكاملة، في جملة أمور، بمهام (أ) رصد ترتيبات وقف إطلاق النار والإشراف عليها؛ و (ب) دعم تنفيذ اتفاق السلام؛ و (ج) دعم الحوار السياسي والمصالحة من خلال المساعي الحميدة. وتمثل هذه المهام الثلاثة الأساس الذي يتيح تنفيذ المهام المحددة الأخرى.

٨ - ويحدد مفهوم المهمة المنقح، الذي يتواءم مع اتفاق السلام والمصالحة ومع القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، ثلاثة أهداف رئيسية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وهي تعزيز (أ) أي عملية سلام تتسم بالاستدامة والمصداقية، بما في ذلك على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي؛ و (ب) تحقيق الأمن والاستقرار، من خلال الجهود المتكاملة في المناطق الرئيسية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لعملية السلام؛ و (ج) وتمكين البعثة من بلوغ كامل قدرتها التشغيلية، بما في ذلك القدرة على حماية البعثة ودعمها وتنفيذ المهام ذات الأولوية في المناطق الرئيسية. وتحقيقا لهذا الغرض، ستقوم البعثة بتركيز جهودها في المناطق الرئيسية وهي تمبكتو وموبتي وغاو وكيدال وميناكا.

٩ - وإجمالا، ستسعى البعثة المتكاملة إلى تحقيق وضع نهائي تتمكن الدولة في ظله، على أساس اتفاق السلام، من بسط سلطتها الشرعية والعملية على الصعيدين الوطني والمحلي ومن توفير الحد الأساسي من الأمن والخدمات لسكان مالي.

١٠ - وتتأثر احتياجات البعثة المتكاملة من الميزانية للفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ تأثيرا كبيرا بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الموقع في عام ٢٠١٥ من جانب حكومة مالي وائتلاف تحالف الجماعات المسلحة وتحالف الجماعات المسلحة التابعة لتنسيقية حركات أزواد، وكذلك بولايتها التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢٢٢٧ (٢٠١٥) فضلا عن مفهوم البعثة المنقح والتوقيع على إطار عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١١ - وهناك عدد من الافتراضات المطبقة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فيما يتعلق بالحالتين السياسية والأمنية في مالي. وأي خروج عن الحالات الوارد وصفها أدناه يمكن أن يؤثر على الطريقة التي تنفذ بها البعثة المتكاملة ولايتها. وتشمل الافتراضات السياسية: (أ) استمرار الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية للدور الأساسي الذي تؤديه البعثة المتكاملة في دعم تنفيذ الاتفاق والإشراف عليه، ولا سيما من خلال رئاستها لأمانة لجنة متابعة الاتفاق؛ و (ب) استمرار عملية السلام بقيادة الجزائر في ظروف محفوفة بالتحديات والانتقادات؛ و (ج) اكتساب التحالفات القائمة بين الجماعات المسلحة طابعا حركيا خاصا في كل منطقة على حدة؛ و (د) تفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية في المناطق واتساع نطاقها. أما الافتراضات الأمنية فتشمل: (أ) تحسنا محدودا لقدرة حكومة مالي على ضمان الأمن؛ و (ب) عدم احترام الأطراف بالضرورة للقيود المفروضة بموجب اتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ واتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة في السابق؛ و (ج) تصاعد أعمال العنف في منطقة وسط حزام؛ و (د) تزايد عدد أعمال العنف واستمرار استهداف البعثة المتكاملة مع ما يصحب ذلك من مخاطر؛ و (هـ) استمرار الدور الذي تؤديه حاليا عملية برخان في المنطقة؛ و (و) استحالة تلافي الخسائر الناجمة عن الأعمال العدائية، على الرغم من التدابير التي تنفذها البعثة المتكاملة للتخفيف من حدة المخاطر.

١٢ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، ستقدم البعثة المتكاملة دعمها للأطراف المالية في تنفيذ اتفاق السلام، كما ستعمل على تقديم المشورة والمساعدة إلى الممثل الخاص للأمين العام في بذل المساعي الحميدة، وتقديم الدعم التقني إلى المؤسسات الوطنية لاعتماد الإصلاحات الدستورية والتشريعية والتنظيمية، ولا سيما اعتماد الميثاق الوطني للمصالحة وعقد مؤتمر الوفاق الوطني. وستدعم البعثة المتكاملة أيضا الحوار وجهود التعبئة

فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمان، والأحزاب السياسية، والنقابات، والزعماء الدينيون، ووسائط الإعلام، والمنظمات النسائية والشبابية، بهدف تيسير تنفيذ اتفاق السلام.

١٣ - وستدعم البعثة المتكاملة أيضا تنفيذ أحكام اتفاق السلام فيما يتعلق بتجميع العناصر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني، بما في ذلك حماية النساء والأطفال؛ وإصلاح القطاع الأمني والمصالحة والعدالة الانتقالية والانتخابات المحلية والإصلاحات الانتخابية. وفي سياق اضطلاعها بتلك المهام، ستعمل البعثة المتكاملة على كفالة المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة في تنفيذ اتفاق السلام. وستدعم البعثة المتكاملة عملية توسيع نطاق الحكم الديمقراطي في مالي، بما في ذلك من خلال تعزيز الحكم المحلي في سياق عملية شاملة لإحلال اللامركزية تقودها وتمتلكها سلطات مالي، والمساعدة في تطوير القدرات في مجال إدارة الانتخابات. وستقوم البعثة بدعم السلطات المالية في تنظيم وإجراء الانتخابات المحلية القادمة (على مستوى البلديات والدوائر والمناطق)، ومن خلال تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية الملائمة ووضع الترتيبات الأمنية الفعالة. وستقوم البعثة المتكاملة، بوصفها عضوا في لجنة متابعة الاتفاق، بإدارة أمانة اللجنة والمشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن، والانخراط بنشاط في أعمال جميع اللجان الفرعية التابعة للجنة المتابعة، وتقديم الدعم لهذه الأخيرة. وستقوم البعثة المتكاملة، من خلال عملها مع الجهات المانحة وشركاء الفريق القطري للأمم المتحدة، بدعم تعبئة الموارد من أجل إحلال السلام وتيسير عمليات تقييم الاحتياجات في الشمال، مع إيلاء اهتمام خاص لمنظورات واحتياجات النساء والشباب.

١٤ - وستقوم البعثة بتوفير الأمن للسكان المحليين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية ومواصلة رصد حقوق الإنسان وردع الجماعات المسلحة المتطرفة ومنع عودتها وتهيئة الظروف المواتية لعناصر البعثة، والجهات الفاعلة الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري لتمكينهم من أداء مهامهم. وعلى وجه الخصوص، ينبغي كفالة تحرك البعثة المتكاملة والجهات الإنسانية الفاعلة دون عائق على امتداد الطرق/خطوط الاتصالات الرئيسية، ما سيتطلب عمليات انتشار خارج المناطق الرئيسية لإنشاء الحواجز الأمنية وتهيئة الظروف التمكينية اللازمة. وسيتعين القيام بذلك لا سيما في منطقة كيدال. وستقوم البعثة، حيثما أمكن، في إطار ولايتها ووفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية و/أو الجهات الفاعلة الأخرى. ومن المهام ذات الأولوية المُسندة إلى البعثة المتكاملة حماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد وشيك

بالعنف المادي، دون مساس بمسؤولية سلطات مالي؛ وبالتالي، ستُستخدم القدرات والموارد المتاحة بحيث تُمنح الأولوية للعمل من أجل حماية المدنيين. وسيُضطلع بالأنشطة الرامية إلى حماية المدنيين على أساس التخطيط المنظم والمستمر – وستعمل البعثة باستمرار على تحليل التهديدات، ومنع أعمال العنف ضد المدنيين واستباقها والتصدي لها، بوسائل منها التدخل في المناطق المعرضة لأكبر قدر من التهديدات والحفاظ على قدرة ردع تحظى بالمصداقية، واستخدام القوة وفقا لقواعد الاشتباك والمبادئ التوجيهية الخاصة باستخدام القوة.

١٥ - وتمشيا مع ولايتها الجديدة، ستسهم البعثة في تهيئة الظروف المناسبة من أجل تنفيذ تسوية سياسية عن طريق التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإنشاء آليات بناء الثقة، بما في ذلك الأفرقة المشتركة للرصد والتحقق وربما، تسيير دوريات مختلطة.

١٦ - وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، سيعكس الدعم الإداري واللوجستي الذي تقدمه البعثة المتكاملة متطلبات تنفيذ اتفاق السلام، فضلا عن مقتضيات مفهوم البعثة المنقح وستعيد البعثة تنظيم جهود الدعم التي تبذلها من أجل ضمان توفير ما يكفي من المواد والموظفين لدعم الأنشطة المضطلع تنفيذا لولاية البعثة.

١٧ - وستواصل البعثة المتكاملة سعيها لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني وإدارة سلسلة الإمداد من أجل التشجيع على الارتقاء بالإشراف على الموارد وجهود إدارة البيئة والتعاون الإقليمي إلى المستوى الأمثل. وستقوم البعثة بتنفيذ نهج قائم على المركزية في إدارة الموارد وسلسلة الإمدادات ونهج قائم على اللامركزية في تقديم الخدمات من أجل ترشيد أنشطة الدعم، على أساس اضطلاع مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، بمهام الدعم الإداري اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ كبديل عن احتمال إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

١٨ - وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستنتهي البعثة المتكاملة من تنفيذ برنامج التشييد الذي استهلته في الفترة السابقة في المناطق الإقليمية الرئيسية وهي تمبكتو وموبتي وغاو وكيدال وميناكا، بما في ذلك إنشاء معسكر جديد في ديابالي وتحويل معسكر ميناكا، على سبيل الأولوية، إلى معسكر متكامل. ويشمل برنامج التشييد أيضا الأنشطة الرامية إلى تعزيز الأمن المادي في جميع مواقع الانتشار، بما في ذلك إنجاز تشييد التحصينات السُفلى واتخاذ تدابير الدفاع الميداني، وتوفير القدر المناسب من خدمات إدارة المعسكرات.

١٩ - وسعيا لمواءمة ما تضطلع به البعثة المتكاملة من جهود التشييد مع القدرة الجديدة المتوخاة للقوة، فإنها ستعمل على تأمين الأراضي اللازمة من أجل إنشاء موقع جديد في ديابالي، وستكفل الاضطلاع بأعمال التشييد الأفقية اللازمة على مدى الفترة. وفي موازاة

ذلك، ستقوم البعثة بتشجيع الانتهاء من أعمال التشييد الجارية في ليري من أجل تمكين القوات المتمركزة حاليا في ديابالي من الانتقال إلى المعسكر المنشأ حديثا.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، سيتواصل العمل على تحويل ميناكا إلى موقع متكامل. وستزيد وتيرة أعمال التشييد الانتقالي والعمودي، ومن خلال حفر بئر جديدة، سيتم توفير ما يكفي من موارد المياه لتغطية احتياجات البعثة أثناء وجودها المقرر في الموقع.

٢١ - وستعتمد البعثة نهجا تدريجيا في نقل مقرها من موقعه الحالي في فندق لاميتيي (Hotel l"Amitie) في باماكو إلى موقعين اثنين: أحدهما مقر للبعثة في حي بادالابوغو في باماكو، مما سيتيح لقيادة البعثة ومكاتبها الفنية العمل على مقربة من السلطات الحكومية، والثاني هو قاعدة العمليات لعنصر الدعم، يجري إنشاؤها حاليا قرب المطار. ويساهم وجود بعض عناصر البعثة في مواقع بعيدة عن المدينة في تخفيف وقع البعثة في العاصمة تمشيا مع مبدأ الأثر الخفيف. وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستقوم البعثة المتكاملة بتعزيز الدعم اللوجستي لكفالة إعادة تموين جميع مواقع البعثة بصورة منتظمة وضمان سلامة أفراد البعثة ونقل الشحنات على طول طرق الإمداد الرئيسية التي تسلكها البعثة في شمال مالي من خلال اتباع نهج ذي شقين يشمل تشكيل كتيبة لوجستيات واستكشاف طرق الإمداد البديلة من أجل السماح للبعثة بالعمل في جميع المناطق في ظل ظروف آمنة.

٢٢ - ومن أجل تحسين الأمن وحرية الحركة للعملية على طول طرق الإمداد الرئيسية، سيتم نشر كتيبة اللوجستيات التابعة للبعثة من أجل نقل الشحنات والموظفين على طول الطرق شمالي غاو بطريقة تكفل لها الحماية على طول طرق الإمداد الرئيسية المؤدية إلى مواقع البعثة في الشمال، حيث اللجوء إلى الخدمات التعاقدية غير مناسب بسبب الحالة الأمنية في ساحة العمليات، من أجل ضمان إعادة الإمداد وصيانة المواقع في الوقت المناسب وفي ظروف آمنة. وهذه القدرة إنما هي تكملة للقدرات الحالية والمعززة التي تملكها الأمم المتحدة وتتعاقد عليها.

٢٣ - وستركز البعثة المتكاملة، إثر بلوغها كامل قدرتها التشغيلية في غاو، على تحويل عمليات إعادة الإمداد الاستراتيجية من أبيدجان/داكار - باماكو - غاو، إلى كوتونو - نيامي - غاو مع إرسال الشحنات الوافدة مباشرة إلى غاو، وبالتالي، تجنب الشحن العابر عن طريق باماكو. وبالتالي، سيتم فتح طريقين بديلين من طرق الإمداد بما يشمل ''ممرا شماليا'' يمتد من الجزائر إلى كيدال وتيساليت، وممرا إضافيا يمتد من ميناء كوتونو في النيجر إلى عاصمة البلد في نيامي، ثم إلى غاو. وسوف يشمل هذا إنشاء قدرة تابعة للبعثة المتكاملة في

نيامي من أجل دعم موظفي البعثة وتحركات البضائع عبر نقطة الدخول هذه فيما يتعلق بعمليات النقل الجوية والبرية.

٢٤ - وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستواصل البعثة المتكاملة منح الأولوية لوسائل النقل الجوي العسكرية والدعم التكتيكي، وضمان الفعالية التشغيلية والامتثال لمعايير سلامة الرحلات وتطوير الهياكل الأساسية للمطارات، بما في ذلك نشر أسطول الطائرات المقرر نشره المتألف من ٣٣ طائرة عسكرية ومدنية ثابتة الأجنحة وأخرى ذات أجنحة دوارة إضافة إلى ٢٤ منظومة من المنظومات الجوية غير المأهولة. وتمشيا مع المفهوم العسكري المنقح للعمليات، ستقوم البعثة المتكاملة بتشغيل طائرة إضافية، وهي طائرة سحن متوسطة الحجم مزودة بخزان.

٢٥ - ومن المتوقع أن تظل الاحتياجات من الخدمات الطبية مرتفعة نظراً للظروف البيئية والأمنية في شمال مالي وتوسيع منطقة عمليات البعثة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي توفير المعدات الطبية واللوازم والمواد الاستهلاكية اللازمة للتأكد من أن المرافق الطبية من المستويين الأول والثاني المملوكة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة ما زالت قادرة على الاستجابة وفعالة في معالجة الإصابات البليغة. وفي حين ستواصل البعثة المتكاملة تقديم المساعدة في توفير التدريب للموظفين الطبيين والأفراد العاملين في تلك المرافق، فإنها ستزيد من تقديم الخدمات الاعتيادية والطارئة المتاحة في هذه المرافق عبر توفير الخدمات الأساسية التي لا تندرج في نطاق مستشفيات المستوى الثاني من خلال توفير ٢٥ موظفاً جديدا من الموظفين الطبيين (١٩ موظفا وطنيا و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة)، وذلك دعماً لمرافق المستوى الثاني في كل من تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي.

٢٦ - وفي إطار إعادة تشكيل مركز الخدمات العالمي، ستعتمد البعثة المتكاملة التخزين المركزي بوصفه جانبا حاسم الأهمية في إدارتها لسلسلة الإمداد. وستقوم البعثة بإنشاء مرفق تخزين مركزي في العاصمة المالية وفي كل موقع من مواقع القطاعات الرئيسية. وستتولى هذه المرافق المركزية تجميع قوائم جرد أصول البعثة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والهندسة في موقع مركزي واحد، وتحقيق وفورات الحجم في تشغيل المرافق، وإدارة سلسلة إمدادات البعثة.

٢٧ - وتمشيا مع التوجيهات الصادرة في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، تقترح البعثة المتكاملة إنشاء وحدة للسجلات والمحفوظات لتكون بمثابة الوديع المركزي لسجلات البعثة ومعلوماتها.

٢٨ - وفي الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وتمشيا مع كل من التغييرات التي طرأت على وضع البعثة، على إثر إنشاء معسكر جديد في ديابالي، والتغييرات التي طرأت في طبيعة عملية النشر في ميناكا إلى معسكر متكامل وإنشاء مركز لوجستي في نيامي، سيتوسع الهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير المزيد من المعدات والخدمات، مع مراعاة النقصان المتوقع في قدرات البلدان المساهمة بقوات في مجال الإشارات العسكرية. وإثر القيام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بوقف تشغيل الشبكة الآمنة الحالية والمتاحة من إحدى الدول الأعضاء، تعتزم البعثة إنشاء شبكتها الآمنة بمساعدة بلد آخر من البلدان المساهمة بقوات أو من خلال إبرام ترتيبات تجارية. ومن أجل تخفيف قدرة الجماعات المتطرفة المسلحة على شن عمليات و/أو هجمات إرهابية، سيتواصل تنفيذ الهيكل الأمني الأساسي لتكنولوجيا المعلومات في كيدال عبر ترتيب تعاقدي أمني جاهز كان قد أبرم مع إحدى الدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢٩ - وسيضم ملاك الموظفين المدنيين المقترح للبعثة ١ ٧٤١ موظفا، منهم ٧٢٩ موظفا دوليا و ٨١٤ موظفا وطنيا و ١٨٢ من متطوعي الأمم المتحدة و ١٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات. ويعكس هذا الملاك إنشاء ٥٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٦ من فئة الخدمة الميدانية و ١٣ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ٢٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ١٢ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة) بالإضافة إلى ٦ وظائف مؤقتة مقدمة من الحكومات، وإلغاء ٤٣ وظيفة (٧ ف-٣، و ١٢ من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية و ٢٣ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) ووظيفتين لمتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة بالإضافة إلى إعادة تصنيف وظيفة واحدة، ونقل ٣٩ وظيفة من الوظائف الثابتة والمؤقتة وإعادة ندب ٣٤ وظيفة. وعلاوة على ذلك، سينقل ما مجموعه ٤٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة موجودة في مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعماً للبعثة المتكاملة إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي ولهذا يقترح إلغاؤها على أمل أن تنشأ في مركز الخدمات الإقليمي عند الاقتضاء.

٣٠ - ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥) عن إدارة الآثار البيئية وتمشيا مع استجابة الأمين العام لتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682)، تتخذ البعثة المتكاملة الإجراءات الكفيلة بتحسين صحة وسلامة أفراد البعثة والسكان المحليين من خلال زيادة الاعتماد على محطات تنقية المياه ومعالجة المياه المستعملة في المناطق، مما يؤدي إلى زيادة القدرات المدنية على صيانة وتشغيل هذه المعدات.

وستواصل البعثة أيضا الاعتماد على كل من الألواح الشمسية ونظم الطاقة الهجينة للحد من الاعتماد على المولدات الكهربائية.

٣١ - وتمثل تقديرات الاحتياجات من الموارد للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ زيادة تبلغ نسبتها ٢,٤ في المائة (أي ٤٠٠ ٢٠٥ ٢٢ دولار) بالمقارنة مع حجم الميزانية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٢ - وتعكس تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ زيادة في الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بـ (أ) تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، التي تعزى إلى تطبيق عامل تأخير النشر بنسبة أقل تبلغ ٧ في المائة في حساب تكاليف أفراد الوحدات العسكرية مقابل نسبة ١٠ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بالاقتران مع ارتفاع المعدل الوحيد للمبالغ المسددة والذي يبلغ ٣٦٥ ١ دولارا للشخص الواحد في الشهر لقاء الخدمات المقدمة من أفراد الوحدات، وذلك اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٨، بالإضافة إلى نشر المراقبين العسكريين عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)؛ و (ب) تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة تطبيق معدل شغور أدنى قدره ١٥ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الدوليين بالمقارنة مع معدل ٢٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وتطبيق معدل شغور أدنى قدره ١٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ١٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة مقارنة بنسبتي ٣٠ و ٣٥ في المائة، على التوالي، المطبقتين في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين. وهذه الزيادة الإجمالية في الاحتياجات من الموارد يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية، ذلك لأن معظم مشاريع التشييد التي تضطلع بها البعثة ستنجز في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وانخفاض في احتياجات النقل البري يعزى إلى عدم اقتناء مركبات ومعدات للورش في ضوء عملية الشراء الأخيرة للمركبات والمعدات، تقابله جزئيا زيادة في احتياجات النقل الجوي الناجمة عن زيادة استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة، بما في ذلك نظام العقود التجارية، وكذلك الزيادة في تكاليف الأسطول المضمونة وتكلفة ساعات الطيران فيما يتعلق بأسطول البعثة من الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات ذات الأجنحة الدوارة، والاتصالات فيما يتعلق بخدمات صيانة المعدات ودعم الاتصالات فيما يخص المشروع التجريبي المتعلق بخدمات الأمن الجاهزة.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٣٣ - سيضطلع كل من البعثة المتكاملة والمجتمع الدولي بدور مهم في نجاح تنفيذ عملية السلام وفي الحفاظ على رؤية مشتركة مع كل الشركاء الدوليين الرئيسيين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حكومتي الجزائر وفرنسا ودول في المنطقة دون الإقليمية وأخرى لها تأثير على الأطراف. وستعمل البعثة المتكاملة أيضا مع كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل والحكومات في المنطقة من أجل تحسين التحليل السياسي والأمني الإقليمي، وتشجيع دول المنطقة القادرة على التأثير و/أو المتضررة من النزاع في شمال مالي على التعاون على نطاق واسع.

٣٤ - وعلى الصعيد الأمني، يتوقف نجاح البعثة المتكاملة على قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على كفالة إنجاز المهام الأمنية والمساهمة في تحقيق الاستقرار في المناطق الرئيسية. ولهذا، ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون مع قوات الدفاع والأمن المالية ضمن إطار قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥) وتنسيق أنشطة عملياتها. وطبيعة ومستوى التفاعل مع قوات الدفاع والأمن المالية رهن ببسط الدولة لسلطتها الشرعية في كل منطقة من المناطق الرئيسية بهدف دعم استعادة القدرات والمصداقية وقبول السكان المحليين للقوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية.

٣٥ - وسيتسع نطاق التعاون الدولي داخل أجهزة وأنشطة لجنة متابعة الاتفاق، وسيشمل أيضا الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ومنظمة التعاون الإسلامي. وستحافظ البعثة على صلات وثيقة مع رئيس اللجنة ونوابه؛ وسيتسع نطاق هذه الصلات ليشمل الرؤساء المشاركين للجان الفرعية الأربع، ولا سيما اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن، التي تشارك البعثة المتكاملة في رئاستها. وسيتجلى التعاون أيضا وعلى وجه التحديد في إطار أمانة اللجنة، التي ترأسها البعثة المتكاملة وتتولى إدارتها بالتعاون مع كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٦ - وكما كان الحال في سنوات سابقة، سيجري الاضطلاع بأنشطة حاسمة لبناء القدرات مثل تنظيم دورات تدريبية بشأن التخلص من الذخائر المتفجرة لفائدة أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، عن طريق مركز تطوير أعمال نزع الألغام في أعقاب النزاعات في بنن، وذلك قبل نشرهم دعماً لجهود تحقيق الاستقرار.

٣٧ - والحالة في مالي وفي بلدان مجاورة هي حالة مترابطة بشكل وثيق. ففي جميع أنحاء منطقة الساحل، تسعى الدول والمجتمعات المحلية الحدودية جاهدة لمواجهة تدفق غير مكبوح

من المتطرفين المسلحين والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات والمهاجرين والسلع المهربة. ولهذا السبب، من الضروري أن يسافر موظفون من قسم إصلاح قطاع الأمن وشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة للتنسيق مع الشركاء الرئيسيين من أجل تبادل أفضل الممارسات في إدارة الحدود وأمن الحدود. فعلى سبيل المثال، يعمل القسم حاليا مع المنظمة الدولية للهجرة، التي تتولى إدارة برنامج إقليمي لتحسين قدرة الجهات الحكومية الفاعلة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا، على إدارة الحدود. وتضطلع المجموعة الدائمركية لإزالة الألغام ببرنامج أهلي حدودي في كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وكثيراً ما تدعو بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي شركاءها إلى المشاركة في عمليات تبادل للآراء مع بعثات أخرى في النيجر.

دال - الشراكات وتنسيق الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٣٨ - يعمل الممثل الخاص للأمين العام، بصفته الموظف المسؤول عن تنسيق الجهود العامة التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم السلام والاستقرار في مالي، على كفالة قيام كل من البعثة المتكاملة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتقديم الدعم لممثلي الأمين العام ومبعوثيه، بمن فيهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وتنسيق الجهود معهم.

٣٩ - ومن خلال التوقيع في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على إطار عمل الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام والمساعدة الإنمائية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، يعتزم كل من البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة القيام، بالتعاون مع الحكومة وبالتشاور مع الجهات المانحة والمجتمع المدني، بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بلوغ الأهداف الرئيسية المؤدية إلى إرساء السلام وتحقيق الاستقرار مع تعزيز الوئام الاجتماعي. ومن أجل تعزيز الحوار السياسي الشامل، ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية، وتحسين أمن السكان وإمكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية الجيدة، يقدم الفريق القطري للأمم المتحدة في مالي الدعم التقني والتشغيلي إلى الحكومة والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج ترمي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والتركيز على بذل جهود محددة لإشراك الفئات الناقصة التمثيل تقليديا مثل النساء والشباب. ويتطلب تنفيذ الإطار تعاوناً وثيقاً بشأن مبادرات رئيسية تشمل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ولا سيما في مجال الإدارة.

٤٠ - ويتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) قيادة تنسيق الأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها الوكالات والصناديق والبرامج والبعثة المتكاملة. والبعثة المتكاملة هي طرف في الفريق التوجيهي للجهات المانحة، أو في المجموعة الثلاثية (الترويكا)، الذي يضم أيضا البنك الدولي وفرنسا وألمانيا، ويعمل بوصفها الفريق الاستراتيجي الرئيسي للشركاء الدوليين. ويعزز نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) التكامل بين البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري ويكفل اتساق الأطر البرنامجية، بما في ذلك في مجال العمل الإنساني والإنعاش والتنمية. ويتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) ريادة الجهود المبذولة لتعبئة الموارد في دعم الجهود المبذولة في إطار كل من العمل الإنساني والإنعاش والتنمية في مالي، بما في ذلك العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تنسق عملية إصلاح الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي في الشمال. وسيضطلع نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) بدور فعال في تيسير إيفاد بعثة تقييم الاحتياجات إلى الشمال والتحضير لعقد مؤتمر المانحين بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لحشد الدعم الدولي لجهود إعادة الإعمار في الشمال. وفي إطار جهود تحقيق الاستقرار والإنعاش، يتولى كل من البعثة المتكاملة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وضع خطة مشتركة ومنسقة لدعم الأنشطة ذات الصلة بسيادة القانون في شمال مالي ونشر دوائر الإدارة. وسيواصل فريق قيادة البعثة أيضاً تقييم الأثر المحتمل للعمليات العسكرية المنفذة بقيادة الأمم المتحدة على الأنشطة الإنسانية وتعزيز وضع استراتيجيات مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر.

٤١ - وإثر التوقيع في آب/أغسطس ٢٠١٥ على اتفاق تقني بين شرطة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي هدفه تكثيف التعاون في تعزيز قدرة قوات الأمن المالية، أُنشئت لجنة استراتيجية ولجنة تقنية معنيتان بشؤون إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للاضطلاع بتخطيط الأنشطة المشتركة. وتشمل الجهود المشتركة تدريب قوات الأمن المالية. كما يركز التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي على نهج مشترك لإدارة المشاريع وحشد الجهات المانحة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية.

٤٢ - ومن خلال إنشاء وحدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، كثفت شرطة الأمم المتحدة من جهودها لدعم مبادرات قوات الأمن المالية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وفي هذا السياق، سيعزَّز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وستضطلع البعثة بمجموعة من الأنشطة بالتعاون مع شركاء منتدى السياسة العالمي لضمان تحقيق أوسع مشاركة من أصحاب المصلحة الوطنيين وإبداء الدعم المنسق المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومة في هذا المجال الهام، مما يتيح أساسا قويا للأنشطة المنفذة في هذا المجال في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ومن أجل الحفاظ على جهود السلام في مالي ومنطقة الساحل، ستواصل البعثة المتكاملة العمل مع آلية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبالفعل، فقد حددت الآلية المجالات ذات الأولوية للتعاون مع مالي التي ستتلقى الدعم أثناء مرحلة تنفيذ الاتفاق، ومنها الحوكمة والأمن والتنمية.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٤٣ - تيسيراً لعرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات للإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. ويرد تعريف للمصطلحات فيما يتصل بالفئات الست في المرفق الأول - ألف لهذا التقرير.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٤٤ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الفئة	المجموع
أولا – الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١
صافي التغير	١

	الموظفون الدوليون									
ثانياً – الموظفون المدنيون	و أ ع/ أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[1]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب الممثل الخاص للأمين العام									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١	–	٣	١	٢	٧	٢	–	٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١	–	٣	٢	٢	٨	٢	–	١٠
صافي التغير	–	–	–	١	–	١	–	–	١
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١	–	٢	١	١	٥	٢	–	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١	–	٢	١	١	٥	٢	–	٧
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١	–	٢	–	١	٤	٢	–	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١	–	٢	–	١	٤	٢	–	٦
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مكتب رئيس الأركان									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	١	٥	٤	٣	١٣	٤	٤	٢١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	١	٥	٢	٣	١١	٤	٥	٢٠
صافي التغير	–	–	–	(٢)	–	(٢)	–	١	(١)
مركز التحليل المشترك للبعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	٣	٨	١	١٢	٤	٥	٢١

ثانياً – الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع/ أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي					
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	٣	٨	١	١٢			٤	٥	٢١
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
مركز العمليات المشتركة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	٢	٦	١	٩			–	١٠	١٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	٢	٦	١	٩			–	١٠	١٩
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
شعبة الاتصالات والإعلام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	١	٤	٥	٥	١٥			٤٥	٤	٦٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	١	٤	٥	٥	١٥			٤٨	٥	٦٨
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			٣	١	٤
وحدة الشؤون القانونية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	٢	٣	١	٦			٣	٢	١١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	٢	٣	١	٦			٣	٢	١١
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
الفريق المعني بالسلوك والانضباط											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	١	٢	٢	١	٦			١	١	٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	١	٢	٢	١	٦			١	١	٨
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
وحدة مجلس التحقيق											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	–	١	٢	٣			–	١	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	–	١	٢	٣			–	١	٤
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
رؤساء المكاتب الميدانية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	٣	١	–	٤	٨			٨	–	١٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	٣	١	–	٤	٨			٨	–	١٦
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–

ثانياً – الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون									
	و أ ع/ أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	١	٢	١	٤	٦	١	١١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	١	٢	١	٤	٦	١	١١
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	١	–	–	١	–	٢	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	١	–	–	١	–	٢	٣
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع (أولا – ثانيا)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٣	٦	٢٨	٣٣	٢٣	٩٣	٧٧	٣٠	٢٠٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣	٦	٢٨	٣٢	٢٣	٩٢	٨٠	٣٢	٢٠٥
صافي التغير	–	–	–	**(١)**	–	**(١)**	٣	٢	٥

المختصرات: أ ع م (أمين عام مساعد)؛ و أ ع (وكيل الأمين العام)

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين من الوظائف المؤقتة

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

٤٥ - يقدم مكتب الممثل الخاص للأمين العام، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من تسع وظائف (١ وكيل أمين عام، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، الدعم للممثل الخاص في تنفيذ ولاية البعثة وتوجيه عمليات البعثة المتكاملة، وتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في مالي والتشجيع على اتباع نهج دولي متماسك دعما لتوطيد السلام. ويدعم المكتب أيضاً الممثل الخاص في جميع جوانب عمله اليومي، بما في ذلك وضع مبادرات في السياسة العامة وتحديد مجالات

العمل ذات الأولوية وتتبع عمليات المتابعة. وقد طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، إلى الممثل الخاص للأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل الاضطلاع بمساعيه الحميدة، وأن يمارس، بصفة خاصة، دورا رئيسيا في دعم تنفيذ الاتفاق من جانب حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية، والإشراف على تنفيذه، ويقوم بوجه خاص بمساعدة الأطراف المالية في تحديد خطوات التنفيذ وترتيبها حسب الأولوية. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام في عام ٢٠١٥، تراجعت أنشطة الوساطة وأصبحت جهود التنسيق الرامية إلى دعم المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام ضرورية لتلبية الحاجة المتزايدة إلى معالجة المسائل الفنية ذات الصلة بالمجالات الرئيسية لاتفاق السلام بالإضافة إلى تحسين التنسيق داخل المؤسسات وفيما بينها من خلال إجراء اتصالات يومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفهم الأساسي لعمليات محددة ذات صلة باتفاق السلام يتطلب مهارات دبلوماسية ومعرفة خاصة بمسائل فنية محددة ذات صلة بالاتفاق وإلمام بعملية السلام الجارية. وفي إطار ما سبق ذكره، سيعمل موظف أقدم للشؤون السياسية، يتم تعيينه لشغل وظيفة حالية برتبة ف-٤ في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، بصفته المستشار الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة دعما لتنفيذ اتفاق السلام، وذلك من خلال الاضطلاع بأنشطة التيسير والاتصال والشراكة، والتحليل السياسي والإبلاغ وإدارة المعلومات. وسيتلقى الموظف الأقدم للشؤون السياسية الدعم من أحد الأفراد المقدمين من الحكومة والذي سيتولى إعداد التقارير وإسداء المشورة بشأن النهوض بعملية السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالدعامتين السياسية والمؤسسية لاتفاق السلام. وسيضمن موظف إداري يُستوعب من خلال نقل وظيفة برتبة ف-٣ من مكتب رئيس الأركان، توفير ما يناسب من الدعم في مجالي الإدارة وتبادل المعلومات.

مكتب رئيس الأركان

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣، وإعادة ندب وظيفة واحدة برتبة ف-٢)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة مؤقتة واحدة (إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)

٤٦ - يقدم مكتب رئيس الديوان، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حاليا من ٢١ وظيفة دائمة ومؤقتة (١ مد-٢، و ٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ٤ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)، الدعم إلى الممثل الخاص للأمين العام

لكفالة التكامل والاتساق في العمل الذي تضطلع به البعثة في كل المجالات وعبر جميع عناصرها ومواقعها وفقا للرؤية الاستراتيجية والتوجيهات المقدمة من الممثل الخاص ومن مقر الأمم المتحدة. وفي ضوء ما يقدمه رئيس الأركان من توجيه وإشراف، يتولى مكتب رئيس الأركان الإشراف على أداء الآليات والعمليات الأساسية التي تمكن من التنفيذ المتكامل لولاية البعثة، ولا سيما في مجال التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، والتنسيق الميداني والسياساتي، وصنع القرار على المستوى الرفيع وإدارة المعلومات. وفي سياق إعادة ترتيب أولويات عمل المكتب، يُقترح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ إلى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام وإعادة ندب وظيفة واحدة برتبة ف-٢ إلى شعبة حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، يُقترح أيضا تدعيم وحدة الدعم الإداري للمكتب بوظيفة مؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة يشغلها موظف لشؤون إدارة المعلومات، لأن حجم العمل الإجمالي للمكتب فيما يتعلق بإدارة الشؤون الإدارية والمعلومات يفوق طاقته، وبالتالي، لا يتسنى تعهد نظام إدارة المعلومات في البعثة على نحو يستوفي المعايير المناسبة. ووظيفة موظف لشؤون إدارة معلومات هي وظيفة ضرورية لتزويد الوحدة بموظف متخصص في صيانة نظام إدارة المعلومات بما يشمل جميع المعلومات والرسائل الموجهة إلى البعثة. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن مراقبة جمع برقيات البعثة ورسائلها المشفرة واستلامها والإقرار بتلقيها وتوزيعها وإرسالها في الوقت المناسب؛ وإدارة عملية إنشاء السجلات وتخزينها والتصرف فيها وتعهد نظم تخزين المعلومات واسترجاعها لضمان الاحتفاظ بسجل دقيق ومتاح للمراسلات الواردة والإجراءات/الاستجابات اللاحقة؛ والتأكد من البت في المراسلات الواردة إلى البعثة والصادرة عنها في حدود الأطر الزمنية المطلوبة من خلال تعهد نظم المتابعة وإدارتها. وأما وظيفة موظف المراسم من الرتبة ف-٢ التي كانت قد اقتُرحت لإعادة الندب، فهي شاغرة منذ أكثر من ١٨ شهرا، وارتأت البعثة أن مكتب رئيس الأركان قد أثبت إمكانية العمل بفعالية من دون توافر موظف لشؤون المراسم.

شعبة الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ وإعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف (إنشاء وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة وإعادة ندب ١٨ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة مؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة ونقل وظيفة مؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)

٤٧ - شعبة الاتصالات والإعلام، بملاك موظفيها المأذون به حالياً البالغ ٦٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ١١ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ٣٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة)، هي شعبة تعمل بوصفها مركزاً للاتصالات الاستراتيجية بين البعثة والسكان في مالي، من أجل النهوض بالأهداف الرئيسية للبعثة في مجال الدعوة السياسية والبرنامجية، وكذلك كفالة فهم الجمهور لدور البعثة وتشكيل صورتها العامة محليا وإقليميا ودوليا. وتدعم الشعبة أيضا تعميم معلومات دقيقة في صفوف السكان، بهدف التخفيف من حدة النزاعات، وتعزيز حماية المدنيين والمساهمة في تعزيز الحوار الوطني بزيادة الوعي والمشاركة. ويحدد مفهوم البعثة الاتصال باعتباره من الأولويات، ولا سيما الاتصال بالمجتمعات المحلية على مستوى القواعد الشعبية، لكفالة حسن توقيت نشر الرسائل المتسقة فيما يتعلق بولاية البعثة ودورها في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والسلام وتطبيق أحكام اتفاق السلام. ويتجسد هذا الشرط في وضع استراتيجية للاتصالات على نطاق البعثة تنص على زيادة أنشطة التواصل وتطوير العلاقات مع قادة الرأي والأشخاص ذوي النفوذ على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية في مالي، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء من الجمهور. وتعتزم الشعبة تحسين مواءمة عملياتها وتعزيزها تمشياً مع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى البعثة المتكاملة مواصلة تعزيز تفاعلها مع السكان المدنيين، بالإضافة إلى تواصلها مع قوات الدفاع والأمن المالية، وذلك بسبل تشمل وضع استراتيجية اتصال فعالة وإنشاء محطة بث إذاعي تابعة للبعثة من أجل التوعية بولايتها وأنشطتها وزيادة فهمها. وفي هذا السياق، ومن أجل تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية والجماهير المستهدفة في شمال مالي وضمان فعالية البعثة في المكاتب الإقليمية، يُقترح إنشاء وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية لموظف لشؤون الإعلام من أجل الإشراف على أنشطة الإعلام والتوعية في منطقة موبتي، ووظيفة واحدة مؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة

لشؤون الإعلام في باماكو لكي يعمل بوصفه منسقاً مع البائعين الذين يوردون السلع والخدمات اللازمة لأنشطة التوعية والتأكد من أن جميع المكاتب الإقليمية مزودة بالمواد اللازمة للاضطلاع بأنشطة التوعية. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لفني تكنولوجيا البث الإذاعي يوفر لمحطة إذاعة البعثة تغطية إذاعية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. وعلاوة على ذلك، يُقترح إعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمشغل آلة التصوير في باماكو إلى تقني للاستديو، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من مساعد لشؤون الموقع الشبكي في باماكو إلى فني في مجال تكنولوجيا البث الإذاعي، و ٧ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون الإعلام في باماكو وغاو وتمبكتو وكيدال إلى مساعد لشؤون الإنتاج الإذاعي، و ١٠ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين لغويين في باماكو وغاو وتمبكتو وكيدال إلى مساعد لشؤون الإنتاج الإذاعي، فضلا عن نقل وظيفتين واحدة من الرتبة ف-٤ وواحدة من الرتبة ف-٣ من باماكو إلى غاو وتمبكتو، على التوالي، ونقل وظيفة لموظف إعلام ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة من باماكو إلى غاو لشغل وظيفة منتج إذاعي.

رؤساء المكاتب الميدانية

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير (إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١)

٤٨ - يؤدي كل مكتب من المكاتب الإقليمية مهامه تحت قيادة رئيس المكتب، يدعمه موظف إداري إقليمي وموظف أمن إقليمي، ويعمل على تنفيذ سياسات وتوجيهات البعثة المتكاملة على الصعيد الميداني بالتعاون الوثيق وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. ورئيس المكتب هو منسق الأمم المتحدة المعين في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة ويقدم تقاريره مباشرة إلى الممثل الخاص للأمين العام، كما يتولى قيادة مهام الإدارة والتنسيق التي يضطلع بها المكتب الإقليمي للبعثة المتكاملة وهو من يمثل الممثل الخاص للأمين العام في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة تجاه السلطات الوطنية والمحلية. ورئيس المكتب هو منسق شؤون أمن المنطقة لكافة أغراض إدارة أمن الأمم المتحدة، حسب السلطات المفوضة له من جانب الممثل الخاص. ويعمل رئيس المكتب بالتنسيق وبالاتصال الوثيقين مع العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة. ورئيس المكتب مسؤول عن إدارة شؤون جميع الموظفين الفنيين والإشراف عليها في المكتب الإداري الإقليمي. ويرأس رئيس المكتب أيضا مركز العمليات الإقليمية المشتركة. وبالإضافة إلى الإشراف على عمل الوحدات التابعة للبعثة المتكاملة والتي يوجد مقرها مباشرة في المكتب الإقليمي، يتوقع من رئيس المكتب العمل على إبراز الدور الحاسم الذي تؤديه المسائل الشاملة المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حماية المدنيين، والقضايا الجنسانية.

٤٩ - ووظيفة رئيس المكتب في موبيتي منشأة حاليا في الرتبة ف-٥. ويدعمها موظف للشؤون السياسية (موظف وطني من الفئة الفنية) مسؤول عن تقديم الدعم لرئيس المكتب في مساعيه الحميدة وعن إقامة اتصال مستمر بالسلطات البلدية وممثلي الأحزاب السياسية، كما يدعمها مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) وسائق واحد (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

٥٠ - وفي ضوء تدهور الوضع الأمني في منطقة موبيتي (والمنطقة المجاورة لسيغو)، على نحو ما يدل عليه، في جملة أحداث أخرى، الهجوم الذي وقع في سيفاري في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، والذي أودى بحياة خمسة من المتعاقدين مع الأمم المتحدة، وعلى نحو ما تم تأكيده في مفهوم البعثة المنقح، الذي يحدد موبيتي باعتبارها إحدى المناطق الجغرافية الرئيسية التي ينبغي للبعثة أن تركز عليها جميع جهودها، ما فتئت منطقة موبيتي تزداد اضطرابا وتكتسي أهمية استراتيجية متزايدة بالنسبة للبعثة. وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم البعثة المنقح، الذي يشمل ضمن مبادئه التنفيذية الرئيسية اعتماد نهج عملي متكامل يستند إلى الظروف القائمة فيما يتعلق بتنفيذ الولاية، يشدد على الحاجة إلى العمل في كل منطقة من المناطق استنادا إلى استراتيجية متكاملة أعدها رئيس المكتب بالتعاون الوثيق مع القوة وشرطة الأمم المتحدة على مستوى القطاع.

٥١ - ونتيجة لذلك، سيقوم رئيس المكتب في موبيتي، كما هو الحال في المناطق الأخرى، بدور معزَّز في تنفيذ الولاية، وفي توسيع نطاق عمل البعثة المتكاملة مع جهات فاعلة من مالي تحظى بالمصداقية وتتحلى بروح المسؤولية، بما في ذلك الزعماء التقليديون وقادة المؤسسات ورجال الدين والقادة الروحيين والمجتمع المدني، وفي ضمان الاتساق والتنسيق في استجابة الأمم المتحدة للتحديات الأمنية والسياسية والإنسانية.

٥٢ - وقد أدت الزيادة المطردة في حالة انعدام الأمن، بما في ذلك الأعمال الإرهابية ضد سلطات الدولة المالية وأفراد البعثة وأصولها، إلى جانب استمرار طفرات العنف بين الطوائف، إلى نشر كتيبة إضافية تابعة للبعثة المتكاملة في القطاع الغربي، ولا سيما في دياباني وغوندام. ويعمل قائد القوة الإقليمية لقطاع الغرب من مقره في تمبكتو، تاركا لرئيس المكتب مهام التنسيق والاتصال على أساس يومي مع القوات المسلحة المالية وقادة الوحدات في منطقة موبيتي. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للعدد المتزايد من الحوادث الأمنية في سيغو، يضطلع رئيس المكتب أيضا بدور رئيسي في تنسيق الأنشطة الجارية في تلك المنطقة.

٥٣ - وما لم تتوافر له قدرة تتمتع بدرجة كافية من الخبرة، لن يكون بوسع رئيس المكتب الاضطلاع بكامل مسؤولياته أو ممارسة مهام الرقابة بالقدر الكافي على الصعيد الإقليمي.

ولن يكون التمثيل العام للبعثة وللممثل الخاص للأمين العام على المستوى المناسب في سياق تشهد فيه موبتي حالة أمنية متقلبة بدرجة متزايدة في منطقتي موبتي وسيغو، وفي وضع تقتضي فيه زيادة عدد الأفراد النظاميين والأفراد المدنيين من رئيس المكتب، بحكم مهامه كمنسق لأمن المنطقة، الانتشار على مستوى مناسب.

٥٤ - وفي ضوء ما تقدم، يقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١. ومن شأن إعادة التصنيف المذكورة مواءمة وظيفة رئيس المكتب في موبتي مع رؤساء المكاتب في تمبكتو وكيدال وغاو من حيث الرتبة والتسلسل الإداري وخط المساءلة إزاء قيادة البعثة.

العنصر ١: المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام

٥٥ - على النحو المبين في الإطار أدناه، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥) ومفهوم البعثة المنقح، ومع مراعاة المهام المنصوص عليها في اتفاق السلام، ستدعم البعثة المتكاملة تنفيذ الاتفاق وتعزيز المصالحة والاستقرار على الصعيد الوطني مع إشراك شريحة واسعة من الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني. ستقوم البعثة المتكاملة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية، والجهات السياسية الفاعلة الأخرى وبإسداء المشورة لها بشأن تنفيذ اتفاق السلام من أجل ضمان تقيد المؤسسات الديمقراطية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالاتفاق. وستركز البعثة على تحقيق اثنتين من النتائج الفورية المترابطة ذات الأولوية، وهما توفير الدعم التقني من أجل تنفيذ اتفاق السلام في مالي وتعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار في مالي.

٥٦ - وبموجب المادة ٦١ من اتفاق السلام، يتم إنشاء أمانة لجنة متابعة الاتفاق باعتبارها آلية جديدة بقيادة البعثة المتكاملة. وهذه المهمة الجديدة متوخاة أيضا بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥) وتتطلب من البعثة تقديم الدعم الفني للاجتماعات وللعمل الذي تقوم به اللجنة ولجانها الفرعية المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك البعثة المتكاملة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن وفي تيسير أنشطتها من خلال توفير الخبرة التقنية والدعم اللوجستي، مع القيام في الوقت نفسه بالمشاركة الفعالة في جميع اللجان الفرعية التابعة للجنة.

٥٧ - وستواصل البعثة تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع مؤسسات مالي الرئيسية المعنية بتنفيذ اتفاق السلام، والارتقاء بعلاقتها وتعاونها مع الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين بتحقيق التماسك الاجتماعي، مع التركيز على أوجه التآزر وتنسيق الاستراتيجيات. وسيقدم

الدعم لجهود التوعية والاسترداد المبذولة بشأن اتفاق السلام على الصعيدين الإقليمي والمحلي بقيادة الأطراف المعنية في مالي. وستواصل البعثة المتكاملة دعم تشجيع وتيسير الحوار بين المجتمعات المحلية وداخلها من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز القدرات المحلية من أجل تحقيق السلام وحل النزاعات، مع التركيز بشكل خاص على السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية، بغية تعزيز العلاقات الاجتماعية، والتعاون، والمساءلة المتبادلة، والتضامن باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه العمل الجماعي الفعال.

٥٨ - وبالإضافة إلى دعم التحضير للانتخابات وتنظيمها وإجرائها، ستواصل البعثة المتكاملة أيضا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم وتعزيز قدرة السلطات الانتخابية على العمل باعتبارها إدارة انتخابية تستوفي مقومات الاستدامة والحرفية. ووفقا لأحكام اتفاق السلام، ستبدأ فورا بعد التوقيع على الاتفاق فترة انتقالية تتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهرا من أجل تيسير جملة أمور من بينها اعتماد وتنفيذ التشريعات وهياكل الحكم المحددة في الاتفاق، بما في ذلك التدابير التنظيمية الدستورية والتشريعية الاستثنائية المتعلقة بإدارة المناطق الشمالية وتنقيح قانون الانتخابات مع تضمينه، على وجه الخصوص، طرائق انتخاب أعضاء المجالس المجتمعية على الصعد المحلي والإقليمي والوطني والتدابير الرامية إلى السماح بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وكذلك المشاركة الفعالة في الانتخابات المحلية. وستضطلع الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، بإصلاحات ترمي إلى تعزيز العملية الانتخابية. وعلاوة على ذلك، سيظل تعزيز مشاركة المواطنين وإسهامهم في تحسين قدرات/مهارات التنظيم الإداري المحلي من أجل تعزيز ممارسات الحكم الرشيد في سياق بناء السلام من مجالات العمل الرئيسية.

٥٩ - وستظل البعثة المتكاملة ملتزمة بضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في تنفيذ اتفاق السلام، من خلال تنفيذ خطة العمل ذات النقاط السبع التي وضعها الأمين العام بشأن بناء السلام على نحو يراعي المنظور الجنساني (A/65/354-S/2010/466) وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مرافق البعثة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ إحراز تقدم صوب تحسين الحوكمة الديمقراطية	١-١-١ اعتماد قانون انتخابي جديد (عام ٢٠١٥/٢٠١٦: إنجاز ٥٠ في المائة ؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: اكتمال عملية الاعتماد)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	١-١-٢ إنشاء نظام انتخابي عملي وفقا للمعايير الدولية وأحكام اتفاق السلام، بما في ذلك إنشاء مؤسسة واحدة لإدارة كامل العملية الانتخابية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣ مجالس إدارية؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: مجلس إداري واحد)
	١-١-٣ إنشاء المجالس المحلية (الإقليمية والبلدية ومقاطعة باماكو) عن طريق انتخابات تشمل الجميع
	١-١-٤ زيادة مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عملية صنع القرارات الإدارية على مستوى الدوائر (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢)
	١-١-٥ زيادة في مشاركة جماعات المجتمع المدني (بما في ذلك قادة الكيانات الشبابية والنسائية والتقليدية والدينية ودوائر الأعمال التجارية) في العمليات السياسية مع السلطات وممثلي الدولة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٥ جماعة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠ جماعة)

النواتج

- تنظيم ٣ حلقات عمل مع الهيئات المستقلة لإدارة الانتخابات والجهات الفاعلة الرئيسية السياسية من أجل تحديد وتقييم ومناقشة التشريعات القائمة في مجال الانتخابات
- الاضطلاع بأنشطة الدعوة وبناء القدرات من خلال عقد ٥ حلقات دراسية و ١٥ دورة تدريبية وتقديم المشورة التقنية إلى الهيئات المستقلة المنشأة حديثا لإدارة الانتخابات، وفئات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمنظمات النسائية من أجل تحسين إدارة العملية الانتخابية والمشاركة فيها
- إسداء المشورة وتقديم الدعم، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع اللجنة البرلمانية المعنية بالقوانين، و ٣ حلقات عمل بالاشتراك مع الهيئات المستقلة لإدارة الانتخابات، والجهات السياسية الرئيسية من أجل رصد الثغرات الرئيسية في التشريع الانتخابي وتنقيح قانون الانتخابات ليتماشى مع المعايير الدولية ومع اتفاق السلام
- تقديم المشورة التقنية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الهيئات المستقلة لإدارة الانتخابات تتعلق بوضع وتنفيذ العمليات الانتخابية واستراتيجية للتربية المدنية وتثقيف الناخبين (مع إشراك المحكمة

الدستورية)، من أجل تحديث رسم حدود الدوائر الانتخابية وتحديد قائمة الناخبين البيومترية؛ وتحسين رسم خريطة مراكز الاقتراع وجمع نتائج الانتخابات، وإدارة المنازعات الانتخابية

- إسداء المشورة التقنية من خلال تنظيم ٣ دورات في مجال بناء القدرات لفائدة وسائط الإعلام والصحفيين لتمكينهم من إعلام الجمهور بشأن التشريعات الحاسمة المتصلة بالانتخابات فيما يتعلق بالحوكمة الديمقراطية
- تنظيم حلقتي عمل مع اللجنة البرلمانية المعنية بالقوانين لتعزيز قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الانتخابية
- تشجيع المشاركة السياسية والنهج التشاركي في اتخاذ القرارات والإدارة التعاونية بهدف تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار التي تقوم بها السلطات على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي من خلال التوعية وتنظيم مناقشات المائدة المستديرة على أساس فصلي بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية (بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية)
- تقديم المساعدة الاستشارية وتنظيم ٤ دورات تدريبية لفائدة القائمين بأمر الإدارة المحلية وممثلي الدولة في المناطق في شمال مالي بشأن ممارسات الحكم الرشيد من أجل تحقيق المصالحة وإعادة التأهيل في المجتمعات المحلية
- تنظيم دورات شهرية للتوعية والتثقيف، بما في ذلك عقد منتديات مجتمعية فصلية للحوار مع ممثلي السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك النساء، والشباب، والمنظمات الدينية)، في المناطق الشمالية الأربع للتغلب على القضايا التي تؤثر في الحوار والمصالحة وتسهيل سبل تعاونهم في تنفيذ اتفاق السلام، وتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية
- بث برامج أسبوعية على إذاعة MIKADO FM، وهي المحطة الإذاعية التابعة للبعثة، واستضافة ضيوف وطنيين ودوليين رفيعي المستوى ومنتديات شهرية لمناقشة القضايا ذات الصلة بالحكم الديمقراطي
- بث برامج يومية متعلقة بالشؤون الراهنة، عن طريق إذاعة البعثة، الأمر الذي سيشجع الحوار المفتوح بين السلطات الحكومية وصانعي القرار والمجتمع المدني وعامة الجمهور

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ تهيئة بيئة سياسية مواتية لتنفيذ اتفاق السلام	١-٢-١ تنفيذ مؤسسات الدولة الجدول الزمني لاتفاق السلام تنفيذا كاملا (٢٠١٥/٢٠١٦: اعتماد جدول زمني؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: تنفيذ الجدول الزمني تنفيذا كاملا)
	١-٢-٢ قيام البرلمان بسن تشريعات تمكن من تنفيذ اتفاق السلام، بدعم من الأحزاب السياسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	(٢٠١٦/٢٠١٥: لم يُعتمد أي قانون؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: اعتماد مجموعة من القوانين)
	١-٢-٣ عقد المؤتمر الوطني للمصالحة المنصوص عليه في اتفاق السلام
	١-٢-٤ اعتماد ميثاق للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية عن طريق وزارة المصالحة الوطنية
	١-٢-٥ إقرار سياسة وطنية للمصالحة من جانب وزارة المصالحة الوطنية
	١-٢-٦ بلوغ نسبة ٢٠ في المائة لتمثيل النساء في الآليات والمؤسسات المقرر إنشاؤها من أجل تنفيذ اتفاق السلام

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع اللجان البرلمانية وقادة الأحزاب السياسية عن تنفيذ اتفاق السلام
- دعم السياسات التوفيقية، وكذلك إنشاء مؤسسات إقليمية جديدة، من خلال تقديم المشورة التقنية، مع أخذ المنظور الجنساني في الاعتبار
- تنظيم ٤ حلقات عمل تقنية لبناء قدرة اللجان المتخصصة في البرلمان، بما في ذلك لجنة القوانين الدستورية فضلا عن لجنة الدفاع والأمن، ووزارة المصالحة الوطنية والأحزاب السياسية، لتعزيز تنفيذ الإصلاحات المؤسسية المطلوبة في اتفاق السلام
- تنظيم حلقة دراسية من أجل تعزيز قدرة وسائط الإعلام والمرشدين التقليديين لتحسين الوعي العام بتنفيذ اتفاق السلام
- عقد ٦ اجتماعات مع الأحزاب السياسية، واجتماع واحد مع المجلس الوطني للشباب واجتماع واحد مع القيادات النسائية من أجل تيسير التعاون في تنفيذ اتفاق السلام
- عقد حلقتي عمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية المنتخبة حديثا من أجل بناء قدرتها على الوفاء بالمهام الجديدة
- عقد ١٢ اجتماعا مع أعضاء اللجان المتخصصة في البرلمان

- عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة المصالحة الوطنية من أجل تصميم وتنفيذ استراتيجيات المصالحة
- إتاحة الخبرة التقنية عن طريق توفير الخبراء لوزارة المصالحة الوطنية
- تقديم الدعم إلى ٤ مبادرات من مبادرات السلام المحلية المضطلع بها على الصعيد الإقليمي بقيادة الحكومة والجماعات المسلحة السابقة والمجتمع المدني
- تقديم الدعم اللوجستي إلى مجلس الشيوخ المنشأ حديثا والمسؤول عن وضع ميثاق للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية
- توفير الدعم اللوجستي والتقني دعما لمؤتمر الوفاق الوطني
- عقد ٤ حلقات عمل بشأن إدارة النزاعات لفائدة السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني في المناطق الشمالية من أجل تعزيز تطوير القدرات الإدارية، بما في ذلك التخفيف من حدة النزاعات وحلها وما يتصل بذلك من آليات الإنذار المبكر
- الدعوة من أجل تعزيز إدماج المرأة في الآليات والمؤسسات المقرر إنشاؤها من أجل تنفيذ اتفاق السلام وعقد ٣ حلقات عمل لتقديم المشورة الفنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني
- تنظيم خمس حلقات عمل تدريبية للقيادات النسائية والسلطات المحلية لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن
- تنظيم خمس دورات تدريبية للقيادات النسائية، بما في ذلك شبكة القيادات النسائية والنساء المنتخبات في المجالس التشريعية والإقليمية والمحلية، من أجل تعزيز قدرتهن على اتخاذ القرارات
- عقد ٥ حلقات عمل بشأن السلام والمصالحة من أجل دعم المبادرات النسائية المحلية (تعزيز السلام والمصالحة)
- تنظيم حملات إعلامية عن جهود المصالحة الوطنية وعملية السلام وحقوق الإنسان، بما يشمل التوعية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والتنمية في شمال مالي، وعن الولاية التي تضطلع بها البعثة، وذلك بسبل منها عقد ٥٠ إحاطة إعلامية، وبث شريط وثائقي واحد بالفيديو و ٣ إعلانات بالفيديو و ٣ تقارير مصورة وتوزيع ٠٠٠ ٢٠ كتيّب و ٠٠٠ ٥ قميص
- بث ٥٢ مسلسلا إذاعيا و ١٠ إعلانات إذاعية في إطار حملة إعلانات الخدمة العامة، وتنظيم ٣٠ مناسبة عامة في الأقاليم الشمالية وفي باماكو، ونشر مجلة شهرية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ دعم ورصد تنفيذ اتفاق السلام، بواسطة آليات منها أمانة لجنة متابعة الاتفاق واللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن	١-٣-١ عقد جلسات عامة للجنة متابعة الاتفاق (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢)
	١-٣-٢ عقد جلسات عامة للجان الفرعية المواضيعية التابعة للجنة متابعة الاتفاق (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢)
	١-٣-٣ الأمانة العامة للجنة متابعة الاتفاق تواصل العمل بكامل قدرتها
	١-٣-٤ قيام المراقبة المستقلة بزيارات منتظمة إلى مالي (٢٠١٥/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤)
	١-٣-٥ التصدي للمسائل المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام من خلال لجنة متابعة الاتفاق
	١-٣-٦ زيادة في عدد الوحدات المتكاملة الجديدة في قوات الدفاع والأمن (٢٠١٥/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤)
	١-٣-٧ زيادة في عدد اجتماعات اللجنة التقنية المعنية بالأمن (٢٠١٥/٢٠١٦: ٨؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢)
	١-٣-٨ زيادة في عدد الدوريات المشتركة التي تتولى تنسيقها آلية التنسيق التشغيلي (٢٠١٥/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٢)

النواتج

- تنظيم الجلسات الشهرية للجنة متابعة الاتفاق والمشاركة فيها
- تنظيم الجلسات الشهرية للجان الفرعية المواضيعية الأربعة والمشاركة فيها
- تنسيق الاجتماعات التحضيرية لأمانة لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية الأربعة قبل حلول موعد دورات اللجنة ولجانها الفرعية ووضع التقارير ذات الصلة في صيغتها النهائية وحفظها
- تقديم الدعم التقني لاجتماعات وأعمال لجنة متابعة الاتفاق ولجانه الفرعية المواضيعية
- ضمان حفظ وثائق لجنة متابعة الاتفاق والأجهزة التابعة لها وإدارة تراثها المادي

- تقديم الدعم للمراقبة المستقلة، بسبل منها إعداد التقارير الفصلية
- قيام الأمانة بإعداد ونشر تقارير الجلسات التي تعقدها لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية
- تيسير نقل مندوبي الأطراف في اتفاق السلام من تمبكتو وغاو وكيدال، وموبتي، إلى باماكو للمشاركة في اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية الأربع
- عقد اجتماعات شهرية وفقا للإطار المرجعي للجنة متابعة الاتفاق ومبادئها التوجيهية
- المشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن وتزويدها بالخبرة التقنية والخدمات السكرتارية
- عقد ١٢ اجتماعا للجنة التقنية المعنية بالأمن من أجل رصد وقف إطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات، وتحديث الترتيبات الأمنية، ورصد ودعم عمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٤ تسوية المسائل الخلافية من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والوساطة الدولية وتنسيق الدعم الدولي بما يفضي إلى التنفيذ الفعال لاتفاق السلام من قبل الأطراف	١-٤-١ تولي اللجنة الحكومية والمؤسسات المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام مهمة تنسيق الدعم الدولي (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢ اجتماعا تنسيقيا؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢ اجتماعا تنسيقيا)
	١-٤-٢ حل نقاط الخلاف في تنفيذ اتفاق السلام من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام والوساطة الدولية

النواتج

- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع اللجنة الحكومية والمؤسسات المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام وإعداد التقارير
- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع المجتمع الدولي وإعداد التقارير
- تنفيذ ٣ مشاريع ذات الأثر السريع من أجل بناء الثقة بين الأطراف في اتفاق السلام
- تنسيق دعم المجتمع الدولي فضلا عن التفاعل على الصعيدين الوطني والمحلي لضمان الفعالية في تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك من خلال إدارة الصندوق الاستئماني وما يتصل به من أنشطة جمع الأموال

- إقامة اتصالات منتظمة مع هيكل التنسيق التابع لحكومة مالي والمسؤول عن الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام
- ممارسة المساعي الحميدة على أساس مخصوص، وتيسير بناء الثقة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل دعم الحوار مع جميع أصحاب المصلحة وفيما بينهم من أجل تحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي

العوامل الخارجية
استمرار التزام الأطراف بعملية المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام وعدم نشوء مزيد من حالات تأجيل الانتخابات الإقليمية والبلدية

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١: المصالحة السياسية وتنفيذ اتفاق السلام

	الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	و أ ع-أ ع م	مد-٢-مد-١	ف-٥-ف-٤	ف-٣-ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
شعبة الشؤون السياسية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	٣	٧	١١	٤	٢٥	١٤	٩	٤٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	٣	٧	١١	٤	٢٥	١٤	٩	٤٨
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قسم الشؤون الانتخابية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	١	٣	٣	١	٨	٣	٥	١٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	١	٣	٣	١	٨	٥	٥	١٨
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	٢	–	٢
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	٤	١٠	١٤	٥	٣٣	١٧	١٤	٦٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	٤	١٠	١٤	٥	٣٣	١٩	١٤	٦٦
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	٢	–	٢

المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين اثنتين

قسم الشؤون الانتخابية

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (إنشاء وظيفة من وظائف الفئة الفنية الوطنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

٦٠ - يوفر قسم الشؤون الانتخابية الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حاليا من ١٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ٣ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الفئة الفنية الوطنية، و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٥ من متطوعي الأمم المتحدة)، الدعم والمساعدة إلى حكومة مالي فيما يتعلق بالإصلاحات الانتخابية الرامية إلى تحسين الإطار الانتخابي المالي، بما في ذلك تعديل قانون الانتخابات، ودعم الهيئة الفريدة لإدارة الانتخابات وتعزيز التوافق في الآراء بين الجهات الفاعلة السياسية بشأن العملية الانتخابية في سياق الاستقرار السياسي. وينص اتفاق السلام الموقع في ١٥ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بين الحكومة، والجماعات المسلحة والمجتمع الدولي على فترة انتقالية مدتها ١٨ إلى ٢٤ شهرا تعقب مباشرة التوقيع على الاتفاق وتتخذ خلالها، من بين أمور أخرى، التدابير التشريعية والدستورية بشأن إدارة المناطق الشمالية، بما في ذلك تنقيح قانون الانتخابات، ولا سيما طرائق انتخاب أعضاء المجالس المجتمعية على الصعد المحلي والإقليمي والوطني. وبالنظر إلى السياق السياسي الراهن المتقلب في مالي، سيكون انخراط الأمم المتحدة على المدى الطويل في تنفيذ العملية الانتخابية ضروريا لكفالة سلامة تنظيم الانتخابات بطريقة سليمة تتسم بالشفافية والمصداقية وتشمل جميع الأطراف المعنية. وتمثل مالي تعهدا بتحقيق الاستقرار السياسي وبناء السلام بهدف تحقيق الحكم المحلي الرشيد والمصالحة والإدارة السلمية للامركزية. وفي هذا السياق، وسعيا لتحقيق ولايتها المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي في مالي، ستقوم البعثة المتكاملة، من خلال قسم الشؤون الانتخابية، بتقديم المساعدة والدعم التقنيين اللازمين. وفي ضوء ما تقدم، يقترح تعزيز القسم بإنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية يشغلها موظف لشؤون الانتخابات، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية يشغلها مساعد إداري، على أن يكون مقر الوظيفتين في باماكو. وسيساهم الموظفان الإضافيان في تمكين القسم من العمل على وضع وترويج مدونة انتخابية/نظام انتخابي عملي وفقا للمعايير الدولية ولأحكام اتفاق السلام، بما في ذلك إيجاد مؤسسة وحيدة معنية بإدارة العملية الانتخابية برمتها، وإنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة تنضوي تحتها هيئات إدارة الانتخابات وتنفيذ خطة الدعم الانتخابي وسوف يتيحان أيضا تعزيز بناء القدرات المؤسسية لهيئات إدارة الانتخابات من أجل وضع وتنفيذ

العمليات الانتخابية واستراتيجية للتربية المدنية وتثقيف الناخبين (بما في ذلك المحكمة الدستورية)؛ وتحديث رسم حدود الدوائر الانتخابية وتحديد قائمة الناخبين البيومترية؛ لتحسين رسم خرائط مراكز الاقتراع وتجميع نتائج الانتخابات وإدارة المنازعات الانتخابية.

العنصر ٢: تحقيق الاستقرار الأمني والرصد والإشراف على ترتيبات وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في شمال مالي

٦١ - سيواصل الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة في البعثة المتكاملة، على النحو المبين في الإطار أدناه، تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن في مالي في تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية في شمال مالي. وستواصل البعثة توسيع نطاق وجودها خارج المناطق السكانية الرئيسية، عن طريق دعم جهود سلطات مالي الرامية إلى ردع التهديدات واتخاذ خطوات نشطة، عند الاقتضاء، لمنع عودة العناصر المسلحة إلى هذه المناطق. ودعما للسلطات المالية، تواصل البعثة، في حدود قدراتها وأماكن انتشارها، اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين المعرضين لخطر عنف بدني وشيك. وستواصل البعثة المتكاملة القيام بدور حاسم في رصد وقف إطلاق النار والإشراف عليه.

٦٢ - وسيتطلب الدعم الذي تقدمه البعثة لتنفيذ اتفاق السلام نشر المزيد من أفراد البعثة في جميع أنحاء البلد. وسعيا لتيسير عملهم وتمكينهم من الاضطلاع به في المواقع الخطرة، أصبح من الضروري بصورة متزايدة توعية جميع الأفراد العسكريين والمدنيين بمخاطر المتفجرات.

٦٣ - ستواصل البعثة دعم تنفيذ تدابير الدفاع والأمن المنصوص عليها في اتفاق السلام، بخاصة عن طريق دعم تجميع أفراد الجماعات المسلحة ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وستدعم البعثة عملية تفكيك الميليشيات وجماعات الدفاع الذاتي، وذلك وفق ما تنص عليه أحكام الاتفاق وبعد مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال المسرحين والمقاتلات والنساء والأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة؛ ويتضمن اتفاق السلام أحكاما محددة تتعلق ببرنامج تجميع العناصر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تعبئة الموارد اللازمة.

٦٤ - وستواصل البعثة المتكاملة تزويد سلطات مالي بالمساعدة في إصلاح قطاع الأمن ومن ثم تعزيز إدارة المؤسسات الأمنية. وسيساهم هذا الدعم في تيسير إنشاء لجنة الإدماج الوطنية واللجان الاستشارية المحلية بشأن الأمن وإعادة تنظيم المجلس الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن واعتماد استراتيجية وطنية للدفاع والأمن، واستراتيجية وطنية لأمن الحدود. ومن أجل ترشيد وتعزيز الدعم الذي تقدمه البعثة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام اتفاق السلام بشأن المسائل الأمنية والدفاعية، ستقوم البعثة المتكاملة بدمج قسم إصلاح قطاع الأمن وقسم

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب المشاركة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن، تحت مسؤولية الموظف الرئيسي للمؤسسات الأمنية التابع لنائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية).

٦٥ - وستواصل البعثة المتكاملة العمل بالتعاون الوثيق مع الشرطة الوطنية والدرك الوطني لتأمين مرافق السجون والمحاكم. وستواصل البعثة تقديم دورات تدريبية وتوجيهية لصالح المدعين العامين والموظفين القضائيين الوطنيين، كما ستقوم بتقديم الدعم من خلال المشاريع السريعة الأثر وتعبئة فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة الدولية، وتوفير الدعم المادي والدعم في مجال إعادة البناء إلى مؤسسات العدالة والسجون في جميع أنحاء مالي. وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق باتفاق السلام، وإدراكا منها للتهديد الكبير والمعقد الذي يشكله الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية لاستدامة عملية السلام، ستواصل البعثة تقديم دعم محدد لعملية تفعيل الوحدات الخاصة التي يتعين إنشاؤها عملا باتفاق السلام، وهي المعهد القضائي المتخصص في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسيشمل ذلك تعزيز التعاون والتضافر بين المعهد القضائي ولواء التحقيق المخصص التابع له، وبناء قدرات هذه الوحدات لتمكينها من النجاح في تنفيذ ولايتها المتمثلة في التحقيق في جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة على نطاق مالي، فضلا عن الجرائم الدولية الخطيرة، ومقاضاة مرتكبيها والتعاون على الصعيد الإقليمي مع النظراء في منطقة الساحل. وأخيرا، ستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات المالية من أجل تنفيذ أحكام اتفاق السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمصالحة والعدالة، من أجل توطيد السلطة القضائية في جميع أنحاء مالي امتثالا لسيادة القانون وحقوق الإنسان، مع الأخذ في الاعتبار الدور الذي يقوم به القضاة في مجال إقامة العدل.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ إحراز تقدم في إعادة تهيئة أوضاع أمنية مستقرة في شمال مالي وعلى امتداد خطوط الاتصال الرئيسية التي تربطه بباقي المناطق	٢-١-١ انخفاض في عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المتطرفة ضد وحدات ومرافق الأمم المتحدة وقوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الرئيسية (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠٠، ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠)
	٢-١-٢ زيادة في عدد الحاميات العسكرية لقوات الدفاع والأمن المالية التي أعيد فتح و/أو استئناف أنشطتها في شمال نهر النيجر (٢٠١٥/٢٠١٦: ١: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٢-١-٣ زيادة عدد المواقع شمال نهر النيجر حيث توفر قوات الدفاع والأمن المالية الأمن للسكان من دون دعم خارجي (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣)
	٢-١-٤ انخفاض في عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المتطرفة ضد قوافل البعثة المتكاملة أو قوات الدفاع والأمن المالية وتحركاتها على طول طرق الإمداد الرئيسية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٨٦، ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠)
	٢-١-٥ زيادة في عدد موظفي إنفاذ القوانين في المناطق الشمالية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠٠ ٢ موظف؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٧٠٠ ٢ موظف)

النواتج

- تسيير ١٨٠ دورية بعيدة المدى أو عملية أمنية من أجل ردع عودة الجماعات المسلحة غير الممتثلة و/أو المتطرفة (نشر سرية واحدة لمدة ١٠ أيام على أساس تسيير دورية ونصف من الدوريات البعيدة المدى في الشهر لكل كتيبة) في المراكز السكانية الرئيسية
- تنسيق ٦٠ عملية مع قوات الدفاع والأمن المالية و/أو عملية برخان من أجل ردع عودة الجماعات المسلحة المتطرفة (عملية نشر سرية واحدة لمدة ١٠ أيام على نطاق أوسع في المناطق المركزة الواقعة خارج المراكز السكانية الرئيسية، بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية، وشرطة الأمم المتحدة وعملية برخان، على أساس عملية منسقة واحدة كل شهرين لكل كتيبة)
- قيام منظومة جوية ذاتية التشغيل طويلة المدى بإجراء ٢٤٠ طلعة جوية/مهمة في السنة (٢٠ طلعة جوية/مهمة في الشهر)
- القيام بـ ٣ ٢٤٠ طلعة جوية/مهمة، بما في ذلك تسيير دوريات والقيام بطلعات جوية (٦ طائرات تقوم بـ ٣٠ طلعة جوية في الشهر لمدة ١٢ شهرا)
- القيام بـ ١ ٠٨٠ طلعة جوية/مهمة من مهام الطائرات العمودية للخدمات، بما في ذلك تسيير دوريات والاضطلاع بمهام الإمداد والنقل ومهام إجلاء المصابين والمرضى (١٠ طائرات تقوم بـ ٣٠ طلعة جوية في الشهر لمدة ١٢ شهرا)

- إجراء ١٨٠ عملية مسح للطرق كجزء من خدمات المرافقة المقدمة إلى القوافل (ما متوسطه ١٥ عملية حراسة للقوافل في الشهر في المجموع)
- ٦٣٠ عملية مسح للطرق كجزء من الدوريات البعيدة والمتوسطة المدى في ١٢ شهرا
- تسيير ٧٨ دورية أسبوعية لأفرقة البعثة المتكاملة المعنية بإزالة الألغام والتحقق من خلو الطرقات من الألغام من أجل مسح الطرق أو تطهيرها على نحو ما تكلفها به القوة (١٠٠ في المائة من العمليات تحظى بدعم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
- إيلاء المهام الرئيسية في مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى سريتين قادمتين معنيتين باستخدام أجهزة الذخائر المتفجرة بعد الخضوع لمجموعة دورات التدريب اللازمة المتعلقة بالتخلص من الأجهزة المتفجرة
- تزويد جميع كتائب المشاة التابعة للبعثة المتكاملة بالقدرة على القيام بما تحتاجه من عمليات البحث والكشف الأساسية
- تزويد ١٠ ٠٠٠ من أفراد البعثة المتكاملة، بما في ذلك المدنيون والعسكريون وأفراد الشرطة، بالحد الأدنى من المعلومات الأساسية المتعلقة بإنقاذ الحياة وبأخطار المتفجرات (الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع) في غضون ٨ أسابيع من وصولها إلى البعثة، ما لم يتم الإعفاء من التدريب من قبل قائد القوة أو القيادة المسؤولة عنها؛ وتزويد أفراد البعثة بتدريب متخصص إضافي في مجال التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتجنبها، وفقا لما تقتضيه بيئة التهديد ودرجة التعرض للمخاطر
- تمكن البعثة المتكاملة من جمع المعلومات بشأن ١٠٠ في المائة من حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يسهل الوصول إليها
- توفير الدعم وتقديم المشورة إلى قيادة البعثة وقوة البعثة المتكاملة ومقر الأمم المتحدة بشأن تعزيز سبل تخفيف آثار الأخطار المرتبطة بالمتفجرات (بما فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع) مع الاستجابة لنسبة ١٠٠ في المائة من طلبات البعثة المتكاملة
- تقديم الدعم إلى حكومة مالي والمؤسسات الوطنية المعنية بشأن تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية وتقييم الاحتياجات المتصلة بتدابير وآليات تخفيف مخاطر المتفجرات من خلال الاجتماعات الفصلية للفريق العامل؛ وتوفير معلومات التوعية إلى ١٠٠ في المائة من مديري قوات الدفاع والأمن المالية ورؤساء الدوائر ومقر قيادة العمليات على الصعيد الإقليمي

- توفير التدريب المتخصص في مجال إدارة الأسلحة والذخائر والتخلص من الذخائر المتفجرة والتصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة على مستوى المقر لعدد لا يقل عن ٢٠ فردا في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية من أجل تعزيز قدرتها الإدارية على التخفيف من حدة المخاطر والتهديدات التي تشكلها المتفجرات والتصدي لها
- توفير التدريب المتخصص لخمسة أفرقة وطنية معنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة/التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل تحسين القدرة التشغيلية لقوات الدفاع والأمن المالية في هذه المجالات
- إعادة تأهيل ستة مواقع لتخزين الذخائر (أو ١٠ مخازن للأسلحة) وتوفير التدريب في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة للموظفين الوطنيين المسؤولين عن إدارة المواقع المعاد تأهيلها كي يتسنى لقوات الدفاع والأمن المالية أن تحسن قدراتها في مجال إدارة الأسلحة ومخزونات الذخيرة
- معالجة ١٠٠ في المائة من الطلبات المقدمة من قوات الدفاع والأمن المالية للحصول على الدعم على الصعيد الوطني في التخلص من الذخائر غير المأمونة والبالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٢ إحراز تقدم صوب حماية المدنيين في مالي	٢-٢-١ زيادة في عدد الأنشطة المدرجة في خطط العمل الإقليمية لحماية المدنيين التي لها تأثير إيجابي على حماية المدنيين (٢٠١٦/٢٠١٥: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٥٠ في المائة)
	٢-٢-٢ زيادة في عدد المدنيين الذين يستفيدون من أنشطة التوعية بأخطار المتفجرات (٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٥ ٠٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٥٠ ٠٠٠
	٢-٢-٣ زيادة في عدد الاجتماعات المعقودة مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني على مستوى المجتمعات المحلية لمعالجة المسائل المتعلقة بالتماسك الاجتماعي وحماية المدنيين (عام ٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٦؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٥٢)

النواتج

- عقد اجتماعات وجلسات توعية أسبوعية ، وتقديم الدعم لمبادرات بناء الثقة على الصعيد المحلي حتى يتسنى تعزيز الاتصال والتواصل مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، بما في ذلك القيادات النسائية، بشأن حماية المدنيين وتحقيق التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية

- تسيير ٤٦٨ دورية أو عملية أمنية متوسطة المدى مدتها ٣ أيام في المناطق الريفية كل أسبوع (دورية واحدة على الأقل بقوة فصيلة تقوم بها ٩ كتائب على مدى ٥٢ أسبوعا)
- تسيير ٠٩٥ ١ دورية محلية في ٨ من المراكز السكانية الرئيسية (٣ دوريات محلية كل يوم في كل مركز من المراكز السكانية (غاو وتمبكتو وكيدال وميناكا وتيساليت، وأنفيس ودوينتزا) على مدى ٣٦٥ يوما)
- تسيير ٣٢٠ ٤ دورية مشتركة بين الأمم المتحدة وشرطة مالي (دوريتان لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة تقوم بها ٦ وحدات للشرطة المشكلة على مدى ٣٦٥ يوما)
- توفير ٠٠٠ ٦ ساعة من ساعات عمل الأفراد من وحدات الشرطة المشكلة لتقديم الدعم التشغيلي إلى شرطة مالي في مجال السيطرة على الجموع، بما في ذلك التمارين التدريبية المشتركة
- تسيير ٦٤٠ ٦ دورية من دوريات شرطة الأمم المتحدة في المناطق المضطربة دعما لوكالات إنفاذ القانون في مالي (دوريتان يوميا على مدى ٣٦٥ يوما في ١٢ موقعا من مواقع الأفرقة
- قيام أفراد شرطة الأمم المتحدة بتسيير ٦٠٠ من الدوريات البعيدة المدى (٦ من وحدات الشرطة المشكلة لكل دوريتين من الدوريات البعيدة المدى في الأسبوع)
- اتخاذ سريتين لإبطال مفعول الذخائر المتفجرة، يتألف كل منهما من ٤ أفرقة لإبطال مفعول الذخائر المتفجرة، و/أو أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، ١٠٠ في المائة من مبادرات إبطال مفعول الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو الذخائر غير المتفجرة، أو عمليات إزالة الذخائر والأسلحة، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
- إنجاز ٢٠٠ من مبادرات التخلص من الذخائر المتفجرة وتطهير مناطق القتال، و/أو عمليات المسح في المناطق المتضررة، وتوفير أنشطة التوعية بأخطار المتفجرات لما عدده ٠٠٠ ٥٠ شخص في المناطق المتضررة من وسط وشمال مالي
- وضع ٢٤ خطة إقليمية (٤ كل شهرين) للعمل وتقييم التهديد من أجل حماية المدنيين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٣ نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها	٢-٣-١ زيادة في عدد أفراد الجماعات المسلحة الذين يختارون إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي (٢٠١٦/٢٠١٥: ٠٠٠ ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٠٠٠ ٥)
	٢-٣-٢ تنفيذ اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برامج وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٢٠١٦/٢٠١٥: ١؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٢-٣-٣ زيادة عدد عناصر الجماعات المسلحة، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تم التحقق من هويتهم وتسجيلهم (٢٠١٦/٢٠١٥: ٠٠٠ ٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٠٠٠ ١٠)
	٢-٣-٤ زيادة عدد عناصر الجماعات المسلحة، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم، بمن فيهم الأطفال الذين تم فصلهم عن الجماعات المسلحة (٢٠١٦/٢٠١٥: ٠٠٠ ٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٠٠٠ ١٠)
	٢-٣-٥ زيادة عدد المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة والأعضاء المرتبطين بها وأفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم النساء اللاتي يستفدن من المشاريع المجتمعية الرامية إلى الحد من العنف وإعادة الاستيعاب (٢٠١٦/٢٠١٥: ٠٠٠ ٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٠٠٠ ١٨)

النواتج

- توفير الدعم التقني واللوجستي لعمليات نزع السلاح والتسريح في مواقع التجميع/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها من المواقع المحددة سلفا لما عدده ٠٠٠ ١٠ من الأشخاص المرتبطين بالجماعات المسلحة
- إجراء عمليات التحقق من هوية أفراد الجماعات المسلحة، وتنميطهم وتسجيلهم، فضلا عن التوعية والتثقيف النفسي والاجتماعي والمصالحة الوطنية وأنشطة التوجيه سواء في مخيمات التسريح أو في المجتمعات المحلية
- رصد إعادة إدماج ٠٠٠ ٥ من المقاتلين السابقين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية
- تنظيم ٥ حلقات عمل للمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية وقادة المجتمعات المحلية، من أجل تعزيز الوعي بشأن شواغل تجنيد الأطفال وبناء قدرات النظراء الوطنيين في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو فعال
- تنظيم ٨ حلقات عمل مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك المرأة، كجزء من حملة التوعية المستمرة في المناطق بشأن عودة المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة إلى المجتمعات المحلية

- إسداء المشورة والدعم التقني للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن المسائل التي قد تنشأ خلال مرحلة تنفيذ البرنامج
- تنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي وكفالة إعادة الاستيعاب الاجتماعي والاقتصادي لـ ٠٠٠ ١٨ من المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة والأعضاء المرتبطين بها وأفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم النساء والشباب المعرضون للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، في المجتمعات المحلية، باعتبارها وسيلة مؤقتة لسد الثغرات والتنسيق كذلك فيما بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بشأن قضايا عابرة للحدود ذات صلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- بذل جهود الدعوة وإسداء المشورة التقنية إلى المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من أجل تقديم الدعم في مجال تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات/الحركات المسلحة، والتحقق منهم، والإفراج عنهم، واقتفاء أثر أسرهم و لم شملهم معها، فضلا عن إعادة استيعابهم
- إجراء ١٦ زيارة إلى ٨ مواقع تجميع و/أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (زيارتان لكل موقع) للتحقق من هوية الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والدعوة إلى الإفراج عنهم وتدريب أعضاء الجماعات المسلحة على حماية الأطفال وحقوقهم بالتنسيق مع اليونيسيف
- تنظيم ٨ زيارات إلى ٨ مواقع تجميع (زيارة واحدة لكل موقع) لتوعية أعضاء الجماعات المسلحة بمسألة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- بث ٥٢ برنامجا إذاعيا أسبوعيا عن المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تقديم الدعم للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال توسيع نطاق برنامج التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني، ودعم تنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي وكفالة إعادة الاستيعاب الاجتماعي والاقتصادي على صعيد المجتمع المحلي
- تنظيم أنشطة الدعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وبرامج حكومة مالي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (اجتماعات فصلية مع اللجنة الفنية)
- عقد ٥ حلقات عمل لبناء القدرات للمقاتلات السابقات والنساء المرتبطات بالجماعات المسلحة كجزء من عملية اندماجهن اجتماعيا في الحياة المدنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٤ تحسين إدارة المؤسسات الأمنية	٢-٤-١ اعتماد الحكومة استراتيجية ورؤية وطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك وضع آلية لجمع الأموال
	٢-٤-٢ صياغة واعتماد الاختصاصات المتعلقة بآليات التنفيذ الوطنية (خلية التنسيق والأفرقة المواضيعية واللجان القطاعية التابعة للوزارات) وتعيين أعضاء الآليات
	٢-٤-٣ وضع استراتيجية وطنية للدفاع والأمن واستراتيجية وطنية لأمن الحدود
	٢-٤-٤ اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب
	٢-٤-٥ تعميم مراعاة الوعي بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في إصلاح قطاع الأمن بجميع جوانبه وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٠٦ (٢٠١٣) (٢٠١٤/٢٠١٥: ١ جلسة توعية؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣ جلسات توعية، ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤ جلسات توعية) ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤)
	٢-٤-٦ النسبة المئوية للموظفات العاملات لدى قوات الدفاع والأمن في مالي (الشرطة: ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠ في المائة) الدرك: ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤في المائة) الحرس الوطني: ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٧ في المائة) القوات المسلحة: ٢٠١٥/٢٠١٦: ٦ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨ في المائة)
	٢-٤-٧ تقديم قوات الدفاع والأمن في مالي الخدمات التي تراعي العنف الجنسي وتلقي القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والتحقيق فيها والتصدي لها مع مراعاة إجراءات التشغيل الموحدة المناسبة وإجراءات الإحالة

النواتج

- إسداء المشورة وبناء القدرات لكبار الموظفين الحكوميين بشأن إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تنظيم دورة تدريبية واحدة بشأن التخطيط الاستراتيجي وإدارة التغيير، وعقد حلقة عمل واحدة

بشأن الرصد والتقييم، وحلقة عمل واحدة في مجال الموارد البشرية، وإنشاء قدرة مؤقتة لإصلاح قطاع الأمن ضمن خلية التنسيق الوطنية لإصلاح قطاع الأمن

- إسداء المشورة وبناء القدرات في مجال الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن لكل من الجمعية الوطنية وغيرها من الهيئات التشريعية، بما في ذلك تنظيم حلقتي عمل بشأن الإنفاق العام لقطاع الأمن
- توعية وبناء قدرات المجتمع المدني بشأن إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تنظيم ثلاث حلقات عمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وحلقتي عمل بشأن إصلاح القطاع الأمني المراعي للاعتبارات الجنسانية وإجراء ٣ دراسات استقصائية لتصورات السكان المحليين بشأن علاقتهم بالمؤسسات الأمنية
- تنظيم ٤ حلقات عمل تشارك في إدارتها منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، بشأن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في إصلاح قطاع الأمن في باماكو وغاو وتمبكتو وكيدال على التوالي
- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية بين جميع الجهات الدولية الفاعلة المعنية بقطاع إصلاح قطاع الأمن بشأن الأولويات والتحديات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن
- عقد ٥ حلقات عمل لدعم المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن في جهوده الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية للدفاع والأمن
- تنظيم ٥ حلقات عمل لدعم المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن في جهوده الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية لأمن الحدود
- تنظيم ٦ حلقات عمل مع الفريق العامل الحكومي المشترك بين الوزارات المعني بصياغة وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الإرهاب
- اجتماع شهري لفريق عامل من أجل دعم وضع استراتيجية وطنية للدفاع والأمن تحت قيادة المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن
- تنظيم حلقتي عمل لدعم آليات الرقابة المدنية، بما في ذلك اللجنة البرلمانية المعنية بالدفاع والأمن
- تقديم المشورة التقنية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، في دعم عملية تدقيق سيرة أفراد الشرطة الإقليمية في مالي إضافة إلى تيسير عملية فرز مقدمي الطلبات
- إسداء المشورة اليومية للشرطة المالية وبناء قدراتها من خلال الاشتراك في مواقع العمل في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي، وكذلك في باماكو، بما في ذلك في أكاديميتين للتدريب

- تقديم المشورة التقنية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وزارة الأمن وحماية المدنيين بشأن وضع خطط استراتيجية وبرامج تدريب متعلقة بإصلاح قطاع الأمن بهدف تحسين قدرة الشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى على دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، ومَع وزارة الأمن وحماية المدنيين بشأن قضايا سيادة القانون في شمال مالي، بما في ذلك الجريمة العابرة للحدود الوطنية وتعقب الأسلحة

- تقديم المشورة التقنية والتدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى قوات الدفاع والأمن المالية خلال جلسات بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي

- تدريب ٤ ٥٠٠ من قوات الأمن المالية على ٣٢ وحدة من الوحدات التدريبية المختلفة تتناول مهارات الشرطة العامة وآداب المهنة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين على النحو المحدد في برنامج التدريب المشترك للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

- عقد اجتماعات فصلية مع اللجان التقنية من أجل تعميم المنظور الجنساني في سياسات الحكومة وبرامجها في مجال إصلاح قطاع الأمن

- تنظيم حلقتي عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدراج المسائل الجنسانية في المناهج التدريبية لأكاديمية الشرطة مع بذل جهود الدعوة لدى السلطات الحكومية المعنية

- عقد اجتماعات فصلية وحلقتي عمل لتعزيز الشراكة مع وزارة شؤون المرأة فيما يتعلق باستراتيجيات التوظيف والنشر والنهوض بالحياة الوظيفية والتقاعد للأفراد من النساء في قوات الدفاع والأمن في مالي

- تقديم المساعدة التقنية والاستشارية بشأن وضع خطط استراتيجية وبرامج تدريبية لإصلاح قطاع الأمن تراعي الاعتبارات الجنسانية وتشمل تدابير خاصة ترمي إلى وضع حد لإفلات مرتكبي العنف الجنسي من العقاب، وعلى وجه التحديد، الدعوة إلى سن تشريعات وطنية بشأن العنف الجنسي والاعتراف بصفة الضحية لضحايا العنف الجنسي

- عقد ١٠ اجتماعات لتقديم المساعدة التقنية والاستشارية من أجل منع حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن في مالي، وضمان المساءلة عنها

- توفير ٣ دورات تدريبية للتوعية وبناء القدرات بشأن العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية

- بذل جهود الدعوة من أجل إنشاء آليات لمنع وقوع أعمال العنف الجنسي والحماية منها من خلال عقد ٣ اجتماعات مع ضباط رفيعي المستوى في الجيش والشرطة والدرك في مالي

- عقد ٥ دورات لتدريب المدربين في مجال رصد انتهاكات حقوق الطفل لفائدة ١٠٠ مدرب من مالي (من أكاديميات الشرطة والجيش)
- بث برامج إذاعية يومية لتشجيع المستمعين على مناقشة الشواغل الأمنية وزيادة الوعي العام بالمسائل الأمنية وبالمساعي التي تقوم بها البعثة للتصدي لها
- الدعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وبرامج حكومة مالي المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني (عقد اجتماعات فصلية مع اللجان التقنية)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٥ إحراز تقدم في تنفيذ تدابير العدالة الواردة في اتفاق السلام	٢-٥-١ تنفيذ التدابير الرئيسية الواردة في برنامج الطوارئ من أجل تعزيز نظام العدالة وتنفيذ اتفاق السلام (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٣ في المائة)
	٢-٥-٢ التقدم في تنفيذ نهج منسق للعدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال إنشاء قدرات وطنية مخصصة في مجالي القضاء والتحقيق (٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١ وحدة متخصصة في العدالة الجنائية)
	٢-٥-٣ اكتمال الملاك الوظيفي للمعهد القضائي المتخصص في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتزويده بالمعدات وبالقدرة على التحقيق والمقاضاة في قضايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، إضافة إلى الجريمة الدولية الخطيرة (٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠ موظفا)
	٢-٥-٤ تدريب ٢٥ في المائة من موظفي معهد القضاء المتخصص، وتطبيقهم الصكوك الدولية السارية بشأن الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٥ في المائة)
	٢-٥-٥ نشر تقرير عن دور الممارسات القضائية التقليدية (نظام القاضي) والعلاقة بينها وبين نظام العدالة الرسمي الذي أنشأته السلطات المالية ٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: تقرير واحد)

النواتج

- تقديم الدعم إلى وزارة العدل من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة والخطة الوطنية للطوارئ من خلال تقديم المشورة التقنية والمشاركة في أعمال اللجنة الفرعية المعنية بالعدالة والمصالحة والشؤون الإنسانية والتابعة للجنة متابعة الاتفاق
- تنظيم ٣٠ دورة استشارية لفائدة القضاة والمدعين العامين وغيرهم من موظفي الهيئات القضائية/المحاكم بشأن أولويات الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة، بما في ذلك تنظيم مناسبة بدء الأنشطة/التوعية
- تقديم الدعم إلى المديرية الوطنية لإدارة السجون من أجل وضع الصيغة النهائية للخطط الأمنية الموحدة واللوائح الداخلية الموحدة، وتكييفها لأغراض تنفيذها في السجون/منشآت الاحتجاز
- تنظيم ١٠ دورات تدريبية لموظفي السجون بشأن أمن السجون
- تدريب ٢٠ مديرا من مديري السجون في مجال احترام حقوق الإنسان الخاصة بالسجناء والمعايير الدولية في إدارة السجون
- تدريب ٣٠ من موظفي السجون بشأن إدارة حوادث السجون
- تنظيم ثلاثة أنشطة تدريبية متخصصة للقضاة والمدعين العامين والشرطة القضائية بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون مع شركاء مركز التنسيق العالمي
- تنظيم حلقة عمل إقليمية في باماكو لفائدة الجهات المعنية بالعدالة الجنائية بشأن نهج إقليمي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية
- نشر دراسة عن الدور الذي تضطلع به الشريعة الإسلامية في مالي
- نشر دراسة عن نظام القاضي في مالي
- تنظيم منتدى وطني لأصحاب المصلحة من أجل مناقشة دور وتطبيق العدالة التقليدية في مالي، بما في ذلك بالتنسيق مع شركاء مركز التنسيق العالمي

العوامل الخارجية

تمكن الأفراد المدنيين والعسكريين من القيام بأنشطتهم على أتم وجه وبدون عراقيل حتى في سياق بيئة أمنية معقدة محفوفة بالتهديدات غير المتناظرة. وعدم حدوث تأخيرات تؤثر في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقيد جميع الأطراف بأحكام اتفاق السلام والتزامها بالمصالحة وعمليات بناء السلام. واستمرار خضوع المؤسسات الأمنية لإشراف السلطات المدنية. وتوقف تدهور الحالة الأمنية بغية تمكين المحاكم والنظام القضائي والسجون من أداء وظيفتها الأساسية في جميع أنحاء مالي

الجدول ٣

الموارد البشرية : العنصر ٢، تحقيق الاستقرار الأمني في شمال مالي

الفئة	المجموع
أولا - المراقبون العسكريون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٤٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٤٠
صافي التغير	-
ثانيا - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١١ ٢٠٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١١ ٢٠٠
صافي التغير	-
ثالثا - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٣٢٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣٢٠
صافي التغير	-
رابعاً - وحدات الشرطة المشكَّلة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١ ١٢٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١ ١٢٠
صافي التغير	-
خامسا - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٢
صافي التغير	-

	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
سادسا - الموظفون المدنيون	و أ ع/ أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي					
مكتب قائدة القوة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١	١	-	-	١	٣			١٩	-	٢٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١	١	-	-	١	٣			١٤	-	١٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-			**(٥)**	-	**(٥)**

سادسا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع/ أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[أ]			
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	٢	٧	١	١	١١	١٤		–	٢٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	٢	٧	١	١	١١	١٣		–	٢٤
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	(١)		–	(١)
شعبة الشؤون المدنية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	١	٦	١٣	١	٢١	٤١		٥	٦٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	١	٦	١٣	١	٢١	٤٧		٥	٧٣
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	٦		–	٦
قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	١	٨	٩	٢	٢٠	١٥		٦	٤١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	١	٨	١٠	٢	٢١	١٧		٨	٤٦
صافي التغير	–	–	–	١	–	١	٢		٢	٥
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١	٥	٢١	٢٣	٥	٥٥	٨٩		١١	١٥٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١	٥	٢١	٢٤	٥	٥٦	٩١		١٣	١٦٠
صافي التغير	–	–	–	١	–	١	٢		٢	٥
المجموع الكلي (أولا إلى سادساً)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦										١٢ ٨٣٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧										١٢ ٨٤٢
صافي التغير										٧

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل أمين عام

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة اثنين من الوظائف المؤقتة

مكتب قائد القوة

الموظفون الوطنيون: نقصان ٥ وظائف (إعادة ندب ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

٦٦ - يقدم مكتب قائد القوة الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حاليا من ٢٢ وظيفة (١ أمين عام مساعد، ١ مد-٢، ١ من فئة الخدمة الميدانية و ١٩ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) الدعم إلى قائد القوة الذي يشرف على العمليات العسكرية للبعثة المتكاملة وفقا لأحكام الولاية، ويدعم الممثل الخاص للأمين العام من خلال تولي رئاسة اللجنة التقنية للأمن، التي تشكل محفلا للمناقشة بين قوات الدفاع والأمن المالية والقادة العسكريين لتنسيقية حركات أزواد. ووفقا للأحكام الواردة في الأمر الإداري ST/AI/2013/4 بشأن الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، واستناداً إلى التجارب وأفضل الممارسات المستخلصة من بعثات أخرى لحفظ السلام، تقرر أنه من المستحسن توفير قدرات الترجمة الشفوية والتحريرية عن طريق الاستعانة بفرادى المتعاقدين نظرا للطبيعة الخاصة لهذه الوظيفة. وفي هذا السياق، يقترح إعادة ندب ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين لغويين إلى قسم مراقبة الحركة.

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

٦٧ - يتولى مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة الذي يتألف ملاكه الوظيفي الحالي من ٢٥ وظيفة (١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ١٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) المسؤولية عن دعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في توجيه عنصر شرطة البعثة في تقديم الدعم الإداري لشرطة مالي وغيرها من وكالات إنفاذ القانون من أجل تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وتوسيع نطاق إدارة الدولة وإعادة بسطها في الجزء الشمالي من البلد. وسيركز هذا العنصر، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الثنائيين الآخرين والجهات المانحة والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، على إعادة بناء قطاع الأمن الداخلي في مالي، وبخاصة الشرطة والدرك، من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والاشتراك في المواقع وتوفير البرامج

التوجيهية. وستستخدم ثماني وحدات من الشرطة المشكلة في المقام الأول لتوفير الدعم من أجل تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية في شمال مالي، وحماية المدنيين من خلال الردع (الدوريات) وفي حدود القدرات المتاحة. وينص اتفاق السلام في مالي لعام ٢٠١٥، في فرعه المتعلق بالدفاع والأمن، على إنشاء الشرطة الإقليمية؛ وقد أدى ذلك بالضرورة إلى توسيع نطاق واجبات عنصر شرطة البعثة المتكاملة. ويتطلب تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥) وإنشاء الشرطة الإقليمية، التي تقتصر مهامها على المهام الشرطية، توافر المزيد من المهنيين ذوي الخبرة اللازمة في مجال التخطيط من أجل تيسير التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم شرطة البعثة المتكاملة بدور حاسم في إنشاء اللجان الاستشارية للأمن المحلي على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، واستنادا إلى تقييم البعثة، يُقترح إعادة ندب موظف وطني من فئة الخدمات العامة لمساعد لغوي إلى قسم مراقبة الحركة.

شعبة الشؤون المدنية

الموظفون الوطنيون: زيادة ٦ وظائف (إنشاء ٦ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

٦٩ - تتسم شعبة الشؤون المدنية التي يتألف ملاك موظفيها المأذون به حاليا من ٦٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٨ ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية و ٧ موظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٣٤ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة و ٥ من متطوعي الأمم المتحدة) بوجود ميداني مكثف في منطقة البعثة، وسوف تسهم في تنفيذ عدد من المهام الصادر بها تكليف، بما في ذلك، في جملة أمور، تقديم الدعم إلى جهود التوعية والاسترداد في سياق اتفاق السلام بقيادة الأطراف المعنية في مالي مع التركيز على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وعلى حماية المدنيين، والجهود المبذولة من أجل بسط سلطة الدولة. وستدعم شعبة الشؤون المدنية تشجيع وتيسير الحوار داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها من أجل تحقيق التلاحم الاجتماعي والمصالحة الوطنية، فضلا عن تعزيز القدرات المحلية لإحلال السلام وحل النزاعات. وستولي اهتمام خاص لمسألة التنسيق مع السلطات المحلية والمجتمع المدني لتعزيز العلاقات الاجتماعية والتعاون والتضامن باعتبارها أساس العمل الجماعي المستدام. وتؤدي الشعبة أيضا دورا رئيسيا في وضع وتنفيذ استراتيجية البعثة دعما لاستعادة سلطة الدولة وبسطها، على وجه الخصوص، وتقديم الدعم فيما يتعلق بإعادة نشر إدارة الدولة، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز آليات الحكم المحلي الفعال والشامل. وبالإضافة إلى ذلك، ستساهم الشعبة في تعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال تعزيز التواصل والتنسيق بين السكان والبعثة لكفالة نقل وجهات نظر

السكان والشواغل التي تساورهم إلى البعثة وإدراجها في خطة السلام فضلا عن العمل من أجل استعادة الثقة في عملية السلام وفي إدارة الحكومة على مستوى المجتمع المحلي. وفي سياق قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥) الذي كلف البعثة بطائفة من المهام الهامة الجديدة، تم التأكيد على ضرورة تعزيز التنسيق والتواصل مع السكان على صعيد المجتمعات المحلية، فضلا عن دعم حماية المدنيين وآليات الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي، مع التركيز بشكل خاص على المجتمع المدني. وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء ٦ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين في شؤون الاتصال المجتمعي. وفي ضوء الحالة الأمنية غير المستقرة السائدة في شمال مالي ومنطقة موبتي، وتعقّد السياق السياسي والأمني، سيكون لزيادة عدد المساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي العاملين على مستوى المجتمعات المحلية عظيم الفائدة في المكاتب الميدانية وفي البعثة بوجه عام، ولا سيما من حيث دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى اكتساب الشرعية وإقرار سلطتها لدى السكان المحليين.

إصلاح قطاع الأمن وقسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (إنشاء وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة اثنتين من الوظائف المؤقتة (إنشاء وظيفتين من الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة)

٧٠ - يقدم قسم إصلاح القطاع الأمني، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حاليا من ٤١ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٦ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة)، المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى الحكومة من أجل إعادة بناء القطاع الأمني في مالي، وذلك في حدود القدرات المتاحة لديه وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ويقدم الدعم للتنسيق العام للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مالي في مجال إصلاح قطاع الأمن، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الثنائيين والجهات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في هذه المجالات، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، فضلا عن دعم عمل اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن التابعة للجنة متابعة الاتفاق. وسيساهم القسم في تنفيذ اتفاق السلام عن طريق توفير الخبرة والدعم اللوجستي فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للإدماج وإعادة تنظيم المجلس الوطني بشأن إصلاح قطاع الأمن. وبموجب اتفاق السلام، أنشئت لجنة متابعة الاتفاق من أجل دعم تنفيذ عملية الإصلاحات السياسية والمؤسسية، التي تهدف إلى دعم تجميع عناصر الجماعات

المسلحة ونزع سلاحها، وتسريحها وإعادة إدماجها، فضلا عن إعادة بناء القطاع الأمني في مالي والمساعدة في نشر قوات الدفاع والأمن في شمال المنطقة ضمن الإطار المبين في الاتفاق. وفي إطار هذه اللجنة، يدعو اتفاق السلام إلى إنشاء أربع لجان فرعية. وفي الوقت الحاضر، تشارك البعثة في رئاسة إحدى اللجان الفرعية التابعة للجنة متابعة الاتفاق، وهي اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن. وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف معني بالتنسيق برتبة ف-٣. وسيعمل موظف التنسيق على كفالة الاتصال مع الموقعين على اتفاق السلام، وإعداد ترتيبات السفر للأعضاء، ووضع الجدول الزمني للاجتماعات وتعهد جدول أعمال اللجنة الفرعية الحفاظ على شبكة تتسم بالنشاط والفعالية من المنظمات الدولية والوطنية، وإقامة اتصالات رفيعة المستوى مع المسؤولين الحكوميين المعنيين والمؤسسات المناسبة، وتلقي وإحالة جميع أشكال الاتصالات الرسمية، وتعزيز وتيسير ورصد تطوير نظام المعلومات لفائدة أمانة اللجنة. وعلاوة على ذلك، وبغية كفالة تنسيق أنشطة إصلاح القطاع الأمني، يلزم خليتين دائمتين في غاو وكيدال، لتغطية شمال مالي. وعند هذا المستوى الإقليمي، يُقترح نشر فردين من الأفراد المقدمين من الحكومات وإنشاء وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة يشغلهما موظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن، في منطقتي غاو وكيدال على التوالي، وذلك لتولي مهام رصد وتنسيق أنشطة إصلاح قطاع الأمن ذات الصلة بإدماج المحاربين السابقين في الخدمات الأمنية والحكومية في مالي.

العنصر ٣: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتوفير العدالة

٧١ - على النحو المبين في الإطار أدناه، ستقدم البعثة المتكاملة دعمها إلى حكومة مالي في الوفاء بالتزاماتها الدولية، وفي القيام بمهام الرصد والتحقيق في جميع أنحاء البلد وإبلاغ الجمهور ومجلس الأمن بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (بما في ذلك العنف الجنسي والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال) على سبيل الأولوية القصوى. وستظل البعثة أيضا تتواصل مع الجماعات المسلحة لمعالجة مسألة حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بالقانون الدولي الإنساني. وفي إطار تدابير بناء الثقة بين الأطراف، ستواصل البعثة توثيق الانتهاكات الخطيرة لوقف إطلاق النار التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، فضلا عن رصد احتجاز الأشخاص المحتجزين بسبب النزاع الدائر.

٧٢ - وستقوم البعثة بدعم السلطات المالية على تنفيذ أحكام اتفاق السلام فيما يتعلق بالعدالة والمصالحة والمسائل الإنسانية، بما في ذلك آليات العدالة الانتقالية الفعالة، من قبيل

لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وبشكل عام، ستعمل البعثة المتكاملة، من خلال تشكيل فريق معني بالتوصيف التحليلي، على تعزيز التنفيذ الفعال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لكفالة سلاسة تنفيذ الأحكام المتعلقة بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الأطراف في اتفاق السلام. وستواصل البعثة المتكاملة، من خلال التعاون التقني، تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية والمؤسسات الوطنية والقيادات التقليدية والمحلية، في تنفيذ عمليات وأنشطة العدالة الانتقالية. وستقوم البعثة أيضا بمنح الأولوية لتقديم المشورة والدعم إلى الجهود التي تبذلها السلطات المالية، بما في ذلك السلطة القضائية وقوات الدفاع والأمن في مالي، ورابطات الضحايا لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، وإنشاء نظام لحماية الضحايا والشهود والموظفين القضائيين. ووفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، ستضطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدور هام في تعزيز التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٧٣ - ووفقا لرد الأمين العام على التقرير المقدم من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682) الذي أوصى فيه بدمج مهام الحماية المتخصصة ضمن عناصر حقوق الإنسان في البعثة، ستشرع البعثة في دمج المهام المتعلقة بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضمن شعبة حقوق الإنسان. وسوف يعكس هذا الدمج الهيكلي التوجيهات التنفيذية بمجرد ما ترد من مقر الأمم المتحدة. وبذلك، ستواصل البعثة منح الأولوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق النزاع، بما في ذلك حقوق الفئات الضعيفة والنساء والأطفال على وجه الخصوص، وذلك بجملة أمور من بينها الرصد والإبلاغ، ولا سيما من خلال دعم ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. وسيجري التركيز أيضا على جهود الدعوة، بما في ذلك لدى الجماعات المسلحة. وستواصل البعثة بناء وتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية، بما في ذلك السلطات القضائية، وسلطات إنفاذ القانون وقوات الدفاع والأمن، فضلا عن الشركاء الرئيسيين في البلد، فيما يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم ومكافحة العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-١ اعتماد الآليات والمبادرات واستخدامها لتعزيز حماية حقوق الإنسان في بيئة ما بعد انتهاء النزاع	٣-١-١ زيادة في عدد الحالات التي تتلقاها وتعالجها الحكومة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الحالات التي تحال إلى محكمة مختصة (عام ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥)
	٣-١-٢ زيادة عدد الحالات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تثار مع الجماعات المسلحة للتوصل إلى تحسين امتثال هذه الجماعات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (٢٠١٥/٢٠١٦ ٣٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠)
	٣-١-٣ طلبات تقديم الدعم إلى الجهات غير التابعة للأمم المتحدة الفاعلة في قطاع الأمن، التي تفرزها فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، التابعة للبعثة (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨٠)

النواتج

- تحديث قاعدة بيانات انتهاكات حقوق الإنسان بإدراج عنصر توصيف تحليلي
- رصد حقوق الإنسان على أساس أسبوعي، بما في ذلك إجراء زيارات منتظمة لتفقد مرافق الاحتجاز وإيفاد بعثات التحقيق إلى خارج مقر البعثة في مناطق تمبكتو، وغاو، وكيدال، وموبتي، وفي باماكو، مع إنشاء خلية رصد تغطي المناطق الجنوبية في مالي
- تنظيم ١٢ بعثة خاصة ومتعمقة للتحقيقات في مالي والبلدان المجاورة لتوثيق التقارير الواردة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني والتحقق منها
- عقد مناقشات أسبوعية مع ممثلي الجماعات المسلحة في المناطق المضطربة من أجل معالجة مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل
- تحسين التواصل وتبادل المعلومات مع الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر من خلال الإبقاء على مركز الاتصال المعني بحقوق الإنسان بغية تلقي المعلومات بشأن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير بث إذاعي دعما لزعماء المجتمع المحلي أو قادة المجتمع المدني في ٢٤ من الدوائر النائية

- تحسين سلوك قوات مالي والجماعات المسلحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان من خلال التنفيذ الفعال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتوصيف المستفيدين المؤهلين لتلقي الدعم من الأمم المتحدة
- توعية ودعم منظمات المجتمع المدني للاضطلاع بأنشطة الرصد والإبلاغ والمشاركة في الدعوة في مجال حقوق الإنسان
- إصدار تقريرين علنيين بشأن حالة حقوق الإنسان في مالي
- تنظيم ٤ حملات إعلامية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك بث مسلسل الإذاعي، وإعلانات إذاعية، وسلسلة فيديو وإعلانات مصورة بالفيديو، وتعميم ملصقات وكتيبات وتقويمات وقمصان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٢ عمل نظام العدالة الانتقالية في مالي وفقا لمعايير حقوق الإنسان	٣-٢-١ اضطلاع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ببعثات منتظمة إلى المناطق الشمالية (٢٠١٧/٢٠١٦: ٨ بعثات)
	٣-٢-٢ عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس (٢٠١٧/٢٠١٦: ارتقاء اللجنة إلى الدرجة ألف)
	٣-٢-٣ زيادة في عدد النساء العاملات في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٦ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣٠ في المائة كحد أدنى)

النواتج

- تنظيم حلقة دراسية بالتعاون مع السلطات القضائية في مالي والمعهد الدولي لحقوق الإنسان المعني بالقانون الجنائي الدولي، وتبادل الخبرات بشأن حماية حقوق الإنسان لفائدة ٥٠ من كبار القضاة والمسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني
- تقديم المشورة التقنية والدعم إلى الحكومة من أجل تنفيذ اتفاق السلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان وكذلك إلى اللجنة الفرعية المعنية بالعدالة والمصالحة والمسائل الإنسانية والتابعة للجنة متابعة الاتفاق من خلال عقد دورات منتظمة للتوعية مدتها نصف يوم قبل اجتماعات اللجنة الفرعية، وصياغة المذكرات المفاهيمية التقنية وإتاحة خبير فني وطني
- تقديم المشورة التقنية والدعم إلى مدرسة القضاء وأكاديمية الشرطة في وضع منهج ذي طابع مؤسسي لحقوق الإنسان

- تقديم المشورة التقنية إلى قوات الدفاع والأمن وهيئات الرقابة القضائية في مالي من خلال عقد اجتماعات فصلية وإحالة مذكرات المساءلة
- تنظيم دورتين تدريبيتين مدة كل واحدة منهما أسبوع واحد من أجل تقديم الدعم وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان والقانون الجنائي لفائدة السلطات القضائية في مالي بهدف مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفقا للمعايير الدولية
- تقديم المشورة التقنية بصورة منتظمة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتنظيم حلقة عمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان
- تقديم المشورة التقنية والدعم التقنيين إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بشأن وضع سرد زمني، حسب المنطقة، لما يمكن اعتباره انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بولاية البعثة وإجراء التحقيقات الميدانية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء اللجنة وتنظيم حلقة عمل واحدة وتوفير أحد خبراء البعثة المتكاملة
- تنظيم ٣ حلقات عمل تدريبية من أجل كفالة إدراج المنظور الجنساني والقضايا الجنسانية في العمليات والإجراءات المعمول بها في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة
- تقديم المشورة التقنية من أجل إنشاء نظام لحماية ودعم الضحايا والشهود والموظفين القضائيين من خلال عقد ٤ حلقات عمل في كل منطقة من المناطق الشمالية الأربع بشأن الإنذار المبكر وحماية الضحايا والشهود ومصادر المعلومات
- تقديم الدعم إلى رابطات الضحايا وتحالفات المجتمع المدني بشأن العدالة الانتقالية وحقوق الضحايا في الانتصاف وجبر الأضرار من خلال عقد ٨ دورات تدريبية في المناطق الشمالية
- عقد ٥ جلسات عمل مع السلطات الوطنية، بما في ذلك وزارة العدل وحقوق الإنسان، لمناقشة اختصاصات آليات العدالة الانتقالية في مالي بغية معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
- عقد مؤتمر (إقليمي/دولي) للمانحين من أصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة آليات العدالة الانتقالية للنظر في قدرة آليات العدالة الانتقالية على التعامل مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٣ حرص الجهات المعنية بالعدالة الجنائية على إعلاء سيادة القانون وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان	٣-٣-١ زيادة عدد موظفي جهاز القضاء والهيئات القانونية وإدارة السجون الذين تلقوا تدريبا بشأن المعايير الدولية المنطبقة على القوانين الوطنية ويعملون على تطبيقها (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠)
	٣-٣-٢ وضع استراتيجية ترمي إلى زيادة فرص الوصول إلى العدالة والتمثيل القانوني (٢٠١٥/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١ استراتيجية)
	٣-٣-٣ زيادة فهم السكان لسيادة القانون وإلمامهم بالمعارف المتعلقة بالحقوق الأساسية والالتزامات القانونية بموجب نظام العدالة الرسمي من خلال كفالة توافر النصوص القانونية في مواقع مختلفة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا شيء؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٨):

النواتج

- تقديم الدعم إلى المعهد الوطني للتدريب القضائي لاستعراض وتحديث مناهج تدريب القضاة وتنظيم تدريب للمدرِّبين بشأن المنهج الجديد
- تقديم الدعم إلى المعهد الوطني للتدريب القضائي لإنشاء قسم لتدريب موظفي السجون ووضع مناهج لضباط وموظفي السجون، بما في ذلك القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، عن طريق صياغة وإصدار ونشر منهج تدريبي محدد الأهداف (مواد دراسية)، بسبل منها التنسيق مع شركاء مركز التنسيق العالمي
- عقد ٦ اجتماعات تشاورية مع نقابة المحامين من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية لتقديم المساعدة القانونية المجانية، بسبل منها التنسيق مع شركاء مركز التنسيق العالمي
- تنظيم حلقة عمل للمساعدين القانونيين الوطنيين للتوعية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة
- رصد ١٠ قضايا جنائية تتعلق بالجرائم الخطيرة
- نشر مجموعة مؤلفة من ٨٠ نصا قانونيا وتوزيعها على ٤٠٠ هيئة قضائية
- شراء وتوزيع ١٨ ٨٦٤ نصا قانونيا بغرض توزيعها في ١٨ مكتبة قانونية

- تنظيم ١٠ مناسبات عامة للتوعية، و ١٠ برامج إذاعية بشأن القوانين الوطنية والمعايير الدولية المنطبقة على العدالة
- تنظيم ٣ دورات في مجال الدعوة مع أعضاء البرلمان والمسؤولين في وزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة النهوض بشؤون المرأة والطفل والأسرة من أجل تنقيح قانون العقوبات، بما في ذلك العنف الجنسي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٤ التقدم المحرز نحو القضاء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مالي، ولا سيما الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات	٣-٤-١ عدد خطط العمل الموقعة والتي يجري تنفيذها من قبل أطراف النزاع بهدف وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال (٢٠١٥/٢٠١٦: توقيع خطتين؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: خطتان في مرحلة التنفيذ)
	٣-٤-٢ التزام المؤسسات الوطنية، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن في مالي، ووزارة العدل وحقوق الإنسان، بالتصدي للعنف الجنسي
	٣-٤-٣ توقيع الجماعات المسلحة التزاما ملزما بالتصدي للعنف الجنسي

النواتج

- عقد ٦ اجتماعات لمتابعة خطة العمل الرامية إلى وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتي وقعتها الأطراف الواردة أسماؤها في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (انظر A/69/926-S/2015/409) وسائر أطراف النزاع الضالعة في ارتكاب أعمال عنف ضد الأطفال
- عقد ١٠ اجتماعات مع أطراف النزاع لمتابعة التزامها بوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، و ١٩٩٨ (٢٠١١)، وتقديم المشورة والدعم في صياغة وتنفيذ خطط العمل
- عقد ٣ دورات لتدريب المدربين على بناء القدرات المتعلقة بحماية الطفل في مؤسسات مالي المعنية بالأمن والدفاع (الجيش والشرطة والدرك)، والسلطات الحكومية، والشركاء الوطنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، سعيا لتعزيز حقوق الطفل وحماية الأطفال المتضررين من النزاع

- تنظيم ٣ دورات تدريبية بشأن آلية الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، من أجل بناء قدرات السلطات الحكومية والشركاء الوطنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، فيما يخص عمليات الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال المتضررين من النزاع وتوفير الاستجابة المناسبة

- إعداد ٤ تقارير عن بناء القدرات تُقدَّم إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، و ٤ تقارير عن الانتهاكات التي تُرتكب في حق الأطفال تُقدَّم إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح

- رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها يوميا؛ وإيفاد ٤ بعثات ميدانية (في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو وموبتي) لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ومواصلة الحوار مع قادة الجماعات المسلحة ومنظمات وميليشيات الدفاع الذاتي

- تنظيم حملة إعلامية عن تعزيز حقوق الطفل وحماية الطفل، بما يشمل منع تجنيد الأطفال واستخدامهم، من خلال لوحتي رسم يابانيتين، ومجموعة إحاطات إعلامية، و ٤ إعلانات إذاعية، وإعلان مصور واحد، وتوزيع ٠٠٠ ١ ملصق و ٠٠٠ ١ كتيّب و ٠٠٠ ٢ قميص، ومجموعة أدوات مدرسية لفائدة ٠٠٠ ٢ طفل، وتوزيع ألعاب ”العودة إلى المدرسة من أجل السلام“ على ٠٠٠ ٢ طفل، وتنظيم مناسبة عامة واحدة في إحدى المناطق الشمالية

- تنظيم ٣ مشاريع من مشاريع الأثر السريع التي تدعم عمل مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رابطات الشباب، في منع الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها

- تنظيم ٣ دورات تدريبية بشأن ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ من أجل تعزيز قدرات وكالات الأمم المتحدة في رصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والإبلاغ عنه

- إجراء ٥ مشاورات بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات مع المؤسسات الوطنية، بما فيها قوات الدرك والشرطة والجيش

- عقد ٥ اجتماعات من أجل تقديم المساعدة التقنية بشأن العنف المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك كفالة أن تراعي عملية المصالحة مسألة جبر الضرر الذي لحق بالضحايا

- عقد ٥ اجتماعات مع الجماعات المسلحة (التنسيق والبرنامج) والقوات المسلحة المالية التماسا لالتزامها في هذا الصدد

- عقد ٣ اجتماعات تقنية من أجل مساعدة السلطات الوطنية في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك لفائدة أفرقة الخبراء المعنية من أجل التحقيق في حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

- توفير خط اتصال مباشر للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني ووضع إجراءات تشغيل موحدة للتصدي المناسب للعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات
- زيادة الوعي بشأن العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من خلال عقد مؤتمرين أثناء الاحتفال بحملة ''١٦ يوما لمكافحة العنف ضد المرأة'' (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر – ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) وباليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع (١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦)
- إعداد ٧ تقارير عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، منها ٤ تقارير ربع سنوية، وتقريران عن بناء القدرات وطلب واحد إلى التقرير السنوي للأمين العام

العوامل الخارجية

عدم تدهور الحالة الأمنية – عدم استئناف النزاع في المناطق الشمالية – واستمرار مشاركة مختلف الأطراف في الحوار وتقيدها بأحكام اتفاق السلام

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، حماية المدنيين وحقوق الإنسان والعدالة

	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الموظفون المدنيون	و أ ع/ أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي					
وحدة حماية المدنيين											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	٢	٢	–	٤			–	٢	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	٢	٢	–	٤			–	٢	٦
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
وحدة حماية الطفل											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	١	٢	–	٣			٣	١	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	١	٢	–	٣			٣	١	٧
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	١	١	–	٢			٣	٢	٧

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع/ أ ع م	مد-٢/ مد-١	ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي					
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	١	١	–	٢	٣	٢	٧		
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
شعبة حقوق الإنسان											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	١	٨	١٦	١	٢٦	٣٠	١٧	٧٣		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	١	٨	١٧	١	٢٧	٣١	١٩	٧٧		
صافي التغير	–	–	–	١	–	١	١	٢	٤		
مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	–	١	١	–	٢	٢	١	٥		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	–	١	١	–	٢	٢	١	٥		
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	–	١	١٣	٢٢	١	٣٧	٣٨	٢٣	٩٨		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	–	١	١٣	٢٣	١	٣٨	٣٩	٢٥	١٠٢		
صافي التغير	–	–	–	١	–	١	١	٢	٤		

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين من الوظائف المؤقتة

شعبة حقوق الإنسان

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٢)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين من الوظائف المؤقتة (إنشاء وظيفتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٧٤ - ستقوم شعبة حقوق الإنسان التي يتألف ملاكها الوظيفي المأذون به حاليا من ٧٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١ و ١ ف-٥ و ٧ ف-٤ و ١٦ ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ٣٠ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة و ١٧ من متطوعي الأمم المتحدة) بدعم تنفيذ ولاية البعثة فيما يتعلق بمساعدة سلطات مالي في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك دعم الجهود التي تضطلع بها هذه السلطات، حسب الإمكان والاقتضاء وبما لا يخل بمسؤولياتها، من أجل مقاضاة المسؤولين عن التجاوزات أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في مالي، مع مراعاة أنّ السلطات الانتقالية في مالي كانت قد أحالت الوضع في بلدها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ وستقوم الشعبة أيضا بدعم جهود البعثة من أجل رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال والعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح التي ترتكب في جميع أنحاء مالي، والمساعدة في التحقيق فيها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الأمن والمساعدة في منعها، والمساهمة في الجهود الرامية إلى منع هذه الانتهاكات والتجاوزات وتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال المستشارين في مجال حماية الطفل والمستشارين في مجال حماية المرأة، وتلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني في سياق النزاعات المسلحة. وطلب مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٢٧ (٢٠١٥) إلى البعثة المتكاملة أن تكفل امتثال أي دعم يقدم لقوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة امتثالا صارما لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة. ومع توقيع اتفاق السلام، هناك/سيكون هناك عدد متزايد من طلبات الحصول على الدعم المزمع تقديمه إلى قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة الممتثلة، لا سيما في إطار عملية التجميع والتسريح ونتيجة لذلك، سيتعين على شعبة حقوق الإنسان تحسين قدرتها على الاستجابة لدى فحص هذه الطلبات من خلال آلية سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان، بوجه

خاص، من أجل وضع توصيف وسجل يتعلق بحقوق الإنسان للقادة والوحدات التي يمكن أن تستفيد من دعم الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يقترح تعزيز شعبة حقوق الإنسان من خلال إنشاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف معني بحقوق الإنسان ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لباحث في مجال حقوق الإنسان.

٧٥ - وسيقوم موظف شؤون حقوق الإنسان ببحث المعلومات ذات الصلة بآليات وعمليات العدالة الانتقالية في جميع أنحاء البلد وجمعها والتحقق منها وتحليلها ورصدها؛ والمساعدة في إقامة الاتصال مع السلطات المحلية والوطنية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين ذوي الصلة بشأن وضع استراتيجية لدعم آليات العدالة الانتقالية، وعمليات الإفصاح عن الحقيقة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمشاركة في تنفيذ وتقييم برامج التدريب في مجال العدالة الانتقالية لفائدة المسؤولين الوطنيين، وممثلي المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل بناء القدرات الوطنية. وسيقوم الباحثون في شؤون حقوق الإنسان بأنشطة بحثية وبالتحقق من المعلومات المتعلقة بالجناة الذين يُدعى ارتكابهم لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وكذلك المعلومات المتعلقة بهياكل القيادة في مختلف الدوائر الأمنية والجماعات المسلحة المسؤولة عن هذه الجرائم؛ وتحليل الحالة الراهنة لحقوق الإنسان؛ وكفالة تحديث المعلومات المدرجة في قاعدة البيانات بصورة منتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إعادة ندب وظيفة واحدة برتبة ف-٢ من مكتب رئيس الأركان بوصفها وظيفة موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان. وسوف يقوم شاغل الوظيفة، على أساس المصادر المتاحة في قاعدة البيانات، بالمساعدة في تحليل المعلومات المتعلقة بقوات الدفاع والأمن المالية الحالية وقادة الجماعات المسلحة والوحدات المؤهلة لتلقي دعم الأمم المتحدة والتحقق من صحة تلك المعلومات، بسبل منها إجراء بحث بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في إطار تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة؛ وبالمساعدة في إعداد وتعهد قوائم أولويات، تمشيا مع الولاية الحالية للبعثة المتكاملة وأولويات الأمم المتحدة؛ والمشاركة، عندما يُطلب منه ذلك، في الاجتماعات المعقودة مع البعثة المتكاملة والسلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة المحتملة من أجل الدعوة إلى توسيع نطاق عملية إصلاح القطاع الأمني، والعدالة الانتقالية، وفحص السجلات الشخصية.

العنصر ٤: الإنعاش المبكر في شمال مالي

٧٦ - على النحو المبين في الأطر أدناه، ستتولى البعثة المزيد من المسؤوليات في تيسير الاتساق في الجهود وأوجه التآزر في دعم الاستقرار وتوطيد السلام. ويمكن توقع تقديم الدعم في تنفيذ اتفاق السلام، وتوسيع نطاق خطة تحقيق الاستقرار والانتعاش، مع التركيز على استعادة سلطة الدولة والخدمات الأساسية، وتعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة الشاملة للجميع، والتعجيل بالإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الأزمات، وتحقيق التماسك الاجتماعي. وستسهم هذه الأنشطة في توطيد الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الطويلة الأجل.

٧٧ - ومن خلال المشاركة الاستراتيجية ضمن الهياكل القائمة للتنسيق بين الجهات المانحة وتقديم الدعم إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في مسؤوليات التنسيق التي يضطلع بها، سيواصل قسم الاستقرار والإنعاش المبكر القيام بدور رئيسي في تعزيز وضع الأولويات الاستراتيجية والاتساق في الجهود بين السلطات الوطنية والمحلية والجهات المانحة الدولية والأطراف المعنية الإقليمية والجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة ككل. وسيعمل قسم الاستقرار والانتعاش أيضًا لضمان فعالية إدارة مجموعة متزايدة من مبادرات تحقيق الاستقرار وبناء السلام، بما في ذلك في سياق ميزانية المشاريع السريعة الأثر الخاصة بالبعثة والصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي وصندوق بناء السلام.

٧٨ - ولما كانت اللامركزية عنصرا رئيسيا من عناصر اتفاق السلام، ومن أجل سد فجوة الفقر وتخفيف حدة التوتر في الشمال، سيتزايد دور السلطات الإقليمية والمحلية، وهو دور إذا ما قامت به بفعالية، سيُحدث تحولاً إيجابيًا ويساهم في بناء الثقة والتقليل من التظلمات البعيدة الأثر وتعزيز التماسك الاجتماعي. وسيكون بناء قدرات السلطات المحلية والإقليمية وتزويدها بالدعم التقني شرطًا أساسيًا في تقديم الخدمات العامة على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

٧٩ - وسوف تواصل البعثة تعزيز احترام سيادة القانون، والحكم الديمقراطي في المؤسسات الأمنية في مالي من خلال المساهمة في الجهود التي تبذلها السلطات بهدف التقدم صوب استعادة وتعزيز سلطة الدولة الشرعية في شمال مالي ومن خلال تعزيز القدرة الوظيفية لمؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية في مناطق انتشار البعثة. وسوف تواصل البعثة عملها مع السلطات الوطنية، وخاصة جميع مؤسسات العدالة الجنائية، بما يغطي سلسلة الإجراءات الجنائية برمتها، من أجل تعزيز كفاءة وفعالية إقامة العدل من خلال دعم الأطر

التنسيقية في المناطق. وتكفل البعثة إعادة بسط سلطة الدولة وفقا للمعايير الدولية وبشكل يعزز ثقة السكان. وعلى وجه التحديد، ستشجع البعثة السلطات المالية على نشر المدعين العامين الوطنيين والقضاة وموظفي شؤون الإصلاحيات في الشمال، وتكفل إتاحة مؤسسات العدالة لجميع شرائح السكان.

٨٠ - وستواصل البعثة المتكاملة دعم إعادة تشغيل المؤسسات الإدارية للدورة مع التركيز على السلطات الإقليمية على مستوى الدوائر والجماعات المحلية. وستواصل البعثة أيضا تعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال تعزيز التواصل والاتصال بين السكان والبعثة.

٨١ - ولتيسير وصول المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين، ستواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تنفيذ ودعم وتنسيق الأنشطة الإنسانية المتعلقة بمكافحة الألغام، والتي ستشمل مسح المناطق الخطرة ذات الأولوية ووضع العلامات فيها وتطهيرها؛ والتوعية بأخطار المتفجرات (المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع) وبالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتقديم الدعم الاجتماعي - الاقتصادي إلى ضحايا النزاعات؛ والاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى الحد من العنف المسلح. وستعتمد دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام نهجا مستداما قائما على المجتمعات المحلية من خلال تدريب المنظمات المحلية و/أو الهيئات الحكومية وتجهيزها ونشرها وتوجيهها من أجل تنفيذ الأنشطة الإنسانية المتعلقة بمكافحة الألغام.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-١ تعزيز السلطة القضائية في شمال مالي	٤-١-١ استمرار عمل المحاكم بكامل قدرتها التشغيلية (فتح المباني، وحضور الموظفين، وتجهيز القضايا) في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وفي مقاطعات موبتي المتضررة من النزاع (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢)
	٤-١-٢ استمرار عمل السجون بكامل قدرتها التشغيلية (فتح المباني، وحضور الموظفين والسجناء) في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وفي مقاطعات موبتي المتضررة من النزاع (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢)
	٤-١-٣ زيادة في عدد القضايا الجنائية التي بتّت فيها المحاكم في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وفي مقاطعات موبتي المتضررة من النزاع، ولا سيما حالات المحتجزين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	رهن الحبس الاحتياطي (٢٠١٥/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٥)
	٤-١-٤ زيادة في عدد القضايا الجنائية التي بتّت فيها المحاكم في منطقة باماكو، ولا سيما حالات المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي (٢٠١٥/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٥)
	٤-١-٥ عودة جميع الولاة وعددهم ١٥ واليا، ونواب الولاة، وعددهم ٧٥ نائبا، في المناطق الشمالية المتضررة من النزاع إلى دوائرهم ومقاطعاتهم/جماعاتهم المحلية

النواتج

- تقديم الدعم إلى وزارة العدل وحقوق الإنسان من أجل تشغيل المحاكم البالغ عددها ١٢ محكمة والسجون البالغ عددها ١٢ سجنا، تشغيلا كاملا، بما في ذلك القدرة على تخزين وتحليل إحصاءات عن السجناء والمحتجزين قبل المحاكمة، عن طريق المساعدة في وضع وتنفيذ نظام لتوحيد عملية جمع وتسجيل إحصاءات السجون في جميع أنحاء مالي
- تنظيم ٦ مشاريع من المشاريع ذات الأثر السريع من أجل تحسين الظروف في السجون/منشآت الاحتجاز في منطقة انتشار البعثة ومشروعين اثنين من المشاريع ذات الأثر السريع من أجل تعزيز أمن السجون/منشآت الاحتجاز
- عقد ١٢ اجتماعا يضم الجهات المعنية بالعدالة الجنائية لتنسيق إطار العدالة الجنائية في مناطق موبتي (٤) وتمبكتو (٤) وغاو (٤)
- إنشاء إطار للتنسيق بين الجهات المعنية بالعدالة الجنائية في منطقة باماكو، وعقد اجتماعين للإطار
- تنظيم ٤ دورات عمل من أجل بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والسلطات المحلية في معالجة الأولويات التي تؤثر على السكان المحليين، بمن فيهم النساء والشباب
- تنظيم حلقة عمل واحدة في كل منطقة (٤) وحلقة عمل واحدة على المستوى الوطني لوزارة الإدارة الإقليمية والسلطات المحلية من أجل زيادة عدد المدنيين الذين يشغلون مناصب ممثلي الدولة وتعزيز قدرات الدولة والسلطات المحلية على الإدارة العامة والحكم المحلي

- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة في تصميم وتنفيذ ٢٥ مشروعا تهدف إلى تحسين مرافق الشرطة وإنفاذ القوانين في الشمال
- توسيع نطاق الدعم التقني والتنظيمي واللوجستي ليشمل السلطات الإقليمية، بما في ذلك ولاة المقاطعات ونوابهم

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-٢ إحراز تقدم في اتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستقرة والمنصفة في الشمال	٤-٢-١ زيادة نسبة الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تعمل من جديد وتكون متاحة للسكان المحليين بشكل يمكن التعويل عليه (التعليم الابتدائي والثانوي، والرعاية الصحية، والماء، والكهرباء، والدعم الزراعي) (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٢ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩٢ في المائة)
	٤-٢-٢ تنفيذ الخطط المتكاملة لتحقيق الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك أطر النتائج والموارد، ووضع إطار مشترك للرصد والتقييم في غاو وتمبكتو وموبتي وكيدال من أجل برامج الإنعاش وتحقيق الاستقرار ودعما للفوائد المرجوة من السلام (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: ١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣)
	٤-٢-٣ زيادة في الدعم المقدّم من الجهات المانحة لجدول أعمال السلام والأمن نتيجة للمساعي الحميدة والمشورة الاستراتيجية التي جرت عن طريق المجموعة الثلاثية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا شيء؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠ في المائة)

النواتج

- تنفيذ ٤ خطط إقليمية لتحقيق الاستقرار الإقليمي تتضمن أطر الرصد والتقييم، وإجراء استعراضات وتحديثات منتظمة، مع الأخذ في الاعتبار حساسية النزاع والشواغل الجنسانية، بالتنسيق مع الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة والشركاء المانحين، دعما لجهود السلام ومن أجل توجيه الفوائد المرجوة من السلام وأنشطة تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر
- تنسيق ١٠٠ من المشاريع ذات الأثر السريع الممولة من البعثة دعما لفوائد السلام التي ستعود على السكان المحليين، ودعمها بهدف ضمان الجودة، في مجالات التدريب وبناء القدرات وسبل العيش وتوليد الدخل والبنية التحتية/المعدات والخدمات العامة، في جميع القطاعات ذات الأولوية لضحايا النزاع وأكثر الفئات ضعفا، بما في ذلك النساء في شمال مالي

- عقد مشاورات منتظمة مع الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل القيام معًا بتحديد واستعراض الاحتياجات اللازمة لتحقيق الإنعاش والتنمية في كل منطقة من المناطق الشمالية الأربع، دعما لاتفاق السلام
- تقديم الدعم التقني لتنفيذ العناصر الاجتماعية – الاقتصادية في اتفاق السلام، بما في ذلك تحديث تقييم الاحتياجات بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وصندوق بناء السلام، وتوجيه التدخلات نحو تحقيق فوائد السلام للسكان المحليين
- إعداد المرحلة الثانية من التدخلات الرامية إلى بناء السلام في المجالات المحددة في إطار خطة لأولويات بناء السلام في مالي
- حشد المزيد من الموارد عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي وصندوق بناء السلام من أجل مواصلة تقديم الدعم لمؤسسات مالي في المجالات البالغة الأهمية، بما فيها مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية وإصلاح القطاع الأمني، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وحقوق الإنسان، وتوفير التدريب والمعدات لقوات الدفاع والأمن المالية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن دعم مبادرات ومشاريع بناء السلام الإضافية المشتركة والمبتكرة
- بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية من خلال عقد ٤ اجتماعات تنسيقية مع الجهات المانحة بشأن فعالية المعونة وتعزيز جدول أعمال بناء السلام في مالي
- تقديم مساعدة متماسكة وتآزرية للمجالات ذات الأولوية عن طريق توفير التوجيه بشأن الإنعاش ومسائل توطيد السلام، إلى الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية، بالتشاور مع الحكومة
- تنظيم بعثات مشتركة مع جهات منها المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التنفيذية والجهات المانحة، لدعم التدخلات المشتركة في الشمال ورصدها واستعراضها، وذلك بدعم من السلطات المحلية والحكومية والسكان والشركاء البارزين
- تقديم الدعم التشغيلي إلى الحكومة وشركاء المساعدة الإنسانية بغية تيسير الاستجابة لاحتياجات السكان في الشمال، والاضطلاع بأنشطة الدعوة لدى سائر عناصر البعثة (بما في ذلك القوة/الشرطة) في المجالات التي تتطلب الدعم التمكيني
- تقديم المشورة التقنية والدعم إلى حكومة مالي بهدف تعزيز القدرات المحلية لتحقيق اللامركزية الفعالة في تقديم الخدمات الإدارية الاجتماعية في المناطق الشمالية الأربع

- تنفيذ استجابة إنسانية منسقة فيما يتعلق بمكافحة الألغام في مالي عن طريق عقد اجتماعات شهرية للأفرقة العاملة الوطنية والإقليمية وتنظيم دورات التوعية لفائدة الجهات الفاعلة الإنسانية على النحو المطلوب
- بث برنامج إذاعي يومي عن المبادرات النسائية والشبابية ومزاولة الأعمال التجارية، بالإضافة إلى إعلانات يومية من إعلانات الخدمة العامة فيما يتصل بالتنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية

العوامل الخارجية

توافر الموارد اللازمة لأنشطة الإغاثة والإنعاش. وتحسن البيئة الأمنية، على نحو يتيح وصول المساعدة الإنسانية والشركاء في التنمية إلى الفئات الضعيفة من السكان. وعدم تسبب وجود الجماعات المسلحة غير الممتثلة (الجهاديين/الإرهابيين) وأنشطتها من تعطيل/عرقلة تنفيذ الأنشطة المقررة. وبناء الثقة بين الأطراف على نحو يساهم في تهيئة بيئة مواتية للتدخلات الانتقالية. ودعم الشركاء الدوليين والجهات المانحة لأنشطة الإنعاش المبكر، بسبل منها توفير أموال من خارج الميزانية

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، الإنعاش المبكر في شمال مالي

الفئة	المجموع
أولا - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١٣
صافي التغير	٣

	الموظفون الدوليون							الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
ثانيا - الموظفون المدنيون	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي				
مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	١	١١	١	٢	١٥		١٨	٧	٤٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	١	١١	-	٢	١٤		٢٢	٧	٤٣
صافي التغير	-	-	-	(١)	-	(١)		٤	-	٣

ثانيا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي				
قسم العدالة وشؤون السجون										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	١	٨	٧	١	١٧		١٢	٨	٣٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	١	٩	٧	١	١٨		١٢	٨	٣٨
صافي التغير	-	-	١	-	-	١		-	-	١
المجموع الفرعي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	٢	١٩	٨	٣	٣٢		٣٠	١٥	٧٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	-	٢	٢٠	٧	٣	٣٢		٣٤	١٥	٨١
صافي التغير	-	-	١	**(١)**	-	-		٤	-	٤
المجموع الكلي (أولا - ثانيا)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦										٨٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧										٩٤
صافي التغير										٧

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف

مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف (إنشاء ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

٨٢ - يدعم مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر، الذي يتألف ملاكه الوظيفي المأذون بها حاليا ٤٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية و ١٠ موظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٨ من فئة الخدمات العامة و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة) الجهود الرامية إلى تحديد وتنفيذ مبادرات تحقيق الاستقرار والإنعاش التي يضطلع بها كل من عناصر البعثة المتكاملة، وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيون في مالي، فضلا عن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد؛ كما يتولى إدارة آليات التمويل القائمة مثل المشاريع ذات الأثر السريع، والصندوق الاستئماني لدعم

السلام والأمن في مالي وصندوق بناء السلام؛ ويدعم التنسيق بين الجهات المانحة ويساهم في بناء الشراكات الاستراتيجية من أجل تحقيق الاستقرار والإنعاش. ومن المتوخى أن يضطلع المكتب بالمزيد من المسؤوليات في تيسير الاتساق في الجهود وأوجه التآزر في دعم الاستقرار وتوطيد السلام في الميدان. وعلى إثر توقيع اتفاق السلام، ستركز الأنشطة المضطلع بها على تنفيذه، ما سيتطلب تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية وتوسيع نطاق تواصل البعثة مع المجتمعات المحلية. وسيواصل المكتب العمل على تحقيق مكاسب السلام التي تسهم في تحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز القدرات المحلية، والتعجيل بالإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الكوارث. وفي هذا السياق، يقترح تعزيز المكتب بإنشاء ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة يشغلها مساعدون لشؤون المشاريع. واستنادا إلى تقييم البعثة، يُقترح أيضا إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ لموظف شؤون التنسيق. وستؤدي التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين إلى تعزيز قدرات المكاتب الميدانية في دعم تحقيق خطة تحقيق الاستقرار والانتعاش. وسيساهم المساعدون لشؤون المشاريع في تمكين المكتب من تعزيز قدرته على مباشرة المشاريع المجتمعية، وتحسين نوعية المشاريع والاستجابة بشكل واف للاحتياجات المحلية، بالتعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، فضلا عن تحسين التفاعل مع المجتمعات المحلية وزيادة فعالية البعثة في الميدان.

قسم العدالة وشؤون الإصلاحيات

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة برتبة ف-٤)

٨٣ - يعمل قسم العدالة وشؤون الإصلاحيات، الذي يتألف ملاكه الوظيفي المأذون بها حاليا من ٣٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٣ ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية و ١٠ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ٢ من فئة الخدمات العامة، و ٨ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)، بالتعاون الوثيق مع عناصر البعثة المتكاملة، بما في ذلك عناصر حقوق الإنسان والشرطة والمسائل الجنسانية وحماية الطفل. ويعمل القسم أيضا بالشراكة وبالتكامل مع مركز التنسيق العالمي لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون، في جملة أمور منها تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى الحكومة وإلى القضاء والمؤسسات الإصلاحية في مجال تعزيز المؤسسات، وتقرير السياسات القطاعية، وإصلاح القوانين والقضاء والسجون، والتخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك كفالة وجود هيئات العدالة والسجون في شمال البلد. ويدعم القسم أيضا الجهود التي تبذلها سلطات مالي في محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في

مالي، في ضوء قيام السلطات الانتقالية في مالي بإحالة الوضع السائد في البلد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى المحكمة الجنائية الدولية ومع مراعاة الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام، فضلا عن التصدي بفعالية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة امتثالا لسيادة القانون من خلال إنشاء وحدات خاصة. ويقترح القسم إنشاء وظيفة موظف للشؤون القضائية من الرتبة ف-٤، متخصص في مسائل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية، كجزء من مركز التنسيق العالمي. وسيعمل موظف الشؤون القضائية على إقامة تعاون فعال مع شرطة الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر كيانات الأمم المتحدة المعنية بسيادة القانون بشأن التنفيذ العملي للإطار القانوني والسياساتي المنطبق فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي، لدعم تفعيل المعهد القضائي المتخصص في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسيدعم القسم بالخبرة المتخصصة اللازمة للعمل مع النظراء الوطنيين وسائر المشاركين في آلية مركز التنسيق العالمي، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٤ - ومن المقترح أيضا تعزيز قسم العدالة وشؤون الإصلاحيات بموظف تقدمه الحكومة ويكون متخصصا في الرصد والتقييم فيما يتعلق بالمعهد القضائي المتخصص في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسيقوم هذا الخبير القضائي بما يلزم من التخطيط والتنسيق والإشراف فيما يتعلق بالتدخلات المتصلة بالمعهد القضائي المتخصص ويكفل الاتساق العام لاستراتيجية بناء القدرات. وثمة خطط ومقترحات مستفيضة لمساعدة المعهد القضائي المتخصص من جانب العديد من أعضاء مركز التنسيق العالمي في مالي، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية وآخرين. ويقترح كذلك ندب موظف آخر تقدمه الحكومة إلى القسم بصفته موظف للشؤون القضائية متخصص في تصميم المشاريع والبرامج، من أجل وضع مبادرات مصممة خصيصا للمعهد القضائي المتخصص. ويمكن أن يكون هذا الموظف قاضيا أو خبيرا قانونيا له تجربة وخبرة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وسيركز هذا الموظف على العمل بالتعاون مع موظف الشؤون القضائية المقدم أيضا من الحكومة من أجل ضمان الاتساق في وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج محددة. وسيقوم موظف الشؤون القضائية أيضا بمهمة تخطيط وتنظيم مختلف الأحداث المرتبطة بتفاعلات القسم مع المعهد القضائي المتخصص، مثل الحلقات الدراسية والمؤتمرات، وأنشطة بناء القدرات، والبعثات الموفدة إلى مواقع الجرائم وغير ذلك من أوجه

المساعدة القيّمة. وسيتولى موظف ثالث مقدم من الحكومة ومتخصص في الشريعة ونظم العدالة التصدي للمسألة المعقدة المتمثلة في إدماج نظم عدالة القاضي السائدة في الشمال ضمن الإطار القضائي القائم حاليا في مالي. وفي القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥) كلف مجلس الأمن البعثة المتكاملة بتنفيذ اتفاق السلام، وكلف قسم العدالة وشؤون الإصلاحيات بدعم تنفيذ الأحكام الواردة في المادة ٤٦ بشأن المصالحة والعدالة.

العنصر ٥: الدعم

٨٥ - على النحو المبين في الإطار أدناه، ستقدَّم الخدمات اللوجستية والتنظيمية والإدارية والتقنية بفعالية وكفاءة لزهاء ٦٨٠ ١٢ فردًا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٧٤١ ١ من الأفراد المدنيين دعمًا لتنفيذ ولاية البعثة. وتشمل هذه الجهود المبذولة إدارة شؤون الموظفين وإنشاء مرافق للمكاتب والإقامة وصيانتها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي والبري، والخدمات الطبية، وإدارة الممتلكات، وخدمات المعسكرات، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وخدمات الأمن، بالإضافة إلى إدارة الصناديق الاستئمانية الخاصة بالبعثة.

٨٦ - وحيثما أمكن، ستدير البعثة مواردها وعملياتها بطرق تُنمّي على نحو مستدام القدرات الوطنية، بما في ذلك من خلال تقديم برنامج جديد للتدريب المكثف والتمكين إلى الموظفين الوطنيين. وستسعى البعثة أيضًا إلى اقتناء مشترياتها محليًا من أجل تعزيز نمو القطاع الخاص المحلي وحفز إيجاد فرص العمل، حيثما كان ذلك ممكنًا.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-١ فعالية وكفاءة الدعم اللوجستي والتنظيمي والإداري والأمني المقدم إلى البعثة	٤-١-١ إنشاء مقر متكامل للبعثة ومرافق للمكاتب والإقامة في عدة معسكرات رئيسية في باماكو، وغاو، وتمبكتو،، وكيدال وتيساليت وموبتي وفي معسكرات صغيرة شتى للبلدان المساهمة بقوات (مقر باماكو: ٢٠١٤/٢٠١٥: اكتمال نسبة ١٧ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة؛ غاو وتمبكتو وكيدال: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٥ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة؛ تيساليت: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة؛ موبتي: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠٠ في المائة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٤-١-٢ إنشاء ٧ مواقع مرتبطة بمخطط انتشار القوة في أنسونغو وأغلهوك وبير وغوندام وليري وغوسي ودوينتزا (أسونغو: إنجاز ٨٠ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ إنجاز ١٠٠ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ بير وغوندام وليري وغوسي ودوينتزا: إنجاز ١٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ وإنجاز ٧٥ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ وإنجاز ١٠٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛ وأغلهوك: إنجاز ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ وإنجاز ٨٠ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ و ١٠٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧)
	٤-١-٣ إنشاء موقعين إضافيين في معسكرات ديابالي الصغرى وتوسعة معسكر ميناكا (ديابالي: إنجاز ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ وإنجاز ١٥ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ وإنجاز ١٠٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وميناكا: إنجاز ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ وإنجاز ١٠٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ السياسات البيئية والمبادئ التوجيهية الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية في جميع المواقع
- تحسين إدارة الوقود عن طريق إبرام عقد إنجاز متعلق بالوقود يُحيل إدارة سلسلة الإمداد بالوقود إلى المتعاقد بهدف خفض احتمالات إساءة الاستخدام، والحد من المخاطر المالية والتشغيلية، وزيادة حوافز تحسين الأداء، والخفض المحتمل لتكاليف تقديم الخدمات على مدى الدورة العمرية
- سيساهم الاستخدام المستمر للنظام الإلكتروني لإدارة الوقود من أجل تعهد وإجراء تحليلات الاتجاهات في مجال الاستهلاك واستخدام الوقود في تحسين إدارة استهلاك الوقود ورصده والإبلاغ عنه في جميع أنحاء البعثة. وسيؤدي ذلك إلى تيسير الكشف عن أي استهلاك غير نظامي للوقود

واتخاذ إجراءات المتابعة/إجراء التحقيقات في الوقت المناسب. وسيساهم النظام الإلكتروني لإدارة الوقود أيضا في تيسير سداد الفواتير وتجهيز استرداد التكاليف المتعلقة بالدعم المتعلق بالوقود المقدم إلى الوكالات الخارجية

- تحسن إدارة حصص الإعاشة عن طريق إبرام عقود إنجاز تستند إلى حسن الأداء، وتطبيق معايير وجدول الأمم المتحدة لحصص الإعاشة عن طريق الاستعانة بمتعاقدين خارجيين للاضطلاع بمهام التخزين والتسليم، وعمليات إدارة المستودعات ومراقبتها في جميع حلقات سلسلة الإمداد، الأمر الذي يتيح تخفيض المخاطر المالية بالنسبة للبعثة وبالتالي الخفض المحتمل لتكاليف تقديم الخدمات في جميع مراحل الدورة العمرية

- مواصلة تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة الوقود الذي سيجمع بيانات آنية عن أنماط استهلاك الوقود وعن أرصدة الوقود حتى يتسنى زيادة الكفاءة في تخطيط المخزون وتحليل استهلاك الوقود. وتعتزم البعثة إتمام تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة الوقود بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

- تنفيذ النظام الإلكتروني الجديد لإدارة حصص الإعاشة الذي يهدف إلى إجراء رصد فعال للإجراءات المتعلقة بأوامر شراء حصص الإعاشة وفقًا لقوائم الطعام وبطاقات وصفات إعداد الطعام؛ وعمليات استلام حصص الإعاشة وتخزينها واستهلاكها وإدارة قدرات الإعاشة من جانب الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة؛ وإعداد الفواتير وتجهيز المدفوعات وإدارة الأداء؛ وتحليل البيانات وإعداد التقارير بشأن أنماط أوامر شراء الأغذية والأرصدة الاحتياطية؛ وتقييم أداء المتعاقدين وإدارته. وتعتزم البعثة إتمام تنفيذ هذا النظام بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

- مواصلة تنفيذ برامج وإجراءات الأمم المتحدة للسلامة والأمن الجويين والسلامة المهنية بهدف خفض تكاليف التأمين المتعلق بالمسؤولية قِبل الغير وبلوغ المستوى الأمثل لاستخدام الأصول الجوية

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لما يبلغ متوسطه ٢٤٠ ١١ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٤٠ مراقبا عسكريا و ٣٠٥ من ضباط الأركان، و ٨٩٥ ١٠ من أفراد الوحدات العسكرية)، و ٣٢٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ١٢٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة

- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن وسائل الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وتفتيشها

- تخزين وتوريد ٧٥٠ ٩ طنا من حصص الإعاشة، و ٤٢٥ ١ من حصص الإعاشة الميدانية، ومليون ونصف مليون لتر من المياه المعبأة لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة في ٥٨ موقعا

- الحفاظ على ما يغطي ١٤ يوما من المخزون الاحتياطي الاستراتيجي للطوارئ من مجموعات حصص الإعاشة الميدانية (٤٨٠ ١٧٢ مجموعة أو ٣٢٧ طنا)، وعلى ما يغطي ١٤ يوما من المخزون الاحتياطي للطوارئ من المياه المعبأة في قنينات (١٦٠ ٧٧٦ لترا) في ٤٠ موقعا وعلى ما يغطي ٥٦ يوما من المخزون الاحتياطي للأمم المتحدة من الأغذية المجمدة والمجففة (٥٤٠ ١ طنا) في مخازن في باماكو وغاو
- إدارة شؤون ما عدده في المتوسط ٧٤١ ١ موظفا مدنيا، من بينهم ٧٢٩ موظفا دوليا و ٨١٤ من الموظفين الوطنيين و ١٨٢ من متطوعي الأمم المتحدة إضافة إلى ١٠ أفراد مقدمين من حكومات
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية

المرافق والبنى التحتية

- صيانة وإصلاح ٦ معسكرات كبرى ينتشر فيها الموظفون المدنيون والوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في ٦ مواقع (باماكو، وغاو، وتمبكتو، وتيساليت، وموبتي، وكيدال)
- تشييد جميع مرافق دعم في الموقع المتكامل (غاو)
- إنشاء قاعدة أمامية للعمليات في ديابالي
- صيانة وإصلاح وحدات الاغتسال ذات الجدران الصلبة في كل معسكر وفي المقر وقاعدة اللوجستيات (غاو، وتمبكتو، وتيساليت، وباماكو)
- إنجاز أعمال مكافحة الآفات وخدمات الإطعام وغسيل الملابس والتنظيف وصيانة الأرضيات والعناية بالحدائق في المعسكرات الكبرى التابعة للبعثة والتي تضم مدنيين وأفراداً عسكريين وأفراداً من وحدات الشرطة المشكلة في ٦ مواقع (باماكو، وغاو، وتمبكتو، وتيساليت، وموبتي، وكيدال)
- تشغيل وصيانة نظام رصد موارد المياه الجوفية لتقييم الأثر البيئي لما عدده ٤٢ من الآبار المحفورة والمجهزة في ١٣ موقعا (غاو، وتمبكتو، وكيدال، وتيساليت، وأغلهوك وأسونغو وميناكا، وليري وبير، وغوندام، وغوسي، ودوينتزا وباماكو)
- تشغيل وصيانة نظم الإمداد بالمياه وصيانة المعدات المملوكة للأمم المتحدة في ١٣ موقعا (غاو، وتمبكتو، وكيدال، وتيساليت، وأغلهوك وأسونغو وميناكا، وليري وبير، وغوندام، وغوسي، ودوينتزا وباماكو)

- تشغيل وصيانة ٣٤ محطة مملوكة للأمم المتحدة لمعالجة المياه المستعملة في ٦ مواقع (المُسترات، والنفيس، وتمبكتو، وكيدال، وتيساليت، وأغيلهوك)
- إصلاح وصيانة ٢٩٠ مولدا كهربائيا، و ٤٠ برجا من أبراج الإنارة و ١٠ مولدات لحام في ١٢ موقعا (باماكو وغاو، وتمبكتو، وتيساليت، وموبتي، وكيدال، وميناكا، وأنسونغو، وأغيلهوك، وغوندام، ودوينتزا، ونيامي)
- إصلاح وصيانة ٨ محولات في موقعين (غاو وتمبكتو)
- إنجاز أعمال التركيب والإصلاح والتشغيل والصيانة الوقائية لما عدده ١٢ ٠٠٠ من أجهزة التكييف الثنائية الوحدات في ١٣ موقعا (باماكو، وغاو، وتمبكتو، وتيساليت، وموبتي، وكيدال، وميناكا، والنفيس، وأغيلهوك، وغوندام، وبير، وليري، ونيامي)
- صيانة ١٣ موقعا لهبوط الطائرات العمودية في ٣ مقار لقيادة القطاعات و ٣ قواعد أمامية للعمليات و ٧ مواقع تمكينية (غاو، وتمبكتو، وكيدال، وديابالي، وبير، والنفيس، وغوندام، ودوينتزا، وغوسي، وأنسونغو، وليري، وتيساليت وأغيلهوك وميناكا)
- تخزين وتوريد ١٨,٣ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية
- صيانة وتشغيل ٢٣ من مرافق تخزين الوقود ونقاط التوزيع في ١٩ موقعا من مواقع البعثة في إطار عقد الإنجاز الكلي المتعلق بالوقود

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٧١٤ من المركبات/المعدات المملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك ١١٢ مركبة مدرعة، و ٠٤٠ ٣ من المعدات/المركبات المملوكة للوحدات باستخدام ٥ ورشات خاصة بالبعثة في ٥ مواقع و ٨ ورشات خاصة بالمعدات المملوكة للوحدات في موقعين
- الإمداد بما قدره ٦,١ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري
- توفير خدمات نقل يومية، لمدة ٧ أيام في الأسبوع، لما عدده في المتوسط ١٥٠ من أفراد الأمم المتحدة في اليوم الواحد من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة
- توفير التدريب المتعلق بتشغيل المركبات الخاصة التي تستخدمها مختلف عناصر البعثة، وتوفير التدريب على القيادة الدفاعية لموظفي البعثة، والتدريب لأغراض منح شهادة موظف اختبار القيادة، وأفضل الممارسات في مجال الصحة والسلامة للعاملين في أوراش السيارات
- تنظيم حملة للسلامة على الطرق

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة ١٠ طائرات ثابتة الجناحين و ٢٣ طائرة مروحية، بما في ذلك ٢٥ طائرة عسكرية، في ٦ مواقع
- الإمداد بما مقداره ١٨,٩ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض العمليات الجوية
- تشغيل منظومات جوية غير مأهولة للاستخدامات المدنية والعسكرية

النقل البحري

- الإمداد بكمية ٠,٣ مليون لتر من الديزل والبنزين والزيوت ومواد التشحيم والأوكتان لاستخدامات النقل البحري لما مجموعه ١١ زورقاً، بما فيها الزوارق التي تستخدمها الوحدة النهرية المنتشرة في موقعين على نهر النيجر توجد في كل منهما ٣ زوارق

مراقبة التحركات

- تسليم ٤٨٠ حمولة من المعدات التي تملكها الأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات إلى المواقع الإقليمية. تحرك ٧٠٠ حمولة من المعدات التي تملكها الأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات في مركزي باماكو وغاو
- نقل ما مجموعه ٢١٧ ٣٣ من الركاب العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين داخل منطقة البعثة
- استلام ٩٧١ ٤٤٥ ١ كيلوغراما من البضائع المنقولة جوا داخل باماكو وإلى المواقع الإقليمية ومنها وإدارتها وتوزيعها لاحقا
- استلام ٦٦٨ ٦٧٢ ٨ كيلوغراما من البضائع المنقولة عبر طرق النقل التجارية في باماكو وإلى مواقع إقليمية ومنها وإدارتها وتوزيعها لاحقا
- استلام ٢٣٥ حمولة من المعدات التي تملكها الأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات وإدارتها وتوزيعها لاحقا إلى المواقع الإقليمية فضلا عن حركة ٣٥٠ حمولة من المعدات التي تملكها الأمم المتحدة وتلك المملوكة للوحدات في مركزي باماكو وغاو

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة ساتلية تتألف من ٢١ محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا توجد في مقر البعثة، و ٣ مقار قطاعية و ١٦ من مواقع الأفرقة لإتاحة الاتصالات الصوتية والاتصالات عبر الفاكس والفيديو وإرسال البيانات

- دعم وصيانة ٣١ محطة طرفية للتداول بالفيديو في ٩ مواقع، بما في ذلك مقر البعثة وقاعدة اللوجستيات و ٤ مقار إقليمية
- دعم وصيانة ٢٧ مقسما هاتفيا لتوفير الخدمات الهاتفية في ٢٨ موقعا رئيسيا
- ٩٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة لتوفير الاتصالات الصوتية ونقل البيانات لأفراد الوحدات العسكرية، وشرطة الأمم المتحدة، ووحدات الشرطة المشكلة والمراقبين العسكريين في ١٧ موقعا، فضلا عن توفير الخدمات لأكثر من ٥٠٠ ٢ من الأفراد المدنيين والمتعاقدين
- دعم وصيانة ٤٠ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال الفائقة التردد و ٣١٢ من الأجهزة المحمولة ذات التردد العالي و ٣٠٨ محطات أرضية عالية التردد
- نشر نظام للتتبع الأرضي اللاسلكي في ١٦ موقعا رئيسيا، و ٨٠٢ ٢ من أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية المحمولة للتتبع الأرضي اللاسلكي وأجهزة قاعدية و ٨٠٠ من أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية المتنقلة للتتبع الأرضي
- دعم الخطوط الوطنية المستأجرة من باماكو إلى موبتي وغاو وتمبكتو وكيدال
- دعم خدمة الإنترنت الساتلية في غاو وكيدال وتمبكتو
- دعم ٨ من محطات البث الإذاعي على موجات التضمين الترددي (كايس، وسيكاسو، وسيغو، وموبتي، وتمبكتو، وغاو، وكيدال، وتيساليت)، واستوديو للبث ووحدتين للإنتاج
- دعم ١٢ إحاطة إعلامية، وسلسلتين إذاعيتين و ٥٠ إعلانا إذاعيا (بخمس لغات)
- دعم سلسلة واحدة مسجلة بالفيديو و ١١ إعلان فيديو

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ١١ نظاما للتخزين الاحتياطي وإنتاج النسخ المطابقة، و ١٥ شبكة تخزين، و ٨ مفاتيح لشبكات التخزين، و ١٣ خادوما ماديا، و ١٨٧ خادوما افتراضيا، و ٠٢٤ ٣ جهازا حاسوبيا (الحواسيب المكتبية والحجرية)، و ٧٥٠ طابعة و ١٣٥ جهاز إرسال رقمي لتقديم الخدمات إلى ٥١٧ ٣ من المستعملين (جميع الأفراد، بمن فيهم المدنيون والشرطة والضباط العسكريون المعنيون) في باماكو والمناطق
- دعم التخزين الاحتياطي واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث فيما يخص النظم الحيوية لموظفي البعثة في باماكو (مقر البعثة)، أربعة مقار إقليمية (غاو وموبتي، وتمبكتو وكيدال) ومواقع الأفرقة التابعة لها

- دعم وصيانة الشبكة المحلية اللاسلكية
- دعم خدمات التخزين الاحتياطي للبيانات واستردادها من بُعد، وخدمات الحوسبة السحابية الخاصة الموجودة في قاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا، إسبانيا، أو قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، لأغراض استعادة القدرة على العمل من بُعد في أعقاب الكوارث
- دعم خدمات رصد تكنولوجيا المعلومات البالغة الأهمية والإبلاغ عنها لكل من باماكو والمناطق الأربعة
- دعم خدمة ترشيح وتمحيص شبكة الإنترنت التي تساهم في تأمين نظم البعثة لتكنولوجيا المعلومات في باماكو والمناطق الرئيسية الثلاثة
- دعم ٣ ٢٥٠ حسابا من حسابات البريد الإلكتروني
- دعم وصيانة ١١٠ شبكة من الشبكات المحلية التي تم تركيبها على نطاق البعثة
- دعم وصيانة ١٨ شبكة محلية لاسلكية تم نشرها في باماكو والمناطق
- دعم وصيانة ٤ خطوط داخلية مستأجرة تصل بين باماكو والمقار الإقليمية الأربع (تمبكتو وموبتي وغاو وكيدال)
- دعم وصلتين للتزويد بخدمات الإنترنت المحلية
- دعم شبكة وحدة دمج جميع مصادر المعلومات
- دعم وصيانة خدمات المعلومات الجغرافية من أجل توفير خدمات رسم الخرائط التي تطلبها البعثة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة ٥ عيادات من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة، و ٢٨ عيادة من المستوى الأول مملوكة للبلدان المساهمة بقوات، و ٣ مرافق طبية من المستوى الثاني مملوكة للبلدان المساهمة بقوات إضافة إلى ٤ مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في ١١ موقعا على أساس النشر المتوقع للقوة، لفائدة جميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولفائدة المدنيين المحليين في حالات الطوارئ
- صيانة ورصد الترتيبات التعاقدية المبرمة مع مستشفى تجاري واحد من المستوى الثاني في موقع واحد (باماكو) من أجل توفير الخدمات الطبية للأفراد النظاميين
- مواصلة ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة من أجل جميع مواقع الأمم المتحدة في البلد، وإلى المستشفيات من المستوى الثالث والرابع في ٤ مواقع خارج البلد

- مواصلة ترتيب تعاقدي مع فريق تجاري للإجلاء الطبي الجوي لسدّ أوجه القصور في توفير الإجلاء الطبي، ولتقديم خدمات الرعاية العاجلة للحيلولة دون تدهور حالة المرضى ممن هم في حالة خطيرة أو المصابين بإصابات خطيرة ورعايتهم في الطائرة خلال رحلة الإجلاء
- دعم تشغيل وصيانة مرافق تقديم المشورة والفحوص بصورة طوعية وسرية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع أفراد البعثة، بالتعاون مع الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتابعة للبعثة
- دعم برنامج لتوعية جميع موظفي البعثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران، بالتعاون مع الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتابعة للبعثة

الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها
- توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وللزوار من المسؤولين رفيعي المستوى
- إجراء تقييم لأمن جميع مواقع البعثة، بما في ذلك إجراء مسوح لأماكن الإقامة شملت ١٣٨ مكان إقامة
- تنظيم ما مجموعه ٢٤٠ دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة، شارك فيها ٢٠٠ ١ موظف
- تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريبا تمهيديا على المسائل المتصلة بالأمن وتوفير التدريب والتمرين العملي الأولي لهم على مواجهة الحرائق
- تنظيم ما مجموعه ١٢ دورة تدريب على الإسعاف الأولي لما مجموعه ٢٤٠ متدربا

العوامل الخارجية

ستتيح الظروف الأمنية، وبخاصة في شمال مالي، حركة الموظفين دون انقطاع وتوزيع الموارد التشغيلية. ويقوم البائعون والمتعاقدون والموردون بتسليم السلع وتقديم الخدمات وفقا لشروط العقد المبرم معهم

الجدول ٦

الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم

	الموظفون الدوليون						مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية					
شعبة دعم البعثة										
مكتب مدير دعم البعثة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	١	٤	٢	٥		١٢	١٠	٣	٢٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	١	٤	٢	٥		١٢	٨	٣	٢٣
صافي التغير	—	—	—	—	—		—	(٢)	—	(٢)
مكتب نائب مدير دعم البعثة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	١	١٢	٢٧	٨٧		١٢٧	١٢٩	٢٤	٢٨٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	١	١٢	٢١	٧٥		١٠٩	١٠٧	٢٢	٢٣٨
صافي التغير	—	—	—	(٦)	(١٢)		(١٨)	(٢٢)	(٢)	(٤٢)
الوظائف المعتمدة للفترة[ب] ٢٠١٥/٢٠١٦	—	—	—	١	١		٢	—	—	٢
الوظائف المقترحة للفترة[ب] ٢٠١٦/٢٠١٧	—	—	—	١	١		٢	—	—	٢
صافي التغير	—	—	—	—	—		—	—	—	—
المجموع الفرعي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	١	١٢	٢٨	٨٨		١٢٩	١٢٩	٢٤	٢٨٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	١	١٢	٢٢	٧٦		١١١	١٠٧	٢٢	٢٤٠
صافي التغير	—	—	—	(٦)	(١٢)		(١٨)	(٢٢)	(٢)	(٤٢)
مكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	١	٢٢	٣٦	١٧٧		٢٣٦	٢٧٩	٥٢	٥٦٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	١	٢٢	٣٦	١٧٨		٢٣٧	٣٠٤	٥٨	٥٩٩
صافي التغير	—	—	—	—	١		١	٢٥	٦	٣٢
المجموع الفرعي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	٣	٣٨	٦٥	٢٦٩		٣٧٥	٤١٨	٧٩	٨٧٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	٣	٣٨	٥٩	٢٥٨		٣٥٨	٤١٩	٨٣	٨٦٠
صافي التغير	—	—	—	(٦)	(١١)		(١٧)	١	٤	(١٢)
الوظائف المعتمدة للفترة[ب] ٢٠١٥/٢٠١٦	—	—	—	١	١		٢	—	—	٢
الوظائف المقترحة للفترة[ب] ٢٠١٦/٢٠١٧	—	—	—	١	١		٢	—	—	٢
صافي التغير	—	—	—	—	—		—	—	—	—

	الموظفون الدوليون						مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية					
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	٣	٣٨	٦٦	٢٧٠		٣٧٧	٤١٨	٧٩	٨٧٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	٣	٣٨	٦٠	٢٥٩		٣٦٠	٤١٩	٨٣	٨٦٢
صافي التغير	—	—	—	(٦)	(١١)		(١٧)	١	٤	(١٢)
قسم السلامة والأمن										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	—	٢	٩	١٠٢		١١٣	١٣٢	—	٢٤٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	—	٢	٩	١٠٧		١١٨	١٣٢	—	٢٥٠
صافي التغير	—	—	—	—	٥		٥	—	—	٥
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	—	٣	٤٠	٧٥	٣٧٢		٤٩٠	٥٥٠	٧٩	١ ١١٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	—	٣	٤٠	٦٩	٣٦٦		٤٧٨	٥٥١	٨٣	١ ١١٢
صافي التغير	—	—	—	(٦)	(٦)		(١٢)	١	٤	(٧)

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تموَّل من المساعدة المؤقتة العامة، تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين.

الموظفون الدوليون: نقصان ١٢ وظيفة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٤ وظائف مؤقتة

مكتب مدير دعم البعثة

وحدة سلامة الطيران

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

٨٧ - يتعين على وحدة سلامة الطيران، التي يتألف ملاك موظفيها المأذون به حاليا من ثماني وظائف (١ برتبة ف-٤، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية و ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، أن تنفذ برنامج إدارة مخاطر الطيران وتدرجه باعتباره جزءا لا يتجزأ من عمليات التخطيط وصنع القرار والتنفيذ فيما يتعلق بجميع الأنشطة ذات الصلة بالطيران وهي تكفل التشاور مع جميع أفراد البعثة المتكاملة والمتعاقدين معها في القرارات الحاسمة التي تحدد

الأداء المأمون والفعال لعمليات الطيران. وتتولى الوحدة دورا قياديا في وضع إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة مخاطر الطيران، بمساعدة من قسم مراقبة الطيران والحركة. وفي هذا الصدد، يُقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لموظف شؤون سلامة الطيران من غاو إلى كيدال للمساعدة في جميع الأنشطة المتعلقة بسلامة الطيران في المنطقة. وبالنظر إلى اعتبار كيدال منطقة عالية المخاطر فيما يتعلق بعمليات الطيران، من الضروري تعيين موظف دولي مؤهل للعمل بشكل دائم في هذا الموقع. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتسن ملء وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون سلامة الطيران بسبب عدم توافر موظفين وطنيين مؤهلين. وقد تم الإعلان عن الوظيفتين لثلاث مرات داخل البعثة المتكاملة، ولم ترد أي طلبات بشأنهما. وبالتالي، يُقترح إلغاء هاتين الوظيفتين.

وحدة البريد والحقيبة الدبلوماسية والمحفوظات

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

٨٨ - تشمل إدارة السجلات والمحفوظات إدارة الوثائق وإدارة السجلات وإدارة المعارف. وتشكل هذه المجالات الأساسية العمود الفقري لقدرة البعثة على تقديم الخدمات والاستمرار في تصريف أعمالها. وقد حددت نشرة الأمين العام ST/SGB/2007/5 المقصود بعبارة معلومات الأمم المتحدة وسجلاتها، حيث نصت على أن جميع الوثائق، بما في ذلك السجلات الإلكترونية والبريد الإلكتروني، التي تعدها أو تتلقاها دولة من الدول الأعضاء في ما يتصل بالعمل الرسمي للأمم المتحدة الرسمية أو نتيجة لهذا العمل هي من ممتلكات الأمم المتحدة. وجرى تأكيد ذلك أيضا في نشرة الأمين العام ST/SGB/2007/6 بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها والتعامل معها. وفي هذا الصدد، يقترح إنشاء وحدة السجلات والمحفوظات بصورة رسمية. وقد سبق أن أُنشئت هذه الوحدة بصورة غير رسمية، باستخدام وظائف معارة من قسم إدارة العقود. وستضم وحدة السجلات والمحفوظات وظيفة برتبة ف-٣ لرئيس الوحدة ووظيفتين يشغلهما مساعد لشؤون إدارة المعلومات (١ من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، على أن يتم استيعابها من خلال إعادة ندب الوظائف ذات الصلة من قسم إدارة العقود. وستتلقى الوحدة المحفوظات الخاملة للبعثة وتطّلع عليها وتخزنها. وستقوم بتوفير خدمات الإعارة واسترجاع الملفات لأقسام البعثة ووحداتها؛ كما ستتولى تدمير السجلات المؤقتة للبعثة وفقا للمبادئ التوجيهية لقسم إدارة

المحفوظات والسجلات؛ ووضع سياسات ومبادئ توجيهية لإدارة سجلات البعثات، وكفالة نقل السجلات التي تستدعي حفظها إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات لأغراض حفظها وتيسير سبل الاطلاع عليها. وسيقوم رئيس الوحدة ومساعدا شؤون إدارة المعلومات بتوفير الخدمات الاستشارية بشأن ممارسات حفظ السجلات، بما في ذلك تحليل الاحتياجات وسير الأعمال، وتنظيم الأصول المعلوماتية للأمم المتحدة وتعهدها، وحفظ السجلات والتصرف فيها، وسياسات وإجراءات إدارة المعلومات، مع التركيز على التطبيقات التكنولوجية؛ وتيسير تنسيق مبادرات إدارة المعلومات وترتيبها حسب الأولوية على نطاق البعثة دعما لولاية البعثة والأولويات؛ ووضع وتنفيذ إطار لإدارة المعلومات؛ وبحث وتحليل وتقييم التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات في مجال إدارة المحفوظات والسجلات وتقديم توصيات من أجل تعميم استخدامها؛ والمشاركة في مشاريع تحسين حفظ السجلات من خلال المساهمة في دراسات الجدوى وتحليل النظم وتصميمها وتطويرها وتنفيذها، وفي تقييم واختبار تحسينات التطبيقات والنظم الجديدة في مجال حفظ السجلات.

قسم إدارة العقود

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

٨٩ - ساهم إنشاء قسم إدارة العقود الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حاليا من ١٠ وظائف (١ برتبة ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان موظفان وطنيان من الفئة الفنية؛ ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة) في تحسين عملية إدارة العقود وإعدادها وتنفيذها وتحليلها بصورة منهجية وفعالة من أجل تحقيق الحد الأقصى من الأداء التشغيلي والمالي والتقليل من المخاطر إلى أدنى حد. ويُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفية وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة إلى وحدة السجلات والمحفوظات، على أساس تقييم البعثة.

قسم الميزانية والمالية

الموظفون الدوليون: نقصان ١٤ وظيفة (إلغاء ٤ وظائف برتبة ف-٣، و ١٠ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ١٣ وظيفة (إلغاء ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٩٠ - استنادا إلى تقييم البعثة، يُقترح إلغاء ٤ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من متطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة مؤقتة يشغلها موظف للشؤون المالية إضافة إلى ٩ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين للشؤون المالية. وستُنقل هذه الوظائف، التي يوجد مقرها في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعما للبعثة المتكاملة، إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي؛ وبالتالي، يُقترح إلغاء تلك الوظائف في انتظار إنشائها في مركز الخدمات الإقليمي حسب الاقتضاء.

قسم الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٣، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٩ وظائف (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٩١ - استنادا إلى تقييم البعثة، يُقترح إلغاء وظيفتين من الرتبة ف-٣ ووظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف لشؤون الموارد البشرية إضافة إلى وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، وثماني وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفة مؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة يشغلها مساعد لشؤون الموارد البشرية. وستنقل هذه الوظائف، التي يوجد مقرها في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعما للبعثة المتكاملة، إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي؛ وبالتالي، يُقترح إلغاء تلك الوظائف في انتظار إنشائها في مركز الخدمات الإقليمي حسب الاقتضاء.

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٩٢ - بما أن البعثة تعتزم استخدام طريق نيامي لأغراض تناوب القوات ونشر معدات البعثة ولوازمها، فإن وجود وحدتي الاستلام والتفتيش وغيرهما من وحدات إدارة الممتلكات في غاو مهم للغاية من أجل تيسير إيصال المعدات واللوازم المملوكة للأمم المتحدة وتوزيعها ومراقبتها في المناطق الشمالية. وفي هذا الصدد، يُقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية يشغلها موظف لشؤون إدارة الممتلكات من باماكو إلى غاو. وسيتولى موظف شؤون إدارة الممتلكات الإشراف على جميع موظفي إدارة الممتلكات في المنطقة؛ ورصد إجراءات مراقبة الأصول للتأكد من دقة قاعدة بيانات الأصول ووجودها المادي؛ والتصديق على قبول أو رفض جميع أصول/أصناف الإمدادات، والمعدات المشتراة والخدمات المقدمة من جانب البعثة المتكاملة، بما يشمل استلام وتفتيش السلع والخدمات المتعاقد عليها (مثل الوقود وحصص الإعاشة)؛ والإشراف على التخلص النهائي من جميع الأصناف المشطوبة الناشئة عن نشاط البعثة بطريقة ملائمة للبيئة، بما يتماشى مع القواعد والأنظمة المعمول بها في مجال الإدارة المالية وإدارة الممتلكات؛ وإجراء عمليات تفتيش بيئية في المواقع التي تستخدمها البعثة المتكاملة وضمان سلامة مناولة المواد الخطرة.

قسم الدعم المشترك للبعثة

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الأمن ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من تومبوكتو إلى ميناكا (ضمن هذا القسم))

٩٣ - يوفر قسم الدعم المشترك للبعثة، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حاليا من ٣١ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣ و ١٠ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٧ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة و ٨ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) لجميع عناصر البعثة ولسائر الكيانات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها مركزا واحدا لتنسيق جميع جوانب الدعم اللوجستي في منطقة مسؤولية البعثة. ورئيس قسم الدعم المشترك للبعثة هو المستشار الرئيسي لرئيس مكتب تقديم الخدمات بشأن جميع شؤون التخطيط اللوجستي والمسائل التشغيلية. وقد شهدت بيئة العمل داخل القسم تغييرا كبيرا في غضون العامين المنقضيين منذ إنشاء البعثة بسبب النشر المتواصل والتدريجي لأفراد البعثة. وفي هذا السياق، يقترح تعزيز القسم بوظيفة من فئة الخدمة الميدانية لموظف لوجستيات على أن يتم استيعابها من خلال إعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الأمن. وبالإضافة

إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون اللوجستيات من تمبوكتو إلى ميناكا.

قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير صاف (إعادة ندب وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٦ وظائف (إعادة ندب ٦ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، ونقل ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

٩٤ - يدعم قسم مراقبة الحركة، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون بها حاليا من ٦٩ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، و ١٩ من فئة الخدمة الميدانية و ٣٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ١٢ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة)، أولويات البعثة بإنشاء نظام فعال يمكنه استخدام جميع أصول النقل المتاحة لنشر الوحدات العسكرية وإعادة نشرها وتناوبها وإعادتها إلى أوطانها، إضافة إلى الدعم اللوجستي لمراقبة التحركات. ويتولى القسم إدارة جميع أنشطة مراقبة الحركة ومراقبتها والإشراف عليها في البعثة. وتعتزم البعثة تنويع خطوط الإمداد وعمليات التناوب في إطار الجهود الرامية إلى إنشاء بديل للنظام الحالي يتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. ويُنظر إلى نيامي باعتبارها أساسية للحد من استخدام الأصول الجوية المكلّفة حيث تتيح خط إمداد أقصر بكثير. ويستخدم برنامج الأغذية العالمي ممر كوتونو - نيامي، ومواقع أخرى في الشمال والشمال الغربي من النيجر. ووفقا للمفهوم المنقح للبعثة المتكاملة، ستصبح ميناكا معسكرا متكاملا. وفي هذا السياق، يقترح تعزيز قسم مراقبة الحركة بما عدده ٦ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لسائقي الشاحنات الثقيلة، يكون مقرها في غاو، ويتم استيعابها من خلال إعادة ندب ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين لغويين من مكتب قائد القوة، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد لغوي من مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لموظف مراقبة الحركة من باماكو إلى غاو، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون مراقبة الحركة من باماكو إلى غاو، و ٧ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لسائقي الشاحنات الثقيلة من باماكو إلى غاو، ووظيفة ووطنية من فئة الخدمات العامة لرئيس فريق سائقي الشاحنات الثقيلة من باماكو إلى غاو. ويُقترح أيضا إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من موظف لشؤون الميزانية في باماكو إلى موظف إداري.

قسم الهندسة

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير صاف (إعادة ندب وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية (ضمن القسم))

٩٥ - يقوم قسم الهندسة، بملاك موظفيه المأذون به حاليا المؤلف من ٩٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ٢٦ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٣ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ٤١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)، بتشييد وصيانة مرافق البعثة (المكاتب، والورش، والمستودعات، ووحدات الإقامة، والمرافق الترفيهية والأمنية)، وجميع الهياكل الأساسية الداعمة من أجل تيسير نشر أفراد البعثة ومعداتها في جميع مراكز العمل ضمن البعثة من أجل كفالة تنفيذ البعثة لولايتها. والقسم مسؤول أيضا عن توفير إمدادات المياه والكهرباء دون انقطاع إلى مرافق البعثة لأغراض المهام اليومية والاتصالات، وكذلك عن إدارة المعسكرات وخدمات صيانتها، مثل التنظيف والتعقيم بالبخار والصيانة وأشغال الهندسة البسيطة والبستنة/إنشاء المساحات الخضراء وإدارة النفايات الصلبة والسائلة ومعالجة مياه المجارير وتصريفها بجميع جوانبها، بطريقة ملائمة للبيئة. وفي إطار المفهوم الجديد للبعثة المتمثل في فتح طريق الإمداد الجديدة عبر نيامي وكذلك التنفيذ الفعال للسياسة الجديدة لمعالجة مياه المجارير، يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من مساعد لشؤون الهندسة في باماكو إلى مساعد إداري ونقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون الهندسة من باماكو إلى ميناكا.

قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (نقل ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: لم يطرأ أي تغيير صاف (نقل ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

٩٦ - يضطلع قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون بها حاليا من ١٠٢ من الوظائف الثابتة والمؤقتة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٣٨ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٥٠ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ٩ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) بدور رئيسي بوصفه عامل تمكين استراتيجي لعنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة، وهو مكلف حاليا بتوفير إمكانية الوصول بتكلفة معقولة إلى مختلف النظم التكنولوجية من أجل بلوغ جميع الأهداف التجارية و/أو البرنامجية للبعثة. ويدعم القسم البعثةَ بخدمات من قبيل شبكة الإنترنت، والشبكة

الإلكترونية الداخلية (الإنترانت)، وخدمات البريد الإلكتروني، ونظم المؤسسة، ونظم المعلومات الجغرافية المكانية، إلى جانب توفير مرافق تسجيل الصوت وتخزين البيانات والتداول عن طريق الفيديو. وفي سياق الانسحاب المقرر لسريتين للإشارة، ووقف تشغيل الشبكة السرية التابعة لوحدة دمج جميع مصادر المعلومات التابعة للبعثة، يُقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من الرتبة الرئيسية لموظف تكنولوجيا المعلومات من المركز العالمي لتقديم الخدمات إلى باماكو، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات من كيدال إلى باماكو، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية لموظفي تكنولوجيا المعلومات من باماكو إلى غاو وكيدال وتمبكتو، على التوالي، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من الرتبة الرئيسية من باماكو إلى موبتي، ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد للاتصالات السلكية واللاسلكية من المركز العالمي لتقديم الخدمات إلى باماكو، ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد للاتصالات السلكية واللاسلكية من موبتي إلى باماكو، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون نظم المعلومات من موبتي إلى كيدال، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد للاتصالات السلكية واللاسلكية من كيدال إلى غاو، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون نظم المعلومات من غاو إلى كيدال.

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير صاف (إعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: لا يوجد تغيير صاف (إعادة ندب وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة ونقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

٩٧ - سيتطلب تحول ميناكا إلى معسكر متكامل وإنشاء معسكر جديد في ديابالي زيادة القدرة على النقل الجوي من أجل تقديم الدعم اللوجستي والتكتيكي إلى الأفراد المدنيين والعسكريين المنتشرين في هذين الموقعين من حيث عمليات تناوب القوات وإعادة الإمداد باللوجستيات، إضافة إلى عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين. ونظرا لتدهور الحالة الأمنية في شمال مالي، فإن المتطلبات التشغيلية للبعثة تقتضي توفير وصيانة طائرة واحدة تكون في حالة تأهب لإجلاء المصابين في موبتي وتمبكتو وتيساليت. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم البعثة إنشاء سلسلة جديدة للإمداد بحيث تتم العمليات المتعلقة بالرحلات الجوية الدولية في نيامي، ويتم النقل البري من كوتونو. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء استمرار تعقّد الحالة الأمنية في الشمال، تعتزم البعثة زيادة الاستفادة من خدمات المنظومات الجوية غير المأهولة

لأغراض الخدمات البعيدة المدى من أجل تكملة الخدمات التي تقدمها البلدان المساهمة بالمنظومات الجوية غير المأهولة القصيرة/المتوسطة المدى. وفي سياق أنشطة العمليات الجوية المعقدة، يُقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لموظف العمليات الجوية من موبتي إلى كيدال، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لموظف العمليات الجوية من تيساليت إلى كيدال، ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد للعمليات الجوية من موبتي إلى باماكو، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لسائق من تمبوكتو إلى باماكو. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح أن يتم، ضمن القسم ذاته، إعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لموظف شؤون الميزانية في باماكو إلى موظف العمليات الجوية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من مساعد للعمليات الجوية في باماكو إلى مساعد إداري.

قسم الخدمات الطبية ووحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (نقل وظيفتين برتبة ف-٣ (ضمن القسم))

الموظفون الوطنيون: زيادة صافيها ١٩ وظيفة (إنشاء ٧ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ونقل وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة (ضمن القسم))

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافيها ٦ وظائف مؤقتة (إنشاء ٦ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة ونقل وظيفتين من الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة (ضمن القسم))

٩٨ - يوفر قسم الخدمات الطبية ووحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين، الذي يتألف ملاك موظفيه المأذون به حالياً من ٤٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة (وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفتان برتبة ف-٤، و ٧ وظائف برتبة ف-٣، و ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية، و ١٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و ٩ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) وتتمثل الوظيفة الأساسية لقسم الخدمات الطبية في تقديم الرعاية الطبية الإنسانية والموحدة وفقا لمعايير الأمم المتحدة إلى جميع أفراد البعثة، وتوفير خدمات العناية الصحية والوقائية، وتنسيق عمليات الإجلاء الطبي وعمليات إجلاء المصابين داخل منطقة البعثة وخارجها، والتخطيط لحالات الطوارئ الطبية. ويضطلع قسم الخدمات الطبية بدور أساسي بوصفه عنصرا من عناصر دعم البعثة، تتمثل مهمته في توفير الخدمات الإدارية واللوجستية بكفاءة وفعالية تنفيذا لولاية البعثة. ولتحقيق ذلك، قام القسم باستعراض أولوياته واستراتيجياته التنفيذية واحتياجاته من الموارد من أجل تكييف قدراته ومواءمتها وتسخيرها من أجل الاستجابة للحالات التي تمس الرفاه العقلي والبدني لأفراد الأمم المتحدة في جميع مناطق انتشارهم. وتتمثل ولاية عنصر إسداء المشورة للموظفين ضمن وحدة تقديم

المشورة ورعاية الموظفين في توفير المشورة المهنية والفعالة وخدمات إدارة الإجهاد التي تمكن الموظفين من الحفاظ على صحتهم وأدائهم وتطلعاتهم بمؤشرات إيجابية. ويهدف الشّق المتعلق بالرفاه في ولاية الوحدة إلى ضمان ظروف معيشة وبيئة عمل صحية والتشجيع على حسن السلوك والانضباط. وبالتالي، تتمثل الأولوية الطبية الرئيسية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ في إنشاء وتشغيل وصيانة أربعة مرافق إضافية من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة في غاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو. وفي هذا الصدد، يُقترح تعزيز المرافق الإقليمية لقسم الخدمات الطبية ووحدة تقديم المشورة والرعاية للموظفين، من خلال إنشاء ٤ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٣ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة يشغلها موظف طبي، و ٧ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة ووظيفتين من الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة يشغلها ممرض، و ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية لموظف شؤون الرعاية، ووظيفة مؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة يشغلها مستشار للموظفين، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لفني مختبرات و ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة يشغلها سائق سيارة الإسعاف. ويرتبط إنشاء وتشغيل وصيانة أربعة مرافق إضافية من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة في غاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو، مع توفير خدمات الإسعاف على مدار الساعة، ارتباطا مباشرا بالمخاطر الطبية والتهديدات التي تواجهها البعثة وبالتصميم الجديد الذي يستتبع توسيع القوة وزيادة قوام الموظفين المدنيين في مناطق شمال مالي؛ وبالتحديات الأمنية التي أدت إلى تعقيد المخاطر والتهديدات؛ وبالفجوات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالبلدان المساهمة بقوات؛ وبضعف الهياكل الأساسية الصحية في البلد المضيف وعجزها عن دعم الاحتياجات الطبية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفتين لموظف طبي من باماكو إلى غاو وموبتي، على التوالي، ووظيفتين من الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة لموظف طبي من باماكو إلى كيدال وغاو، على التوالي، وموظف وطني من فئة الخدمات العامة لممرض من باماكو إلى موبتي.

قسم النقل

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٩٩ - يشكل معسكر تمبكتو ثاني أكبر موقع في البعثة، واستنادا إلى حجم عمل قسم النقل والقدرات الإدارية المطلوبة في ذلك الموقع، يُقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لموظف لشؤون النقل الإقليمي من تمبكتو إلى موبتي.

قسم الأمن والسلامة

الموظفون الدوليون: زيادة صافيها ٥ وظائف (إنشاء ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية وإعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

١٠٠ - يرأس قسم الأمن والسلامة كبير مستشاري الأمن، وهو المستشار الأمني الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام والمسؤول المعين عن منظومة الأمم المتحدة في مالي. ويتولى القسم المسؤولية العامة عن إدارة أمن وسلامة موظّفي البعثة وممتلكاتها، من خلال الاستجابة لحالات الطوارئ على مدار الساعة، وإدارة قوة حرس الأمن، وإجراء التحقيقات الأمنية، وتقديم خدمات الحماية الشخصية لكبار مسؤولي البعثة والوفود الرفيعة المستوى، وتقديم التصاريح الأمنية لأغراض السفر إلى منطقة البعثة وداخلها. والقسم مسؤول أيضًا عن رصد الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا والمعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة التي وافق عليها المسؤول المكلّف. وضمن هذا القسم، توفر وحدة الحماية المباشرة خدمات الحماية لكبار مسؤولي الأمم المتحدة المعيّنين في مالي، وزائري الأمم المتحدة من كبار الشخصيات، حسب الاقتضاء. ويُقترح تعزيز القسم من خلال إنشاء ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية يشغلها موظفون لشؤون الحماية. وفي الوقت نفسه، يُقترح إعادة ندب وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم الدعم المشترك للبعثة.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

	نفقات (٢٠١٤/٢٠١٥)	تخصيص (٢٠١٥/٢٠١٦)	تقدير التكاليف (٢٠١٦/٢٠١٧)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٢)-(٣)	(٥)=(٤)÷(٢)
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	-	-	٢ ٠٤١,٧	٢ ٠٤١,٧	-
الوحدات العسكرية	٢٧٩ ٥٠٩,٠	٢٩٣ ٩٢٣,٨	٣٣٥ ٩٩٦,٥	٤٢ ٠٧٢,٧	١٤,٣
شرطة الأمم المتحدة	٩ ٤٢٨,٨	١٢ ٥٢٣,١	١١ ٦٩٢,٥	(٨٣٠,٦)	(٦,٦)
وحدات الشرطة المشكلة	٢٧ ١٥٦,٢	٢٨ ٨٠٣,٠	٣٠ ٥١٩,١	١ ٧١٦,١	٦,٠
المجموع الفرعي	٣١٦ ٠٩٤,٠	٣٣٥ ٢٤٩,٩	٣٨٠ ٢٤٩,٨	٤٤ ٩٩٩,٩	١٣,٤

الفئة	نفقات (٢٠١٤/٢٠١٥) (١)	تخصيص (٢٠١٥/٢٠١٦) (٢)	تقدير التكاليف (٢٠١٦/٢٠١٧) (٣)	الفرق المبلغ (٤)=(٢)-(٣)	الفرق النسبة المئوية (٥)=(٤)÷(٢)
الأفراد المدنيون					
الموظفون الدوليون	١٠٦ ٨٨٣,٤	١١٨ ٨٧٤,٨	١١٩ ٦٧٠,٥	٧٩٥,٧	٠,٧
الموظفون الوطنيون	١١ ٦٠٥,٤	١١ ١٤٨,٩	١٤ ٨١٩,٢	٣ ٦٧٠,٣	٣٢,٩
متطوعو الأمم المتحدة	٤ ٩٦٣,١	٦ ٣٧٣,٩	٧ ٠١٣,١	٦٣٩,٢	١٠,٠
المساعدة المؤقتة العامة	٥٣٠,٩	٢٥٥,٦	٢٤٢,١	(١٣,٥)	(٥,٣)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٩٢,٣	٣٦٢,٦	٥٤٣,٧	١٨١,١	٤٩,٩
المجموع الفرعي	١٢٤ ٠٧٥,١	١٣٧ ٠١٥,٨	١٤٢ ٢٨٨,٦	٥ ٢٧٢,٨	٣,٨
التكاليف التشغيلية					
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	١ ٩٥٢,٩	٧٠٤,٦	٦٥٠,٤	(٥٤,٢)	(٧,٧)
السفر في مهام رسمية	٥ ٦٥٩,٤	٥ ٢٤٣,٨	٤ ٩٧٩,٠	(٢٦٤,٨)	(٥,٠)
المرافق والهياكل الأساسية	٢١٥ ١٢١,٩	١٤٤ ٨٨٣,١	٩٥ ٣٣٩,٠	(٤٩ ٥٤٤,١)	(٣٤,٢)
النقل البري	٢٣ ١٧١,٦	٢١ ٥١٢,٢	١٢ ١١٥,٥	(٩ ٣٩٦,٧)	(٤٣,٧)
النقل الجوي	١٠٨ ٦٨٩,٤	١٤٩ ٧٥١,٨	١٦٥ ٨٣٠,٢	١٦ ٠٧٨,٤	١٠,٧
النقل البحري	٢ ٤٤٨,٣	٣٤١,٤	٣٢٥,٩	(١٥,٥)	(٤,٥)
الاتصالات	١١ ٢١٥,٤	١٦ ٩٤٧,٥	٣٨ ٦٧٤,٠	٢١ ٧٢٦,٥	١٢٨,٢
تكنولوجيا المعلومات	٢٢ ٤٥٢,٠	١٦ ٧٦٩,٩	١٣ ٣٤٢,٠	(٣ ٤٢٧,٩)	(٢٠,٤)
الخدمات الطبية	٤ ٦٠٥,٨	٥ ٤١٧,٩	٥ ٠٧٣,٧	(٣٤٤,٢)	(٦,٤)
المعدات الخاصة	–	–	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٦٦ ٩٧٩,٨	٨٥ ٤٦٧,٩	٨٢ ٦٤٣,١	(٢ ٨٢٤,٨)	(٣,٣)
المشاريع السريعة الأثر	٣ ٠٠٩,٤	٤ ٠٠٠,٠	٤ ٠٠٠,٠	–	–
المجموع الفرعي	٤٦٥ ٣٠٥,٩	٤٥١ ٠٤٠,١	٤٢٢ ٩٧٢,٨	(٢٨ ٠٦٧,٣)	(٦,٢)
إجمالي الاحتياجات	٩٠٥ ٤٧٥,٠	٩٢٣ ٣٠٥,٨	٩٤٥ ٥١١,٢	٢٢ ٢٠٥,٤	٢,٤
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٠ ١٣٥,٧	١٠ ٩٩٦,٨	١٢ ٣٣٦,٠	١ ٣٣٩,٢	١٢,٢
صافي الاحتياجات	٨٩٥ ٣٣٩,٣	٩١٢ ٣٠٩,٠	٩٣٣ ١٧٥,٢	٢٠ ٨٦٦,٢	٢,٣
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	٩٠٥ ٤٧٥,٠	٩٢٣ ٣٠٥,٨	٩٤٥ ٥١١,٢	٢٢ ٢٠٥,٤	٢,٤

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

١٠١ - تُبيَّن فيما يلي القيمة المقدَّرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز القوات[أ]	٢٣ ٩٤١,٨
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٢٣ ٩٤١,٨

(أ) تشمل قيمة إيجار الأراضي والمباني المقدمة من الحكومة إضافة إلى رسوم الهبوط والاتصالات اللاسلكية.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

١٠٢ - تُراعِي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ المبادرات التالية الرامية إلى تعزيز الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٩٧٨,٠	تعتزم البعثة المتكاملة تنويع خطوط الإمداد التي تستخدمها في إطار الجهود الرامية إلى إنشاء بديل عن النظام الحالي يتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وسيتم إرسال الشحنات الواردة مباشرة إلى غاو، وهو ما سيؤدي إلى تلافي عملية إعادة الشحن التي تكلف كثيرا وتستغرق وقتا طويلا في باماكو. ويعد تقليص المسافات المقطوعة برا وخفض جهود المناولة في باماكو من التدابير الرئيسية لتحقيق الوفورات في التكاليف.
المجموع	٩٧٨,٠	

دال - عوامل الشغور

١٠٣ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	الفعلي ٢٠١٤/٢٠١٥	المدرج في الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦	المتوقع ٢٠١٦/٢٠١٧
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	–	–	٥,٠
الوحدات العسكرية	٢٢,١	١٠,٠	٧,٠
شعبة الشرطة	٤٢,٨	٢٥,٠	٣٠,٠
وحدات الشرطة المشكلة	٢٣,٥	١٠,٠	١٥,٠
الأفراد المدنيون			
الموظفون الدوليون	٢١,١	٢٠,٠	١٥,٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٧,٦	٣٠,٠	١٥,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٢٩,٨	٣٥,٠	١٠,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٢٤,٣	٢٠,٠	٢٥,٠
الوظائف المؤقتة[أ]			
الموظفون الدوليون	٥٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠
الموظفون الوطنيون	–	–	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	٧٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٠٤ - يستند تطبيق عوامل الشغور فيما يتعلق بحساب تكاليف الأفراد إلى النشر الفعلي للأفراد في الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ والنصف الأول من الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، وكذلك إلى نمط إنفاق البعثة والتغيرات المتوقعة في قوام البعثة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

١٠٥ - تستند الاحتياجات للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (في إطار ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ إجماليه ٠٠٠ ١٢٣ ٩٨ دولار موزَّعا على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر		
	الوحدات العسكرية	وحدات الشرطة المشكلة	المجموع
المعدات الرئيسية	٥٢ ٦٠٤,٥	٦ ٧٣٦,١	٥٩ ٣٤٠,٦
الاكتفاء الذاتي	٣٦ ٢٩٩,٩	٢ ٤٨٢,٥	٣٨ ٧٨٢,٤
المجموع	٨٨ ٩٠٤,٤	٩ ٢١٨,٦	٩٨ ١٢٣,٠

العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	٢,٣	١ تموز/يوليه ٢٠١٣	-
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	٣,١	١ تموز/يوليه ٢٠١٣	-
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٣,٣	١ تموز/يوليه ٢٠١٣	-
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٥,٠-٠,٠		

واو - التدريب

١٠٦ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
الخبراء الاستشاريون	
خبير استشاري في مجال التدريب	٢٨١,٠
السفر في مهام رسمية	
السفر الرسمي لأغراض التدريب	١ ٤٨٢,٠
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	١ ٢٣٨,٤
المجموع	٣ ٠٠١,٤

١٠٧ - يرد العدد المقرر من المشاركين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالمقارنة مع الفترات السابقة، على النحو التالي:

(عدد المشاركين)

	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	العدد المقرر للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	العدد المقترح للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	العدد المقرر للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	العدد المقترح للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	العدد الفعلي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	العدد المقرر للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	العدد المقترح للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧
التدريب الداخلي	٤٢٩	٣ ٩٧١	٣ ٢٠٠	٣٦٨	٤ ٥٦١	٢ ٥٩٣	١١٠	٧ ٥٦٩	٢ ٥٦٣
التدريب الخارجي[أ]	٢١١	٢٥٤	٢٢٢	٢٢	٧٦	٦٨	٢٦	٢٠	٤٣
المجموع	٦٤٠	٤ ٢٢٥	٣ ٤٢٢	٣٨٠	٤ ٦٣٧	٢ ٦٦١	١٣٦	٧ ٥٨٩	٢ ٦٠٦

(أ) يشمل موظفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وموظفين من خارج منطقة البعثة.

١٠٨ - ويهدف البرنامج التدريبي الذي وُضع للبعثة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى تعزيز المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية والمتعلقة بالتنمية المؤسسية لدى أفراد البعثة من خلال عقد ٤٦٠ دورة دراسية يشارك فيها ٦٨٩ ٨ شخصا. وينصب التركيز الأساسي في هذا البرنامج التدريبي للبعثة على تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في مجالات حقوق الإنسان، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، والشؤون السياسية والمدنية، والطيران، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية، والتوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن، والإمداد، والنقل البري، والرعاية الطبية، وإدارة الممتلكات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والشراء، وحماية المدنيين، وسيادة القانون، والشؤون الإنسانية، والحوكمة، والميزانية والمالية، إضافة إلى الدعم الانتخابي.

زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٠٩ - ترد الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
الخدمات الأخرى	١٠ ٠٠٠,٠
المجموع	١٠ ٠٠٠,٠

١١٠ - يدعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي وكفالة إعادة الاستيعاب الاجتماعي والاقتصادي لما عدده ٠٠٠ ١٨ من المقاتلين

السابقين في الجماعات المسلحة والأعضاء المرتبطين بها وأفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم النساء والشباب المعرضون للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وذلك كتدبير مؤقت. وسيقدم البرنامج الدعم إلى الحكومة في إدارة عمليات نزع السلاح الطوعية والسلمية في ثمانية مواقع تجميع في أربع مناطق. وستنفَّذ مشاريع للحد من العنف الأهلي لفائدة ٠٠٠ ٥ شخص في المجتمعات المحلية المضيفة في أربع مناطق بالشمال، ولا سيما غاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو، من أجل دعم الشباب المعرضين لخطر التجنيد من جانب الجماعات المسلحة والإجرامية، وكذلك من أجل دعم الأفراد الضعفاء من المجتمعات المحلية في مناطق الاضطراب، وذلك بغية تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي في أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

١١١ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
المعدات الخاصة	
معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	٥٥ ٠٠٠,٠
لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها	-
المجموع	٥٥ ٠٠٠,٠

١١٢ - تغطي هذه الاعتمادات الترتيبات التعاقدية فيما يتعلق بالدعم، والمعدات، والتدريب والإرشاد للوحدات العسكرية والسرايا المتخصصة في التخلص من الذخائر المتفجرة، إضافة إلى أنشطة التوعية والتدريب الميداني بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مما سيساعد في كفالة الأمن وحرية الحركة للبعثة برمتها، والتدريب داخل البلدان للمدنيين، وشرطة الأمم المتحدة، والوحدات العسكرية العاملة في الأماكن المحفوفة بالخطر. وسيسعى أيضا برنامج البعثة للكشف عن الألغام إلى بناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية لتأمين مخزوناتها من الأسلحة والذخيرة، وحماية المدنيين من خلال تحديد وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في شمال مالي، وتنظيم دروس توعية بالمخاطر للمجتمعات المحلية المتضررة.

طاء - المشاريع السريعة الأثر

١١٣ - ترد الاحتياجات المقدرة من الموارد للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالمقارنة مع الفترات السابقة، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (الاحتياجات الفعلية)	٣ ٠٠٩,٤	٩٢
١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (الاحتياجات المعتمدة)	٤ ٠٠٠,٠	٦٠
١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (الاحتياجات المقترحة)	٤ ٠٠٠,٠	٦٠

١١٤ - تشمل المشاريع السريعة الأثر التي تنفذها البعثة إصلاح الهياكل الأساسية و/أو إعادة بنائها بغية الاستجابة بسرعة للاحتياجات في مجال الإنعاش، وحماية سبل كسب الرزق، وإيجاد فرص عمل مؤقتة. ويسعى البرنامج أيضا إلى توفير التدريب المهني وبدء مشاريع مجتمعية صغيرة في المجتمعات المحلية والمراكز السكانية الأكثر ضعفا من أجل بناء القدرة على دعم العملية الانتقالية.

ثالثا - تحليل الفروق[1]

١١٥ - تعرّف في المرفق الأول - باء لهذا التقرير المصطلحات الموحدة المطبقة في هذا الفرع فيما يتعلق بتحليل الفروق في الموارد. وتظل المصطلحات المستخدمة هي المصطلحات نفسها الواردة في التقارير السابقة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	٢ ٠٤١,٧	-

- الولاية: نشر المراقبين العسكريين عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)

(١) مبالغ الفروق في الموارد مدرجة بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق حينما لا تقل قيمة الزيادة أو النقصان عن نسبة ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

١١٦ - ويتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في نشر المراقبين العسكريين عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥). وقد تم تطبيق عامل تأخير النشر بنسبة ٥ في المائة في حساب تكاليف المراقبين العسكريين.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	٤٢ ٠٧٢,٧	١٤,٣

- الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج

١١٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق عامل أدنى لتأخير النشر يبلغ ٧ في المائة في حساب تكاليف أفراد الوحدات العسكرية مقارنة بنسبة ١٠ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بالاقتران مع ارتفاع المعدل الوحيد للمبالغ المسددة البالغ ٣٦٥ ١ دولارا للشخص الواحد في الشهر عن الخدمات المقدمة من أفراد الوحدات اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٨، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل البري والجوي لحصص الإعاشة ونشر المزيد من المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالوحدات السابقة لبعثة الدعم الدولية السابقة بقيادة أفريقية من أجل استيفاء معايير الأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
شرطة الأمم المتحدة	(٨٣٠,٦)	(٦,٦)

- الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١١٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق عامل أعلى لتأخير النشر يبلغ ٣٠ في المائة في حساب تكاليف أفراد شرطة الأمم المتحدة مقارنة بنسبة ٢٥ في المائة المطبقة فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٧١٦,١	٦,٠

- الإدارة: التحسن المتعلق بمعايير الأمم المتحدة في نشر المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات

١١٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في التحسن المتعلق بمعايير الأمم المتحدة في نشر المعدات الرئيسية، بالاقتران مع نشر وحدات للشرطة المشكلة مقدمة من البلدان المساهمة لم تُرصد لها اعتمادات في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الدوليون	٧٩٥,٧	٠,٧

• الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج

١٢٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق عامل شغور أدنى يبلغ ١٥ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الدوليين مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة المطبقة فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الوطنيون	٣ ٦٧٠,٣	٣٢,٩

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

١٢١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق عاملَي شغور أدنى في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين يبلغان نسبة ١٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ١٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة و٣٥ في المائة على التوالي، المطبقين في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بالاقتران مع اقتراح زيادة صافيها ١٣ وظيفة إضافية في ملاك الموظفين المدنيين بالبعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
متطوعو الأمم المتحدة	٦٣٩,٢	١٠,٠

• الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج

١٢٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في المدفوعات والاستحقاقات المقترحة فيما يتعلق بمجموع صافيه ١٠ وظائف مؤقتة جديدة لمتطوعي الأمم

المتحدة في ملاك الموظفين المدنيين بالبعثة، بالاقتران مع زيادة في تكلفة استحقاقات المتطوعين على أساس الشروط الجديدة للخدمة. وقد طُبق عامل شغور قدره ٢٥ في المائة في حساب تكاليف متطوعي الأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٨١,١	٤٩,٩

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

١٢٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في اقتراح إضافة ستة من الأفراد المقدمين من الحكومات إلى عنصر الموظفين المدنيين في البعثة. وقد طُبق عامل شغور قدره ٣٠ في المائة في حساب تكاليف الموظفين.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
السفر في مهام رسمية	(٢٦٤,٨)	(٥,٠)

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغيّر النواتج

١٢٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في زيادة استخدام خدمات التداول بالفيديو، مما قلل من الحاجة إلى السفر غير المتصل بالتدريب.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المرافق والهياكل الأساسية	(٤٩ ٥٤٤,١)	(٣٤,٢)

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٢٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بأنشطة التعديل والتجديد، وكذلك الخدمات المعمارية وخدمات الهدم واقتناء المباني الجاهزة والمولدات الكهربائية إلى جانب اللوازم الهندسية، في ضوء اعتزام الانتهاء من معظم مشاريع البناء في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

١٢٦ - وهذا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات من الموارد يقابله جزئيا نشوء احتياجات إضافية فيما يتعلق بكل من خدمات الصيانة، بسبب الاعتماد المخصص للاستعانة بالمتعاقدين الأفراد في مجالات الهندسة والصيانة والإصلاح؛ والخدمات الأمنية، بسبب المدفوعات المصروفة للأفراد غير المدنيين لكفالة أمن أماكن الإقامة؛ وتغطية تكاليف المرافق العامة والتخلص من النفايات، بسبب زيادة التكاليف فيما يتعلق بالخدمات البيئية وخدمات التخلص من النفايات الطبية البيولوجية الصلبة والنفايات الخطرة؛ واقتناء معدات تنقية المياه ومحطات معالجة مياه الصرف وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥) بشأن إدارة الآثار البيئية، وتمشيا مع مقترحات الأمين العام في ما يتعلق بتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، من أجل تحسين صحة أفراد البعثة والسكان المحليين وسلامهم؛ وتكاليف وقود المولدات الكهربائية، بسبب الزيادة المتوقعة في عدد المولدات الكهربائية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل البري	(٩ ٣٩٦,٧)	(٤٣,٧)

- الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٢٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في عدم اقتناء مركبات ومعدات الورش بسبب القيام مؤخرا بشراء المركبات والمعدات فضلا عن انخفاض الاحتياجات المتعلقة بشراء قطع الغيار على أساس نمط الإنفاق بالبعثة والمخزونات المتاحة. وهذا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات من الموارد تقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات فيما يتعلق بوقود الديزل، نظرا إلى الزيادة المتوقعة في ما تحوزه البعثة من مركبات.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل الجوي	١٦ ٠٧٨,٤	١٠,٧

- الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

١٢٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بالمنظومات الجوية غير المأهولة، بما يشمل المنظومة التجارية المتعاقد

عليها، إضافة إلى الزيادة في تكاليف الأسطول المضمونة وتكلفة ساعات الطيران فيما يتعلق بأسطول البعثة من الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات ذات الأجنحة الدوارة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الاتصالات	٢١ ٧٢٦,٥	١٢٨,٢

• الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج

١٢٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات تحت بند صيانة المعدات وخدمات دعم الاتصالات فيما يتعلق بالمشروع التجريبي للإنجاز الكلي للخدمات الأمنية الجاهزة في معسكر كيدال، ونظام المراقبة في غاو واستبدال الشبكة السرية الحالية لوحدة دمج جميع مصادر المعلومات التي من المقرر أن تسحبها الحكومة المساهمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
تكنولوجيا المعلومات	(٣ ٤٢٧,٩)	(٢٠,٤)

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٣٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق تحت هذا البند في الاتجاه نحو إضفاء الطابع المركزي على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، مع خفض التكلفة الإجمالية للملكية داخل البعثة فيما يتعلق بخدمات نقل الصوت والبيانات والفيديو.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الخدمات الطبية	(٣٤٤,٢)	(٦,٤)

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٣١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء المعدات، بالنظر إلى المخزونات المتاحة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	(٢ ٨٢٤,٨)	(٣,٣)

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٣٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسائر تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة بسبب الانخفاض العام في اقتناء المعدات والزي الرسمي والشارات والأعتدة الشخصية نتيجة لتناوب الوحدات مرة في السنة بدلا من مرة كل ستة أشهر. وهذا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات من الموارد تقابله جزئيا احتياجات إضافية في إطار الخدمات الأخرى فيما يتعلق بخدمات الترجمة التحريرية.

رابعا - الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما

١٣٣ يرد فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:

(أ) اعتماد مبلغ ٢٠٠ ٥١١ ٩٤٥ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الإثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة (أ) أعلاه كأنصبة مقررة بمعدل شهري قدره ٦٠٠ ٧٩٢ ٧٨ دولار، إذا قرر مجلس الأمن مواصلة ولاية البعثة.

خامسا – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته وطلبته الجمعية العامة في قراريها ٦٩/٣٠٧ و ٦٩/٢٨٩ ألف وباء، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية

ألف – الجمعية العامة

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

(القرار ٦٩/٣٠٧)

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
إن الجمعية العامة،	
تؤكد أن على الأمين العام أن يتقيد تماما، في صياغة مقترحات الميزانية، بالولايات التشريعية (الفقرة ١٥)	تبذل البعثة المتكاملة كل ما في وسعها من أجل المواءمة عن كثب بين الميزانية المقترحة والولاية التشريعية، بسبل منها إجراء استعراض صارم للإدارة، والتنسيق والتشاور الوثيقين مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.
تلاحظ أهمية دليل التكاليف والنسب الموحدة...وتحث الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى مواءمة حيازة الأصول مع الدليل، مع المراعاة الواجبة للحالة على أرض الواقع، ومع أخذ ولاية فرادى بعثات حفظ السلام وتعقيداتها وحجمها في الاعتبار (الفقرة ١٦)	تتوافق الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مع النسب الموحدة للمخزونات من المعدات. ويجري أيضا باستمرار استعراض المخزونات الفعلية من الأصول.
تلاحظ أهمية كفالة تناسب هيكل الموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام مع التنفيذ الفعال للنشاط الصادر به تكليف، وتشجع في هذا الصدد الأمين العام على أن يستعرض بانتظام احتياجات عمليات حفظ السلام من الموظفين المدنيين، حسب الاقتضاء (الفقرة ٢٢)	تستعرض البعثة المتكاملة بصورة منتظمة هيكل ملاك موظفيها كجزء من عملية إعداد الميزانية وتكفل اتساق الموارد المطلوبة من الموظفين مع الاحتياجات.
تحث الأمين العام على بذل قصارى جهده من أجل تقليص المدة التي تستغرقها عمليات استقدام موظفي البعثات الميدانية، آخذة في الاعتبار الأحكام ذات الصلة باستقدام موظفي الأمم المتحدة، وعلى تعزيز الشفافية في عملية التوظيف في جميع المراحل (الفقرة ٢٣).	أُحرز تقدم كبير في ملء الشواغر باستخدام التدابير الخاصة التي كانت سارية المفعول حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، خُولت البعثة صلاحية إصدار تصاريح السلامة الصحية، ما أدى إلى خفض الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التعيين إلى حد

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
	كبير. وفيما يتعلق بالشفافية، فإن جميع عمليات الاستقدام تتم في نظام إنسبيرا (Inspira)، بما في ذلك الإعلانات عن الوظائف الشاغرة المؤقتة. وعملية التوظيف مخولة لكل من المديرين المكلفين بالتعيين، ومكتب الموارد البشرية وشعبة الموظفين الميدانيين.
تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى الحد من الأثر البيئي الإجمالي لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، بوسائل منها تنفيذ نظم مراعية للبيئة لإدارة النفايات ولتوليد الطاقة، على نحو يمتثل تماما للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة وإجراءات الأمم المتحدة البيئية والمتعلقة بإدارة النفايات وغيرها من القواعد والأنظمة (الفقرة ٢٨).	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان قد تم تدريب ٢ ٢٢٠ فردا (من المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة) بشأن الإدارة البيئية. وأجري أكثر من ٧٠ زيارة بيئية إلى مواقع انتشار البعثة المتكاملة وعددها ٤٨ موقعا، وفقا لمقتضيات السياسة البيئية من أجل تقييم إدارة النفايات، ومياه الصرف والطاقة. وسيتواصل الاضطلاع بهذه الأنشطة. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مُنح عقد جديد لإدارة النفايات الصلبة والنفايات الطبية البيولوجية، يتضمن أحكاما تتماشى مع سياسات الأمم المتحدة للبيئة وإدارة النفايات وولاية البعثة لإدارة الآثار البيئية المترتبة عن عملياتها. ونظرا للأهمية المتزايدة التي تحظى بها مسألة إدارة النفايات ومياه الصرف، طُلبت موارد إضافية في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ من أجل الامتثال لسياسات الأمم المتحدة للبيئة وإدارة النفايات.
تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالا لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة ٣١)	نُظمت عدة حلقات دراسية لتقديم المشورة إلى المقاولات التجارية في مالي بشأن عمليات الشراء التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، منحت الأمم المتحدة عقودا لعدة شركات في مالي من أجل تنفيذ مشاريع البناء وغيرها من المشاريع للبعثة المتكاملة.
تطلب إلى الأمين العام أن يعزز الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول في جميع بعثات حفظ السلام، بطرق منها مساءلة إدارة البعثات عن التحقق من مستويات المخزونات قبل القيام بأي عملية شراء من أجل ضمان امتثال السياسات المعمول بها في إدارة الأصول، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الراهنة والمقبلة للبعثة وأهمية	تُعقد اجتماعات منتظمة مع وحدات المحاسبة الذاتية من أجل استعراض احتياجاتها مقابل المقتنيات الموافَق عليها. ونُظم تدريب داخلي للموظفين المعنيين بسلسلة الإمداد. وتم إنشاء وحدة مركزية للمشتريات من أجل توحيد احتياجات البعثة وتجنب الازدواجية والمخزونات الزائدة عن الحاجة.

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو تام (الفقرة ٣٣).	
تطلب إلى الأمين العام أن يستعين على نحو كامل بمكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، لأغراض المشتريات في الميدان (الفقرة ٣٥).	إن البعثة المتكاملة على اتصال وثيق مع المكتب الإقليمي للمشتريات وتستخدم العقود التي يعدّها هذا المكتب. وتشارك البعثة المتكاملة في صياغة الاحتياجات الإقليمية لأغراض أنشطة الشراء الإقليمية، حيثما ينطبق ذلك.
تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يعرض في مقترحاته بشأن الميزانية رؤية واضحة لاحتياجات كل بعثة على حدة فيما يتصل بأعمال البناء، بما يشمل، عند الاقتضاء، وضع خطط متعددة السنوات، وأن يواصل بذل جهوده الرامية إلى تحسين جميع جوانب التخطيط للمشاريع، بما في ذلك الافتراضات التي تقوم عليها صياغة هذه الميزانيات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف التشغيلية على أرض الواقع، وأن يرصد عن كثب تنفيذ الأعمال من أجل كفالة إنجازها في الوقت المناسب (الفقرة ٣٦).	وضعت البعثة المتكاملة خطة لبرنامج بناء مدته ثلاث سنوات وتعكف حاليا على تنفيذه، بما في ذلك بناء مقر البعثة ومعسكرات للأفراد العسكريين ووحدات الشرطة المشكلة وهياكل أساسية ذات صلة بالمطارات. وتباشَر مشاريع البناء على أساس المفهوم العام لعمليات البعثة. وقد أُدرجت الموارد اللازمة من أجل تنفيذ هذا البرنامج في تقارير الميزانية لفترتي ٢٠١٤/٢٠١٥ و ١٦/٢٠١٥ وللفترة الحالية ٢٠١٦/٢٠١٧. وأوضحت البعثة المتكاملة في مقترحات تقرير الميزانية المشاريع المقرر إنجازها خلال دورة الميزانية المعنية والنسبة المئوية للمشاريع التي أُنجزت. وتقوم البعثة برصد الموارد اللازمة لأنشطة البناء وتتولى تنفيذها ورصدها من أجل التقيد بالجداول الزمنية المقررة وضمان تنفيذها في الوقت المناسب. وبمجرد إنجاز تلك الأنشطة، يتم إجراء تقييم لكل مشروع وتوثيق الدروس المستفادة وتحليل البيانات واستخدامها في ترشيد عمليات التخطيط ومقترحات الميزانية التالية. وستواصل البعثة المتكاملة تحديد وتقييم المخاطر المتصلة بتنفيذ المشاريع وتطوير نهج إدارة المخاطر، كلما كان ذلك ضروريا.
تشير إلى الفقرتين ١٣٧ و ١٤٣ من تقرير اللجنة الاستشارية، وترحب بالأعمال الجارية لبدء تنفيذ نظام إدارة معلومات الطيران في جميع عمليات حفظ السلام التي لديها عتاد جوي، وتتطلع إلى مواصلة الإبلاغ عن التحسينات التي تحققت في العمليات الجوية (الفقرة ٣٧).	نظرا لعدم اكتمال تنفيذ نشر نظام إدارة معلومات النقل الجوي في جميع عمليات حفظ السلام، وضعت البعثة المتكاملة حلولا مؤقتة للمنابر الإلكترونية على النحو التالي: (أ) النظام الإلكتروني لطلب الرحلات الجوية الخاصة (eSFR) ونظام الإبلاغ بعد المهمة (AMR)؛

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
	(ب) نظام طلب المهام الجوية العسكرية (eMATR)؛ (ج) النظام الإلكتروني للمهام غير المرتبطة بالبعثة/الرحلات الجوية من خارج الإيرادات/الصيانة/طلب تشغيل المحرك على الأرض)؛ (د) النظام الإلكتروني للإبلاغ (نظام الإبلاغ عن أعمال الصيانة المنجزة)؛ (هـ) النظام الإلكتروني لإدارة الدعم الميداني/أوامر المهام الجوية (المرفق ألف/المرفق باء)؛ (و) النظام الإلكتروني لمتابعة الرحلات الجوية (قاعدة بيانات سجل الاتصالات اللاسلكية لكل رحلة تقوم بها البعثة وحفظ السجلات) وقد ساهمت هذه المنابر في الاستغناء عن العمليات الورقية لحفظ إرث البعثة، وفي كفالة المزيد من الشفافية والدقة وسرعة التجهيز ومراقبة أساليب العمل وعمليات تخزين السجلات. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أُبلغت البعثة المتكاملة بأن البعثة سوف تُدرَج في نظام إدارة معلومات النقل الجوي ويجري حاليا الاضطلاع بأنشطة التخطيط لتنفيذ هذا الإدراج.
تلاحظ البيئة التي كثيرا ما تكون خطرة ومعادية والتي تشتغل في ظلها الأطقم الجوية العاملة مع الأمم المتحدة بموجب عقود، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر في التدابير التي ينبغي تنفيذها من أجل تعزيز أمن هذه الأطقم، بما في ذلك التأكيد على تحديد نطاق المسؤولية الملائم فيما يخص تناول الجوانب الأمنية ذات الصلة، وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٣٨).	نفذت البعثة المتكاملة التدابير التالية لتعزيز أمن الأطقم الجوية: (أ) توفير الإقامة للأطقم داخل معسكرات البعثة المتكاملة في المناطق؛ (ب)مرافقة الأطقم إلى المطارات، حسب الاقتضاء ورهنا بالحالة الأمنية؛ (ج) توفير وسائل النقل المدرعة لتحركات الأطقم من المطار وإليه عند وجود تهديد أو مخاطر أمنية؛ (د) توفير معدات الحماية الشخصية مثل الخوذ والسترات الواقية من الرصاص؛

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
	(هـ) تقديم إحاطات يومية إلى الأطقم بشأن الحالة الأمنية؛
	(و) نشر الأصول الجوية العسكرية في المواقع المحفوفة بالمخاطر الأمنية الكبيرة.
تشير إلى الفقرة ١٤٧ من تقرير اللجنة الاستشارية، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل الاتساق والشفافية وفعالية التكلفة في الميزنة للمنظومات الجوية غير المأهولة في الميزانيات المقترحة لفرادى عمليات حفظ السلام في هذا الصدد، بوسائل منها عرض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالنواتج، عند الاقتضاء، في سياق إطار الميزانية القائمة على النتائج، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يُضَمِّن تقريره الاستعراضي العام المقبل معلومات شاملة، بما في ذلك الدروس المستفادة من استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٣٩).	يمثل نشر المنظومات الجوية غير المسلحة وغير المأهولة عنصرا جديدا في عمليات حفظ السلام. فالنظم الحالية توفر دعما تفاعليا بالصور الملتقطة ضمن مسافة ١٠٠ كيلومتر من مواقع الانتشار الحالية، مما يساهم في تحسين الوعي بالأوضاع ودعم فهم الحالة من خلال تسليط الضوء على الأنشطة ووضع تحليل لنمط الحياة. وقد شكل اتساع منطقة العمليات تحديا بسبب أوجه قصور النظم الحالية من حيث نطاقها ومدى نشرها. وساهمت النظم المحمولة يدويا والتي يسهل نشرها بسرعة في تحسين القدرات في المواقع النائية؛ بيد أنها تتطلب مراعاة خاصة من حيث استدامتها ومتطلبات حماية القوة. الدروس الإضافية المستفادة تبيّن أن استخدام النظم الجوية غير المسلحة وغير المأهولة بمثل أداة مضاعفة للقوة في دعم عدة بعثات. فالمركبات الجوية غير المأهولة قادرة على الانتشار بسرعة وتبرهن على أن الأمم المتحدة تقوم برصد وردع الأعمال العدائية؛ ويمكن أيضا نشرها بصورة سرية لتيسير الإلمام بالحالة والأمن للقوات في الميدان. ويمثل الدعم بواسطة التصوير أداة أقل تدخلا في حياة السكان. وعلاوة على ذلك، فإن نشرها أقل تكلفة بالمقارنة مع غيرها من الأصول الجوية. ويمكن استخدام المنظومات الجوية غير المسلحة وغير المأهولة لرصد نمط الحياة في المجتمعات المحلية ولكشف الأعمال التحضيرية لشن هجمات ضد قوافل البعثة المتكاملة. واستخدام النظم الجوية غير المسلحة وغير المأهولة بوصفها أداة مضاعفة للقوة في عمليات القوافل لا يتيح فقط الإلمام

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
	بالحالة، بل ويعزز أيضا ثقة الموظفين في الميدان. وما فتئ التعاون بين وحدة المركبات الجوية غير المأهولة والوحدات المدعومة يتحسن مع كل بعثة، وما فتئت تتزايد المكاسب المتأتية من كل بعثة. ويمكن تزويد جميع الطائرات المأهولة التابعة للأمم المتحدة بالنظام الجوي لتفادي الاصطدام (ACAS II) لتشغيله في المجال الجوي العام/المشترك مع المنظومات الجوية غير المأهولة. ويمكن تزويد جميع طائرات الأمم المتحدة غير المأهولة/الموجهة عن بُعد أو ذاتية التشغيل بجهاز إرسال واستجابة يعمل في إطار الأسلوب "C" أو تشغيلها بصورة منفصلة تماما عن المجال الجوي للطائرات المأهولة. (ويتوقف تحقيق الشرط الأخير على توفير خدمات تنظيم الحركة والملاحة الجوية).
تشير أيضا إلى الفقرة ٢١ من قرارها ٢٧٢/٦٩ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لتعزيز المساءلة في جميع قطاعات البعثات الميدانية، وتحث، لهذا الغرض، الأمين العام والدول الأعضاء على اتخاذ كل الإجراءات ذات الصلة، كلٌّ في مجال اختصاصه، بما في ذلك مساءلة الجناة [عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي] (الفقرة ٥٠).	تواصل البعثة المتكاملة متابعة القضايا المفتوحة وتقديم التوصيات بشأن تدابير المساءلة التي تتخذها الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن، وفرض الإجراءات التأديبية في الحالات المدعومة بأدلة كافية، ومنع المدانين من المشاركة في عمليات حفظ السلام في المستقبل.
تطلب إلى الأمين العام كفالة توافر آليات للإبلاغ يسهل وصول ضحايا الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي إليها (الفقرة ٥١).	تتاح بانتظام المعلومات المتعلقة بآليات الإبلاغ (الخط الهاتفي المباشر، والبريد الإلكتروني، وبصفة شخصية) لموظفي الأمم المتحدة وللسكان المحليين من خلال التدريب ودورات التوعية، وكذلك من خلال الملصقات، وسيجري عما قريب بثها عبر إذاعة البعثة المتكاملة.
تطلب إلى الأمين العام أن يبذل المزيد من الجهود لضمان توعية جميع الأفراد تماما بمسؤولياتهم الشخصية فيما يتعلق بسياسة عدم التسامح مطلقا [إزاء	يتم تعميم المعلومات عن معايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الشخصية عن الامتثال لسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي] المتبعة في المنظمة عند وصولهم إلى البعثة، وضمان استمرار وفائهم بتلك المسؤوليات طوال فترة نشرهم (الفقرة ٥٤).	الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، من خلال تنظيم العروض الإيضاحية المقدمة في الدورة التوجيهية للوافدين الجدد وأثناء التدريب المستمر لجميع فئات الموظفين، أينما نُشرت. وتوجه الرسائل التذكيرية بصورة دورية عبر الإنترنت والإنترانت، كما يتم نشرها في الصفحة الشبكية للفريق المعني بالسلوك والانضباط.

(القرار ٢٨٩/٦٩ ألف)

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
إن الجمعية العامة،	
تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الوضع النقدي للبعثة قيد الاستعراض، وأن يقدم، على أساس استثنائي، تقريرا عن ذلك أثناء الجزء الرئيسي من دورتها السبعين (الفقرة ٤).	قُدم تقرير الأمين العام عن الوضع النقدي للبعثة المتكاملة (A/70/443) إلى الجمعية العامة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وذلك في الجزء الرئيسي من دورتها السبعين.

(القرار ٢٨٩/٦٩ باء)

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
إن الجمعية العامة،	
تؤكد أهمية توفير موظفين ذوي مؤهلات مناسبة للعنصر الطبي للبعثة، ووضع ترتيبات مناسبة للتعامل مع حالات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، بما في ذلك إلى المرافق الطبية في مستشفيات المستوى الرابع، من أجل توفير الخدمات الطبية المناسبة لجميع أفراد البعثة، وتحث الأمين العام على أن ينظر في إنشاء مستشفى من المستوى الثالث في منطقة البعثة وأن يقدم تقريرا عن ذلك في الجزء الثاني من دورة الجمعية العامة السبعين المستأنفة (الفقرة ٩).	سعيا لتوفير ما يكفي من الدعم الطبي بمعايير الأمم المتحدة لموظفي المنظمة في جميع مناطق انتشارهم، قامت البعثة المتكاملة باستعراض وتنقيح احتياجات الموظفين من الخدمات الطبية على النحو المبين في ميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ومن أجل ترشيد الخدمات الطبية والإدارية وخدمات الرقابة في المكاتب الإقليمية الرئيسية الأربعة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، شرعت البعثة في إنشاء فريقين طبيين متقدمين، باستخدام المعدات المملوكة للأمم المتحدة، في غاو وموبتي. وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، يُقترح الارتقاء بمستوى هذين الفريقين لبلوغ مرتبة عيادات المستوى الأول ذات التجهيزات المماثلة. وسيتم أيضا إنشاء عيادتين

المقر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقر/الطلب
	من المستوى الأول باستخدام المعدات المملوكة للأمم المتحدة في كل من كيدال وتمبكتو.
	وبالتعاون مع شعبة الخدمات الطبية وشعبة الدعم اللوجستي في المقر، تواصل البعثة النظر في صلاحية الخدمات المقدمة وثغرات الأداء التي لا تزال قائمة في المرافق الطبية من المستوى الثاني المملوكة للبلدان المساهمة بقوات. وفي باماكو، ثمة عقد تجاري مبرم مع أحد مرافق القطاع الخاص لتوفير خدمات مستشفى من المستوى الثاني. ويساهم هذا المستشفى في التخفيف من حدة ثغرات الأداء وتوفير الرعاية الطبية للموظفين والأفراد في باماكو، كما يعمل بوصفه مركزا متقدما للإجلاء من المستوى الثاني (مزودا بتجهيزات الفحص المقطعي المحوسب) ومنشأة احتياطية لاستيعاب الإصابات الجماعية.
	وتقدم الخدمات الطبية من المستوى الثالث في المستشفى الرئيسي (Hopital du Principal) (وهو مستشفى من المستوى الثالث) في داكار وفي المستشفى العسكري ٣٧ في أكرا.
	وتقدم الخدمات الطبية من المستوى الرابع عن طريق توجيه طلب توريد إلى الحكومة المصرية في المركز الطبي الدولي وفي مستشفى الحلمية العسكري في القاهرة، ومستشفى الغردقة العسكري في الغردقة.
	وتواصل البعثة استعراض وتحسين قدراتها في مجال إجلاء المصابين والإجلاء الطبي داخل منطقة البعثة وخارجها.
	ويشمل مفهوم الخدمات الطبية للبعثة المتكاملة أيضا أصحاب مصلحة آخرين مثل قدرة إجلاء المصابين لمستشفى برخان من المستوى الثاني في غاو، والقدرة الطبية لبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي.
	وتعكف البعثة، بالتشاور مع شعبة الخدمات الطبية وشعبة الدعم اللوجستي في المقر، على تقييم الأولويات لكي تقرر إما إنشاء مستشفى للبعثة من المستوى الثالث (يكون إما تجاريا أو مقدما من أحد البلدان المساهمة بقوات) أو ترشيد ومواصلة استخدام الإطار الحالي.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة

(A/69/839/Add.2)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ تنفيذا للطلب/التوصية
وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن السياق الأمني في شمال مالي قد تغير إلى حد كبير، حيث تسببت الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام المضادة للمركبات المزروعة على طول الطرق التي تسلكها البعثة المتكاملة في إعاقة حرية حركة البعثة بشكل كبير وأثرت سلبيا على سلسلة الإمدادات والعمليات الجارية في شمالي مالي. وفي ظل استمرار الاضطراب الشديد للحالة الأمنية في منطقة العمليات، انصبّ تركيز البعثة على الأولويات الفورية، بما في ذلك تحسين التدابير الأمنية، لا سيما على مستوى المناطق. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة تشهد حاليا أعلى متوسط سنوي لمعدل الوفيات مقارنة بسائر بعثات حفظ السلام، حيث سُجلت فيها ٥٠ حالة وفاة و ١٧٦ حالة إصابة بجروح حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥. وتعرب اللجنة عن بالغ القلق إزاء استمرار ارتفاع عدد الوفيات والإصابات في البعثة المتكاملة، وتتوقع من الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لتعزيز سلامة وأمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين (الفقرة ١٦).	بناء على تقييمات المخاطر الأمنية التي أجريت في مختلف المناطق في شمال مالي، وُضعت استراتيجيات مختلفة لإدارة المخاطر وتمت التوصية بتنفيذها من أجل زيادة سلامة وأمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين. ولئن ظلت التهديدات المحدقة بالبعثة المتكاملة فيما يتعلق بأخطار المتفجرات، بما في ذلك الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والنيران غير المباشرة، تهديدات كبيرة، فقد أحرز بعض التقدم منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مجال التخفيف من حدة هذه الأخطار بهدف التقليل إلى أدنى حد من القتلى والجرحى. وحدث انخفاض كبير في معدل الوفيات/الآثار الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويعزى هذا الانخفاض إلى العديد من الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها عناصر متعددة في البعثة فضلا عن الشركاء، على النحو المبين أدناه. وساهم تعزيز منطقة البعثة بالمركبات المحصنة ضد الألغام المقدمة أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى البلدان المساهمة بقوات، في حماية الجنود من الانفجارات. وتأخذ قيادة البعثة على محمل الجد التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع فيما يتعلق بسلامة الأفراد وتنفيذ ولاية البعثة، ولذا فقد قامت بزيادة الموارد والدعم السياسي والتنفيذي بدرجة ملحوظة من أجل الاضطلاع بالأنشطة الرئيسية للتخفيف من الأخطار دون أي تأخير. وبفضل الدعم المقدم من البعثة وقيادة المقر لتدابير التخفيف هذه، تمكنت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من زيادة نطاق ومضمون دعمها للبعثة، ولا سيما الدعم المقدم إلى حفظة السلام.

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ تنفيذا للطلب/التوصية
	ومنذ شرعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تقديم التدريب للتوعية بخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتصدي لها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أتم أفراد قوات البعثة المتكاملة وشرطتها هذا التدريب، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في تعزيز فهم البعثة ومعرفتها بشأن هذه الأجهزة.
	وعلى مدى عام ٢٠١٥، زادت بصورة مطردة أنشطة الاستجابة التقنية التي تضطلع بها قدرة البعثة المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة، مع تحسين التنسيق بين قوات البعثة وعناصر الدعم مما ساهم في تيسير نشر الأفرقة المكلفة بمهام في جميع أنحاء منطقة البعثة في غضون مهلة قصيرة استجابة للاحتياجات التشغيلية والأمنية.
	ورغم ما حققته هذه التحسينات وهذه الجهود من أثر في سلامة أفراد البعثة المتكاملة، فإن استمرارها يظل ضروريا، كما يتعين القيام بمزيد من الأعمال لضمان خفض الأثر المترتب على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع فيما يتعلق بحرية التنقل وإعادة الإمداد اللوجستي.
	وينبغي التشديد على أنه ما لم يتم تحقيق وجود أمني وطني مستدام يحكم السيطرة على الإقليم برمته، وما لم يتم إقرار أسس سيادة القانون في جميع أنحاء شمال مالي، يُتوقع أن تستمر التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغير ذلك من التهديدات غير المتناظرة.
	وإلى أن يتحقق ذلك، يُرجح أن يستمر استهداف البعثة بالهجمات، وبالتالي فإنها ستواصل اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار المترتبة على هذه الهجمات فيما يتعلق بسلامة وأمن أفرادها وحرية تنقلهم من أجل تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف.
	وتشمل الجهود المحددة الرامية إلى زيادة حرية التنقل، ولا سيما على طول طرق الإمدادات الرئيسية، زيادة التركيز على مهارات وقدرة سرايا المشاة على التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ تنفيذا للطلب/التوصية
	وبخلاف الاشتراكات المقررة، تمكنت سرايا المشاة الأفريقية التابعة للبعثة، بفضل مساهمة مقدمة من الصندوق الاستئماني دعماً لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، من تلقي التدريب في مجال البحث التقني عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وكشفها، باستخدام نهج تدريب المدرِّبين الرامي إلى تفعيل المهارات المكتسبة.
	ويجري توسيع نطاق هذا النهج في البلد من خلال تنفيذ مشروع تجريبي لتزويد إحدى كتائب المشاة بمهارات التخطيط والدعم التشغيلي فيما يتعلق بالبحث عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وكشفها خلال عمليات دعم القوافل أو الدوريات.
	وتبعا لنجاح هذا النهج وما سيحققه من أثر، يُحتمل أن تقرر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام توسيع نطاق الدعم الذي يتيحه ليشمل وحدات المشاة.
وتعكس تقديرات التكاليف للموظفين المدنيين معامل شغور نسبته ٢٠ في المائة للموظفين الدوليين، و ٣٠ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، و ٣٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٢٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، و ٣٠ في المائة للأفراد المقدمين من الحكومات (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦). ويشير الأمين العام إلى أن جميع معدلات الشغور المتوقعة ستظل دون تغيير مقارنة بالفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، باستثناء معدل شغور فئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، الذي أدرج بنسبة ٣٥ في المائة في الفترة السابقة. وتتوقع اللجنة أن يتم ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٢٣).	يبلغ المعدل الحالي لشغل وظائف الموظفين الدوليين ٨٣ في المائة، ويصل عدد الوظائف المؤقتة الدولية المشغولة إلى ٦١٢ وظيفة.
	وتنظر البعثة المتكاملة حاليا في ٥٥ عملية اختيار شُرع في إجراءات الإلحاق المتعلقة بها، ومن المتوقع أن يلتحق الموظفون بالعمل بحلول أوائل عام ٢٠١٦.
	ويجري استقدام موظفين لشغل ٤٠ وظيفة دولية مؤقتة.
	وقد طبقت البعثة المتكاملة تدابير خاصة ظلت سارية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مما ساعد على تسريع عملية الاستقدام.
	وباعتماد أداة إدارة العرض في نظام إنسبيرا (Inspira)، جرى أيضا تدريب الموظفين على كيفية استخدام هذه الأداة الجديدة. وسيساهم ذلك في زيادة شفافية العملية وتحسين دقة الملاك الوظيفي للبعثة.
	وتتطلب ولاية البعثة أسفارا كثيرة لحضور الاجتماعات

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ تنفيذا للطلب/التوصية
	المختلفة، بما في ذلك المفاوضات والدورات التدريبية المتكاملة. وسعيا لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد المالية، شرعت البعثة بدأب في الاستعانة بالوسائل التكنولوجية المتاحة، مثل التداول عن طريق الفيديو، كلما أمكن ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل البعثة بصورة دورية مع رؤساء الأقسام للتأكيد على أهمية الحجز المبكر للتذاكر، ومن ثم التقيد قدر الإمكان بسياسة الـ ٢١.
وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن موارد السفر في مهام رسمية ينبغي أن تستخدم بحكمة لصالح المنظمة، وأن الاعتبار الرئيسي في منح الإذن بالسفر في مهام رسمية ينبغي أن يكون مدى ضرورة الاتصال المباشر لتنفيذ الولاية. وإنْ لم يكن هذا الاتصال المباشر ضروريا، فإنه ينبغي استخدام أساليب أخرى للاتصال بدلا من ذلك (انظر A/69/787، الفقرة ٢٩) (الفقرة ٤٢).	وكما ذُكر أعلاه، تستعين البعثة بوسيلة التداول عن طريق الفيديو، كلما أمكنها ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تجميع الرحلات متى كان ذلك ممكنا، للحد من التكاليف.
وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن تدابير من قبيل دمج الرحلات واعتماد أساليب بديلة للاتصال، لن تسهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى الحد من تعطيل الأعمال اليومية للموظفين والأثر المحتمل لذلك على تنفيذ البرامج جراء غيابهم لفترات متكرِّرة أو مطوَّلة عن البعثة (انظر A/68/782، الفقرة ١٩٩) (الفقرة ٤٣).	بمثل نشر المنظومات الجوية غير المسلحة وغير المأهولة عنصرا جديدا في عمليات حفظ السلام. وقد استندت تقديرات التكاليف إلى المعدل الفعلي المتفاوَض عليه بموجب طلب توريد إلى دولتين من الدول الأعضاء من أجل خمس منظومات. وحُددت التكلفة المعيارية للمنظومة الجوية التجارية غير المأهولة على أساس الترتيبات التعاقدية المبرمة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتوافر لدى البعثة المتكاملة الآن بيانات مسجلة بشأن التكلفة الفعلية للمنظومات العسكرية في إطار طلبات التوريد للبلدان المساهمة بقوات، ويرد ذلك في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وفيما يخص المنظومات المدنية التجارية، تستند تقديرات التكاليف إلى آخر المعلومات المستقاة من المفاوضات الأخيرة بشأن عقد لخدمة المنظومات الجوية التجارية غير المأهولة.
وتلاحظ اللجنة أن تقريري الأمين العام لم يتضمنا اعتمادات محددة في الميزانية للمنظومات الجوية غير المأهولة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى رأيها الذي أعربت عنه في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام بأن هناك	

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ تنفيذا للطلب/التوصية
حاجة إلى مزيد من الاتساق والشفافية في ميزنة المنظومات الجوية غير المأهولة في الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام (انظر A/69/839، الفقرة ١٤٧) (الفقرة ٤٦، مقتطف)	
وتلاحظ اللجنة أن تقرير الأمين العام يورد المشاريع السريعة الأثر في إطار العديد من عناصر البعثة المتكاملة، حيث يوردها مثلا في إطار تحقيق الاستقرار الأمني وحماية المدنيين في شمال مالي، وكذلك في إطار الإنعاش المبكر في شمال مالي. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن بعض المشاريع السريعة الأثر مدرجة ضمن العنصر ذي الصلة، حيث تقدم الدعم إلى المؤسسات العامة المحلية، وتساهم بالتالي في تعزيز الثقة في البعثة وفي ولايتها. وتشجع اللجنة البعثة المتكاملة على اختيار المشاريع وتنفيذها في الوقت المناسب كي يتسنى تحقيق أثرها السريع (الفقرة ٥٠، مقتطف).	تنص السياسة العامة التي تنتهجها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن المشاريع السريعة الأثر على وضع ترتيبات معجّلة لتوقيع مذكرات التفاهم بشأن المشاريع التي تختارها لجنة استعراض المشاريع واتخاذ ترتيبات إدارية سريعة داخل البعثة من أجل دعم المشاريع السريعة الأثر. ويشمل ذلك وضع مهلة زمنية لا يمكن تجاوزها لتجهيز طلبات الدفع الواردة اعتبارا من تاريخ استلام الوثائق المطلوبة؛ وينبغي لقسم الشؤون المالية إبلاغ مديري المشاريع السريعة الأثر وفرادى المسؤولين عن تنسيق كل مشروع بمجرد إيداع الأموال لدى الوكالة المنفِّذة. وتمشيا مع ما تقدم، اعتُمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إجراءات تشغيل موحدة تتضمن إجراءات واضحة من أجل اختيار المشاريع ودفع الأموال المتعلقة بها وتنفيذها والإبلاغ عنها وتقييمها. وستكفل البعثة المتكاملة صرف الأموال في غضون الإطار الزمني المحدد، على نحو يتيح تنفيذ المشاريع والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.
تلاحظ اللجنة التدابير التي اتخذتها البعثة المتكاملة لدعم حماية البيئة، وتأمل أن تبذل كل الجهود الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من أي تأثير سلبي لأنشطة البعثة في البيئة. وفي هذا الصدد، تواصل اللجنة دعم الجهود الرامية إلى التخفيف من أثر بعثات حفظ السلام في البيئة، بما في ذلك من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتؤكد من جديد أهمية منح الأولوية للتدابير الأكثر فعالية، وتكثيف تلك التدابير، وتبادل أفضل الممارسات بين جميع عمليات حفظ السلام (A/68/782، الفقرة ١٢٠) (الفقرة ٥٣، مقتطف).	ليس لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مكتب في مالي. ومع ذلك، تظل البعثة المتكاملة على اتصال منتظم بالبرنامج، بما في ذلك من خلال مكتب شؤون البيئة في شعبة الدعم اللوجستي، الذي يشرف على التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومقر الأمم المتحدة. وثمة اتصال مستمر بين البعثة المتكاملة وشعبة الدعم اللوجستي من أجل تبادل أفضل الممارسات بشأن التدابير البيئية الفعالة.

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(A/69/839/Add.13)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ تنفيذا للطلب/التوصية
يبلغ أحد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي أبلغت عنها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما يقرب من مليوني دولار تحت بند العمليات الجوية، وقد تحقق هذا المكسب بفضل ترشيد عدد المسافرين الذين يستخدمون الرحلات الجوية للأمم المتحدة وتقليص إجمالي عدد الرحلات الجوية بناء على ذلك. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الميزانية المقترحة أن البعثة فرضت سياسة جديدة لاستخدام الرحلات الجوية العادية من خلال تحديد مستويات الأولوية للركاب (المرجع السابق، الفقرة ١٢٧؛ انظر أيضا الفقرة ١٧ (ج) أعلاه). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن التغييرات الرئيسية تتعلق بفئات الركاب التي جرى تعيينها لمستويات الأولوية المختلفة. ولا تقوم القدرة المعروضة على تسيير الرحلات إلا على عدد الركاب في الفئات من ١ إلى ٣ (الإجلاء الطبي؛ وموظفو البعثة الرفيعو المستوى؛ وجميع أفراد البعثة المدنيين والعسكريين والشرطيين المسافرين في مهام رسمية)، في حين يحظى الركاب من أفراد فريق الأمم المتحدة القطري المسافرين في مهام رسمية ومُعالي موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأولوية أدنى. وعلاوة على ذلك، تلغى الرحلات الجوية عندما يكون عامل الحمل (الركاب والبضائع) دون نسبة ٢٠ في المائة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى التدابير المعقولة والعملية التي ترمي إلى زيادة الكفاءة والتي تضطلع بها البعثة، وترى أن هذه التدابير ينبغي أن تنظر فيها عمليات حفظ السلام كافة قدر الإمكان (الفقرة ٣٦).	تعمل البعثة المتكاملة في بلد تتسع فيه المسافات بشكل مفرط وتسوده بيئة عدائية ونقص في الهياكل الأساسية على نحو يعوق حركة المسافرين برا. وتعتمد البعثة إلى حد كبير على وسائل النقل الجوي لنقل الأفراد المدنيين والعسكريين، كما تعوّل على المتعاقدين معها لتيسير تنفيذ المهام الصادر بها تكليف. وتستند المهام الجوية للبعثة المتكاملة إلى الطبيعة الخاصة للمهمة والاحتياجات التشغيلية لنقل الفئة ١ و ٢ و ٣ من الركاب وهي: الإجلاء الطبي، وأفراد البعثة الرفيعو المستوى، وجميع موظفي البعثة من المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المسافرين في مهام رسمية. وتقوم البعثة باستمرار بتحليل الاحتياجات من النقل الجوي وتنفذ تغييرات كل ثلاثة أشهر لتلبية هذه الاحتياجات. ويجري نقل ركاب الأولوية من الفئتين ٤ و ٥ على أساس توافر الأماكن.

المرفق الأول
تعاريف

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول من هذا التقرير)؛

- إنشاء الوظيفة: يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى، أو القيام، بطريقة أخرى، باستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- إعادة ندب الوظيفة: يقترح أن يسند إلى وظيفة معتمدة قصد بها أداء مهمة معينة، القيام بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وفي حين قد ينطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير المكان أو المكتب الذي تؤدى فيه، فإنه لا يُغير فئة الوظيفة أو رتبتها.
- نقل الوظيفة: يقترح نقل وظيفة معتمدة لكي تشمل مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- إعادة تصنيف الوظيفة: يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبتها أو تخفيضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المرتبطة بهذه الوظيفة تغيرا كبيرا.
- إلغاء الوظيفة: يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم تعد هناك حاجة لتنفيذ الأنشطة التي اعتُمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- تحويل الوظيفة: هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف وهي كما يلي:
  - تحويل وظائف مؤقتة ممولة من بند المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تُنفَّذ ذات طابع مستمر.
  - تحويل مهام متعاقدين فرادى أو أفراد عاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة

٢٩٦/٥٩، يقترح تحويل مهام متعاقدين فرادى أو أفراد عاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.

- تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

يشير الفرع ثالثا من هذا التقرير إلى أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من فروق الموارد وفقا لخيارات قياسية محددة مدرجة ضمن الفئات القياسية الأربع التالية:

- عوامل متصلة بالولاية: الفروق المترتبة على التغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو على التغيرات في الإنجازات المتوقعة وفق ما تقتضيه الولاية.
- عوامل خارجية: الفروق الناجمة عن أطراف أو ظروف خارجة عن الأمم المتحدة.
- معايير التكاليف: الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- عوامل متصلة بالإدارة: الفروق المترتبة على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بفعالية أكبر (كإعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بكفاءة أكبر (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الإبقاء في الوقت ذاته على نفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل متصلة بالأداء (بطرق منها، مثلا، وضع تقدير منقوص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو التأخر في استقدام الموظفين).

المرفق الثاني: خريطتان تنظيميتان

ألف - المكاتب الفنية والإدارية

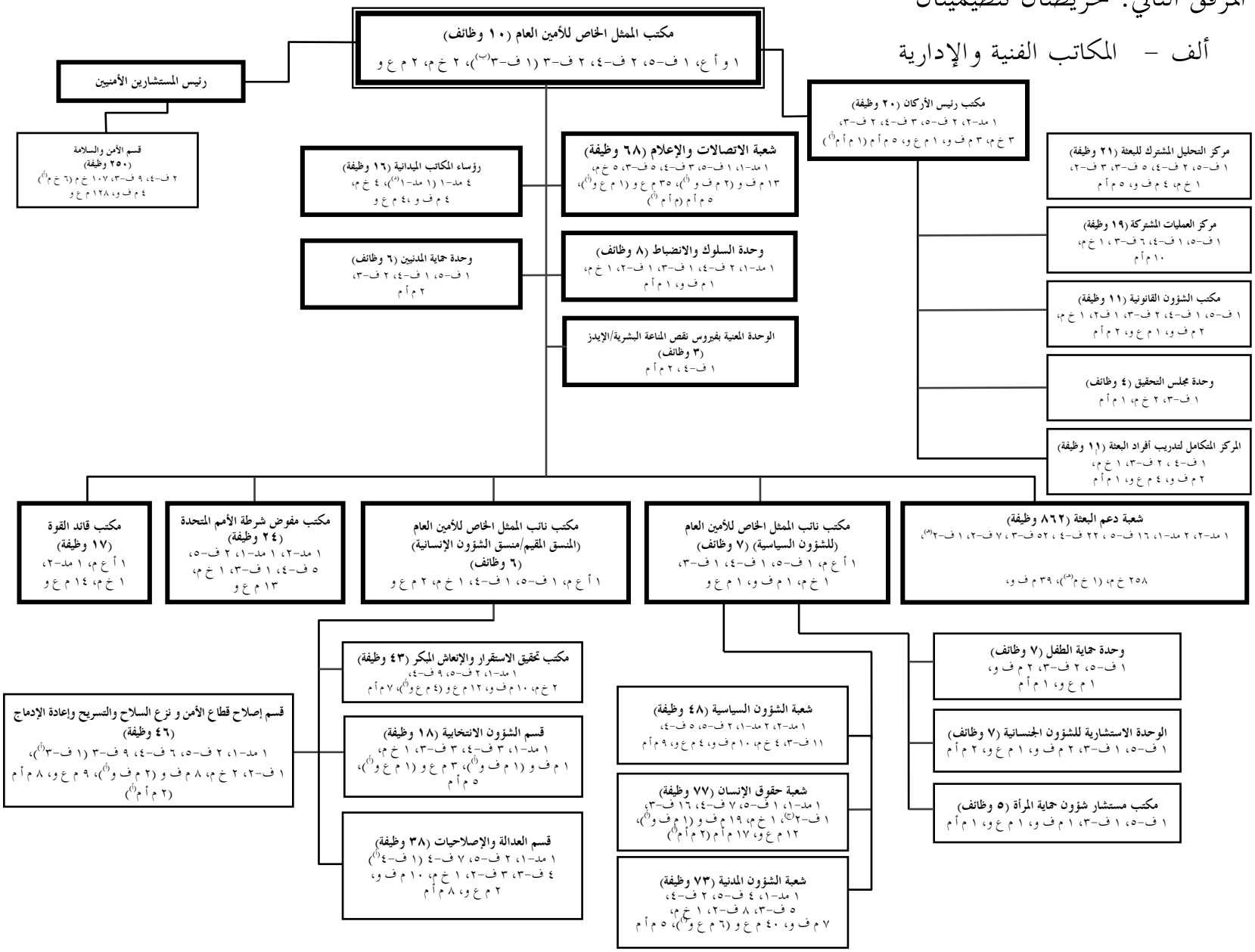

باء - شعبة دعم البعثة

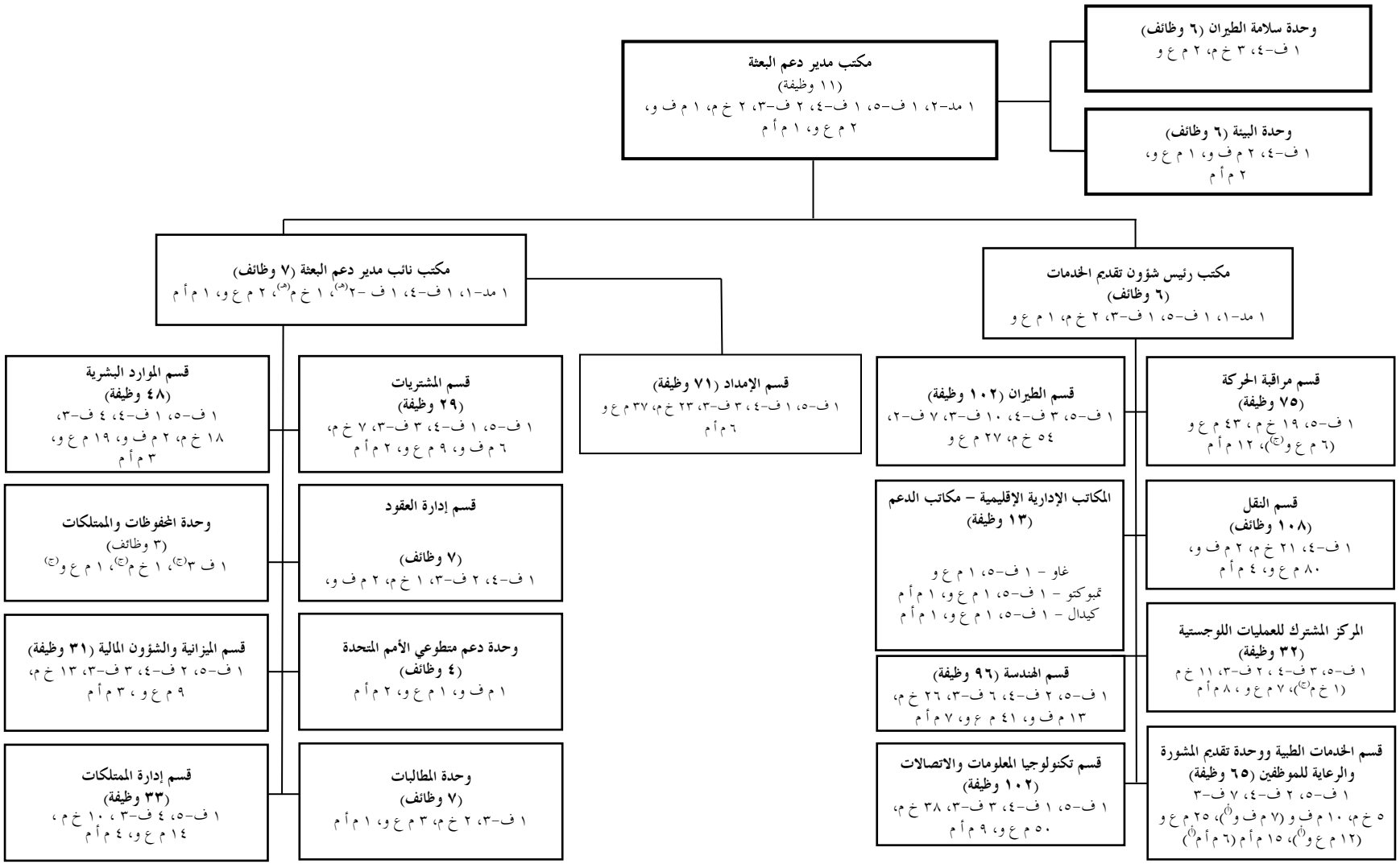

المختصرات: خ م = خدمة ميدانية؛ م ع و= موظف وطني من فئة الخدمات العامة، م ف و = موظف وطني من الفئة الفنية، م أ م = متطوع من متطوعي الأمم المتحدة.

(أ) وظائف جديدة (ب) وظائف منقولة

(ج) وظائف معاد ندبها (د) وظائف معاد تصنيفها

(هـ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة

المرفق الثالث

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء والآلية
السلام والأمن والمصالحة الوطنية الميزانية: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): ٦٦٧ ٠٨٢ ١٦ دولارا؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: ١٠ ملايين دولار؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة: ٢ مليون دولار؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): ١,٢ مليون دولار (٢٠١٦)، و ٣ ملايين دولار (٢٠١٧)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٤ ملايين دولار (٢٠١٦)، و ٤ ملايين دولار (٢٠١٧)؛ المنظمة الدولية للهجرة: ٨,٤ ملايين دولار؛ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: ٧٨٧ ٤٠٦ ١٠ دولارا (٢٠١٦)، و ٨ ملايين دولار (٢٠١٧*)	• ١-١ ضمان السلم والاستقرار من خلال إجراء حوار سياسي شامل، وإصلاح المؤسسات، وتعزيز التعايش السلمي، مع احترام حقوق الإنسان ١-٢ بحلول عام ٢٠١٩، تيسير التماسك الاجتماعي بإقامة العدالة الانتقالية، وإجراء حوار بين المجتمعات المحلية، ونشر الثقافة والتعليم من أجل السلام	• ١-١-١ الحد من مخاطر المتفجرات من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمجتمعية ١-٢-١ تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات التي تتولى عملية المصالحة والعدالة الانتقالية وللمجتمع المدني على تعزيز المصالحة، والحق في معرفة الحقيقة، والعدالة، والجبر للضحايا ١-٢-٢ اكتساب المجتمعات القدرة التقنية على منع نشوب النزاعات المجتمعية وإدارتها، وتعزيز التماسك الاجتماعي وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين والمشردين داخليا • ١-٢-٣ تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات (وزارة التعليم، ومؤسسات التعليم العالي، واتحادات الطلاب، ونقابات المعلمين) للتشجيع على التعليم بهدف نشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان • ١-٢-٤ إعادة تأهيل التراث الثقافي المادي والمعنوي واستحداث أدوات لتعزيز التنوع ومظاهر التعبير الثقافي	الجهة الرائدة: إصلاح القطاع الأمني/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي شركاء الأمم المتحدة: عملية الوساطة، ولجنة المساعدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وشرطة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والكيانات المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء والآلية
الحوكمة الرشيدة الميزانية: اليونيسيف: ٦٦٧ ١٩٨ ١٠ دولارا؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة: ١,٥ مليون دولار؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٠٠٠ ١٢٥ ١٤ دولار؛ المنظمة الدولية للهجرة: ٢ مليون دولار؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: ٠٠٠ ١٦٠ ٢ (٢٠١٦-٢٠١٧)؛ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: ٨٥٢ ٩٥٠ ٢ دولارا (٢٠١٦)، و ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار (٢٠١٧*)	٢-١ ممارسة المؤسسات الحكومية والوطنية والمحلية ولايتها العامة بمزيد من الفعالية، ومشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية المعنية وكفالة الرقابة المدنية وفقا لمبادئ الحكم الرشيد	• ٢-١-١ تعزيز قدرة الجمعية الوطنية وغيرها من الهيئات (قسم الحسابات التابع للمحاكم العليا) لتحسين المساءلة في إدارة السياسة العامة • ٢-١-٢ تعزيز قدرة الدولة وهيئة إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني لتحسين مصداقية العملية الانتخابية وزيادة المشاركة، ولا سيما مشاركة النساء والشباب • ٢-١-٣ تفعيل استراتيجيات وخطط العمل وإتاحتها من أجل تعميق اللامركزية وتعزيز الإدارة المحلية • ٢-١-٤ تعزيز قدرات المجتمع المدني ووسائط الإعلام لتحسين الرقابة المدنية، ومساءلة المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب في الحياة العامة • ٢-١-٥ تحسين عمل المؤسسات القضائية والجنائية وهيئات مكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء الإقليم الوطني في إطار عملية إصلاح تتسق مع مبادئ الإطار القانوني للدولة • ٢-١-٦ اكتساب الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان القدرة المؤسسية والتقنية على الاضطلاع بمهامها بشكل أفضل وفقا للمعايير الدولية	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شركاء الأمم المتحدة: اليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية، والمنظمة الدولية للهجرة
الحصول على الخدمات الاجتماعية الميزانية: اليونيسيف: ٦٦٧ ١٧٨ ٨٧ دولارا؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: ١٤٣ ٦٨٠ ٥ دولارا (٢٠١٦)، و ١٥٩ ١٠٥ ٦ دولارا (٢٠١٧)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة: ٣,٥ ملايين دولار؛ اليونسكو:	٣-١ زيادة حصول الفئات الأضعف والفئات المتضررة من الأزمة على الخدمات الاجتماعية الجيدة النوعية والاستفادة منها على نحو أكثر إنصافا	• ٣-١-١ حصول الفئات الضعيفة على مجموعة متكاملة من الخدمات الصحية الجيدة النوعية • ٣-١-٢ حصول السكان، ولا سيما الفئات الأضعف، على خدمات جيدة النوعية في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ورعاية المصابين بهما • ٣-١-٣ حصول الأمهات والأطفال، ولا سيما الأضعف أو المتضررين من أزمات الغذاء والتغذية، على مجموعة كاملة من التدخلات في مجال التغذية	الجهة الرائدة: اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان شركاء الأمم المتحدة: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومفوضية الأمم المتحدة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء والآلية
١٠٠ ٥٧٧ ٥ دولار؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): ٠٠٠ ١٠٠ دولار (٢٠١٦)؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: ٠٠٠ ٥٠٠ دولار (٢٠١٦)، و٠٠٠ ٤٠٠ دولار (٢٠١٧)؛ منظمة الصحة العالمية: ٠٠٠ ٢٨٠ ١٠ دولار؛ برنامج الأغذية العالمي: ٠٤٤ ٥٢٧ ٨٥ دولارا (٢٠١٦)، و ٨٩١ ٢٩٤ ٧٤ دولارا (٢٠١٧)؛ المنظمة الدولية للهجرة: ١٠ ملايين دولار؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: ٠٠٠ ٢٥٠ ٤ دولار (٢٠١٦)، و ٤,٣ ملايين (٢٠١٧)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ٨٨٢ ١٣٢ ٣ دولارا (٢٠١٦)، و ٠٠٠ ٤٥٠ ٢ دولار (٢٠١٧*)		• ٣-١-٤ حصول الأطفال الذين هم دون سن الدراسة والأطفال الذين في سن التعليم المدرسي، لا سيما الأطفال الأضعف، على تعليم أساسي جيد النوعية • ٣-١-٥ حصول الفئات الضعيفة (الفتيات والصبية والنساء) على الحماية من العنف والاعتداء والاستغلال وعلى الرعاية المناسبة • ٣-١-٦ إصلاح الإطار السياسي والقانوني للحماية الاجتماعية وحصول الفئات الضعيفة على قدر كاف من خدمات الحماية الاجتماعية	لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء والآلية
النمو المستدام الميزانية: اليونيسيف: ٠٠٠ ٩٠٤ ١٧ دولار؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة: ١,٥ مليون دولار. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): ١٧٩ ٧٠٠ دولارا؛ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): ٠٠٠ ٥٣١ ٢٧ دولار (٢٠١٦-٢٠١٧)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٠٠٠ ٧٥٠ ٧ دولار (٢٠١٦)، و ٠٠٠ ٧٥٠ ٧ دولار (٢٠١٧)؛ برنامج الأغذية العالمي: ٧١٠ ٨٠٢ ٢٠ دولارات (٢٠١٦)؛ ٥٢٧ ٧٦٩ ٢٣ دولارا (٢٠١٧) المنظمة الدولية للهجرة: ٠٠٠ ٢٠٠ ١١ دولار؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: ٠٠٠ ١٠٠ ٢ دولار (٢٠١٦)، و ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ دولار (٢٠١٧)	• ٤-١- استفادة الفئات المحرومة، ولا سيما النساء والشباب، من زيادة القدرات والفرص الإنتاجية في بيئة صحية ومستدامة تؤدي إلى الحد من الفقر	٤-١-١ اكتساب السكان المحرومين المهارات التقنية وتوفر الموارد والأنشطة المدرة للدخل لتحسين أمن الغذاء والتغذية ٤-١-٢ اكتساب هياكل الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشتات المهارات التقنية والموارد اللازمة لتحسين القدرات الإنتاجية والتجارية بهدف تحقيق نمو أخضر ومستدام ٤-١-٣ تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بإيجاد فرص العمل وريادة النساء للأعمال يؤدي إلى تحسين الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء ٤-١-٤ تمتع الفئات الضعيفة من الناس بالعيش في بيئة أفضل بحصولها على المياه واستخدامها مرافق الصرف الصحي الملائمة بشكل مستدام ٤-١-٥ تعزيز قدرة الناس على التكيف مع تغير المناخ عبر تنفيذ السياسات الهادفة إلى تشجيع زيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، واتخاذ تدابير لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة للتكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث ٤-١-٦ ازدياد قدرة السكان والجهات المعنية الأخرى المتضررة من التصحر وإزالة الغابات على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة شركاء الأمم المتحدة: اليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب العمل الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية

* ميزانيات ٢٠١٧ تتضمن أرقاما إرشادية و لم تُتخذ بعد أي قرارات نهائية.

خريطة

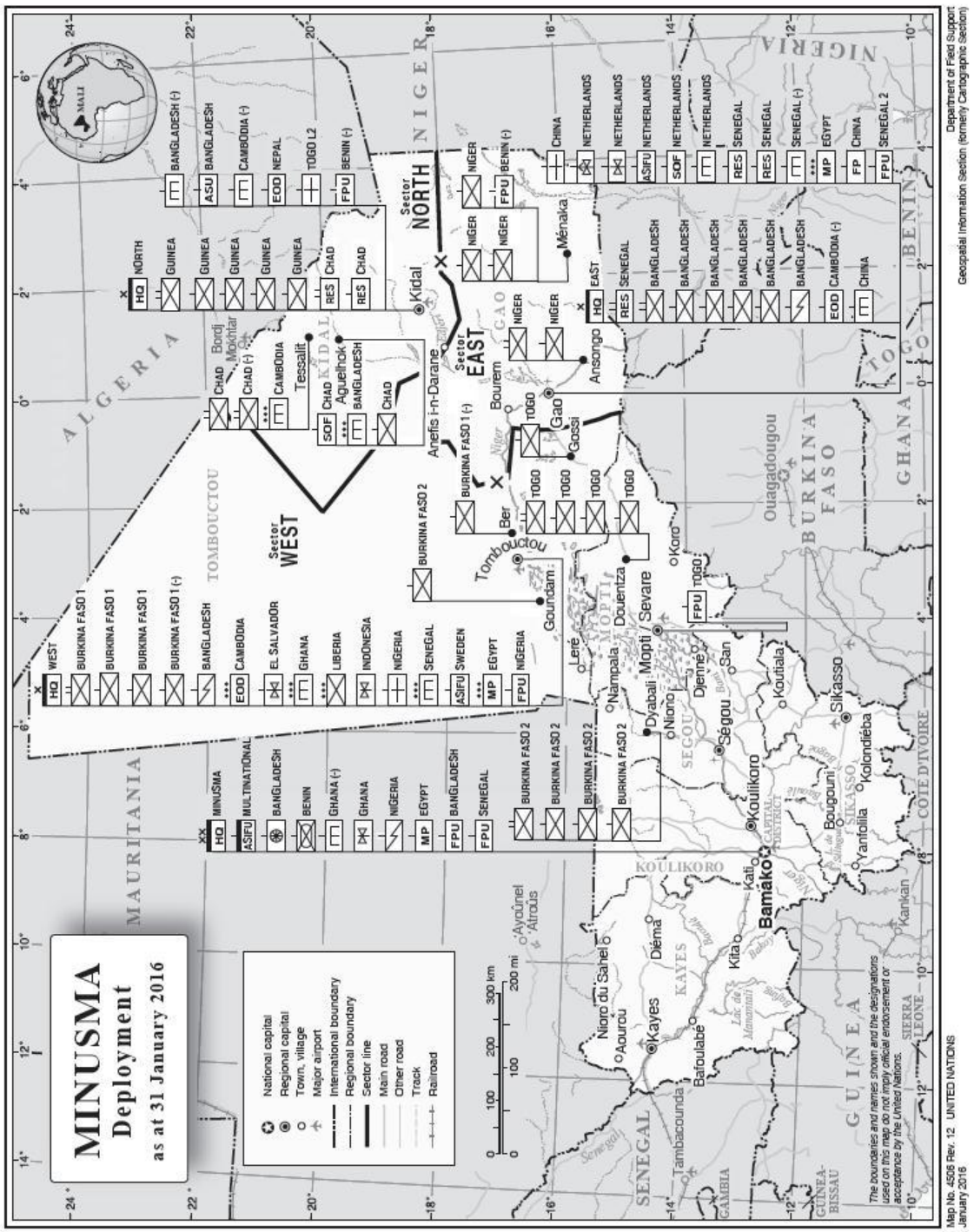
MINUSMA
Deployment
as at 31 January 2016
National capital
Regional capital
Town, village
Major airport
International boundary
Regional boundary
Sector line
Main road
Other road
Track
Railroad
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
ALGERIA
MAURITANIA
MALI
NIGER
NIGERIA
BURKINA FASO
GHANA
TOGO
BENIN
GUINEA
SENEGAL
GAMBIA
GUINEA-BISSAU
COTE D'IVOIRE
SIERRA LEONE
TOMBOUCTOU
GAO
KIDAL
MOPTI
SEGOU
KOULIKORO
KAYES
SIKASSO
Sector WEST
Sector EAST
Sector NORTH
Tombouctou
Gao
Kidal
Ménaka
Anefis i-n-Daraine
Tessalit
Aguelhok
Bordj Mokhtar
Goundam
Lere
Douentza
Mopti
Sevare
Nampala
Dyabali
Niono
Djenne
San
Segou
Koutiala
Sikasso
Koulikoro
Bamako
Kati
Kita
Dema
Kayes
Nioro du Sahel
Aourou
Bafoulabe
Tambacounda
Ayoûnel Atrous
Kankan
Yanfolila
Kolondieba
Bougouni
Ansongo
Bourem
Ber
Gossi
Koro
Ouagadougou
Menaka
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)
Map No. 4508 Rev. 12 UNITED NATIONS
January 2016
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.